ASH-SHURA
الشورى
العدد ١٣٨ – السنة الرابعة عشرة – ذو القعدة ١٤٣٣هـ

لجان مجلس الشورى المتخصّصة تنهي دراسة ١٦٤ موضوعاً خلال ٨ أشهر

حضور قوي ومشاركة فعالة لوفد مجلس الشورى في البرلمان الدولي

د. العبود:
عضو المجلس لا يعيش في برج عاجي

مطالبات بكفاءات جامعية وبدل مراجع للمبتعثين

لائحة للأُسر المنتجة واستراتيجية للعنف الأُسري

أنتم أملي بعد الله

ساهم في مساعدة مرضى السرطان
بإرسال رسالة نصية فارغة إلى الرقم

5070

قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان
SAUDI CANCER SOCIETY

92009592

www.saudicancer.org

افتتاحية

إنجازات اللجان المتخصصة بمجلس الشورى
أرقام ودلالات

د. محمد المهنا

مائة وأربعة وستين موضوعاً تنوعت بين مشروعات الأنظمة الجديدة وتعديل أنظمة قائمة وتقارير الأداء السنوي للوزارات والمؤسسات الحكومية هي مجمل الموضوعات التي أنجزتها اللجان المتخصصة خلال الفترة من ٣/٣ وحتى ١٤٣٣/١٠/٢٢هـ.

وبما أن لغة الأرقام لا تكذب وإنما تعزز من صحة المعلومات وتوثق الإنجازات، فهي دلالة على حجم الجهود التي تبذلها اللجان المتخصصة الثلاث عشرة الذراع الرئيس لمجلس الشورى والقلب النابض له وفي العرف الصحفي هي المطبخ الرئيس لقرارات المجلس، حيث تتولى دراسة ومناقشة جميع الموضوعات التي تحال إلى المجلس أو التي تقدم من أعضاء المجلس بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى .

وقدمت اللجان المتخصصة ١٦٣ تقريرًا إلى المجلس لدراستها ومناقشتها تحت القبة تضمنت خلاصة رأيها الذي توصلت إليه بعد دراسات معمقة ومستفيضة للموضوعات عبر أكثر من ٢٠٠ اجتماع استضافت خلالها أكثر من ٣٦٠ مندوباً يمثلون الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص للتعرف على مرئياتهم والاستفسار منهم عن بعض.

تلك الأرقام تدل على الحراك الذي لا يهدأ، والعمل الدؤوب الذي يبذله أعضاء مجلس الشورى في دراسة الموضوعات التي تدخل في اختصاصات المجلس وصلاحياته، وتجسد اهتمامهم وحرصهم على وصول مجلس الشورى إلى قرارات تسهم في الارتقاء بأداء الأجهزة الحكومية ومعالجة قضايا الوطن وتلبية احتياجات المواطن.

ومن أهم الموضوعات التي درستها اللجان المتخصصة خلال الفترة الماضية من السنة الرابعة للدورة الخامسة للمجلس مشروع نظام حماية البيانات الشخصية، ونظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومقترح نظام الادخار العسكري، وتعديل المادة (١١) من نظام خدمة الضباط، وكذلك دراسة إجراء بعض التعديلات على نظام خدمة الضباط ونظام خدمة الأفراد، ومشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، وتعديل نظام مكافحة غسيل الأموال، ونظام جباية الزكاة، وبحث وضع ترتيبات لإلزام ملاك المصانع والمنشآت السكنية بتوفير النظام التأميني لها، دراسة طلب الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية لاتفاقية بطاقة التأمين الموحدة عن سير السيارات عبر البلدان العربية ومقترح تعديل نظام العمل الحالي، ومشروع مقترح تعديل نظام العمل فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور استناداً للمادة (الثالثة والعشرين) من نظام مجلس الشورى، ومشروع نظام التأمين ضد التعطل عن العمل، ومشروع نظام الآثار والمتاحف، ومشروع نظام مزاولة المهن الهندسية، واللائحة الأساسية لدور الرعاية الاجتماعية، إلى جانب التقارير السنوية لعدد من الأجهزة الحكومية.

مجلة الشورى ومواكبة منها للجهود التي تبذلها اللجان المتخصصة تستعرض في هذا العدد بالأرقام حجم إنجازات اللجان.

رئيس التحرير

المحتويات

تغطية 6

المجلس يشارك في الدورة ١٢٧ للاتحاد البرلماني الدولي

بمشاركة وفد مجلس الشورى برئاسة الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو عقدت اجتماعات أعمال الدورة السابعة والعشرين بعد المائة للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي والتي عقدت في مدينة كوبيك الكندية. وكان لعضوي المجلس عضوي الوفد الأستاذ صالح بن عيد الحصيني، والدكتور صالح بن محمد النملة مشاركات ومداخلات فعالة ومثمرة خلال أعمال الدورة.

تقرير 46

لجان مجلس الشورى المتخصّصة تنهي دراسة ١٦٤ موضوعاً خلال ٨ أشهر

أنجزت اللجان المتخصصة في مجلس الشورى خلال الفترة من ١٤٣٣/٣/٣هـ وحتى ١٤٣٣/١٠/٢٢هـ دراسة ١٦٤ موضوعاً، فيما لا يزال ٧٨ موضوعاً تحت الدارسة على طاولة اللجان المتخصصة. وتعد اللجان المتخصصة الثلاث عشرة هي الذراع الرئيس لمجلس الشورى حيث تتولى دراسة ومناقشة جميع الموضوعات التي تحال إلى المجلس أو التي تقدم من أعضاء المجلس بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.

تحقيق 40

مؤشر الجريمة المعلوماتية يرتفع بالتقنية المتدفقة

نتجت الجرائم المعلوماتية عن الاستعمال السيئ للتكنولوجيا الحديثة وما صاحبها من تطور هائل وسريع في عالم التقنية، وتسبب الجريمة المعلوماتية خسائر فادحة تقدر بملايين الدولارات، وبطبيعتها تختلف عن بعضها البعض باختلاف الكيفية التي يتم عبرها تنفيذ الجريمة، أو أهدافها أو الشخص الذي قام بها.

ASH-SHURA
الشورى

إتجاهات

37

أ. عبدالله الدريس

38

د. صدقة فاضل

48

د. إبراهيم السليمان

49

د. جبريل العريشي

66

د. عبدالله العسكر

حوار

44

د. العبود: عضو المجلس لا يعيش في برج عاجي

أكد عضو مجلس الشورى الدكتور فهد العبود أن عضو المجلس لا يعيش في برج عاجي فهو مواطن يعيش وسط أفراد المجتمع، ويشاركهم همومهم ويعرف احتياجاتهم وقضاياهم لافتاً النظر إلى أن النقاش تحت قبة الشورى ممتع يسوده الرأي والرأي الآخر في حوار راقٍ يتسم بالشفافية والصراحة. جاء ذلك في حوار د. العبود مع مجلة الشورى.

الآراء الواردة بالمجلة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلس أو آراء مسؤوليه
للتواصل والمشاركات shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

المشرف العام
د. فهاد بن معتاد الحمد
مساعد رئيس مجلس الشورى

نائب المشرف العام
د. عبد الرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
على بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
أحمد بن سلمان السلمان

التصوير
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني

ردمد
iss:1319 - 9846

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روؤف
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

في أعمال الدورة ١٢٧ للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي

د. محمد آل عمرو: العالم يعيش مرحلة مهمة من مراحل التعاون الدولي في مجال العمل البرلماني

بمشاركة وفد مجلس الشورى برئاسة الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو عقدت اجتماعات الدورة السابعة والعشرين بعد المائة للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي في مدينة كوبيك الكندية. وكان لعضوي المجلس عضوي الوفد الأستاذ صالح بن عيد الحصيني، والدكتور صالح بن محمد النملة مشاركات ومداخلات فعالة ومثمرة خلال أعمال الدورة. كما التقى رئيس الوفد الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو بعدد من السياسيين والبرلمانيين خلال الاجتماعات وأجرى معهم مباحثات تناولت سبل تدعيم العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى وبرلمانات الدول المختلفة.

ونوه الحاكم العام الكندي السيد ديفيد جونست بأهمية الدبلوماسية البرلمانية على الساحة الدولية ودورها في دعم الجهود الدولية المبذولة لتحقيق السلام والأمن الدوليين، متمنياً أن تتوج اجتماعات أعمال الدورة السابعة والعشرين بعد المائة للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي بنتائج إيجابية تعكس الدور المهم للبرلمانيين في العالم.

جاء ذلك خلال افتتاحه أعمال الدورة بكلمة رحب خلالها برؤساء البرلمانات والوفود البرلمانية الدولية، معرباً عن أمله في أن تكون هذه الدورة من أعمال الجمعية العمومية للاتحاد علامة بارزة في سياق العمل البرلماني الدولي المشترك لمواجهة التحديات والظروف التي تعصف بالكثير من دول العالم وشعوبها.

وتضمن جدول أعمال الدورة التي استمرت خمسة أيام النظر في تقارير اللجان الدائمة بالاتحاد، من بينها تقرير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين بشأن تعزيز مسؤولية البرلمان في حماية حياة المواطنين، وتقرير اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة بشأن التجارة العادلة وآليات التمويل المبتكرة للتنمية المستدامة، وتقرير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان بشأن استخدام وسائل الإعلام، بما فيها الإعلام الاجتماعي، لتعزيز مشاركة المواطنين والديمقراطية.

وأكد معالي الأمين العام لمجلس الشورى رئيس وفد المجلس في تصريح له حرص مجلس الشورى على تفعيل دوره البرلماني من خلال تأكيد حضوره الفاعل والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات والندوات البرلمانية الإقليمية والدولية لاسيما في هذا المحفل البرلماني

الحاكم العام الكندي ينوه بدور الدبلوماسية البرلمانية على الساحة الدولية

الدولي، مبيناً أن ذلك يأتي منسجماً مع سياسة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- في تفعيل حضور المملكة في مختلف المحافل على الساحة الدولية.

ونوه معاليه بالأهمية التي تضطلع بها اجتماعات الدورة الحالية للجمعية واجتماعات المجلس الحاكم للاتحاد، التي تستضيفها كوبيك، للبحث في عدد من الملفات المهمة التي تعزز من دور البرلمانات في مختلف دول العالم في خدمة الأمن والسلم الدوليين.

ولفت الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو إلى اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الدولية الذي عقد على هامش اجتماعات الدورة ١٢٧ للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي، مشيراً إلى أنه ينعقد في مرحلة مهمة من مراحل التعاون الدولي في مجال العمل البرلماني لانعكاساته المباشرة على أداء المجالس والبرلمانات وتطورها.

من جهة أخرى شارك مجلس الشورى في الاجتماع التنسيقي الذي عقدته المجموعة

من موضوعات الاجتماع تعزيز مسؤولية البرلمان في حماية حياة المواطنين

الإسلامية على هامش اجتماعات أعمال الدورة ١٢٧ للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الحاكم ١٩١ للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة حالياً بمدينة كوبيك بكندا.

ومثل مجلس الشورى في الاجتماع عضو المجلس عضو مجلس الاتحاد البرلماني الدولي رئيس لجنة التجارة والتنمية المستدامة في الاتحاد الأستاذ صالح بن عيد الحصيني وعضو مجلس الشورى عضو مجلس الاتحاد الدكتور صالح النملة.

وتم خلال الاجتماع مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال من بينها طلبات كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسوريا ومالي وبريطانيا لإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العمومية للاتحاد الدولي.

وقد حاز البند الطارئ الذي تقدمت به الشعبة البرلمانية بمجلس الاتحاد الوطني الإماراتي حول "دور البرلمان الدولي في حظر الإساءة للأديان أو المساس بالرموز والمقدسات الدينية عبر الإسهام في التوصل إلى اتفاق دولي لتجريم ذلك باعتباره متطلباً ضرورياً للسلم والأمين الدوليين، وتحقيق التعاون والتفاهم الدولي" على الأغلبية في الاجتماع لإدراجه على جدول أعمال الجمعية العمومية للبرلمان الدولي في دورته الحالية.

كما شارك مجلس الشورى في الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية لتنسيق المواقف البرلمانية العربية تجاه الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي، ومن أهمها توحيد المواقف والرؤى تجاه دعم البند الطارئ الذي تقدمت به الشعبة البرلمانية الإماراتية، وكذلك المناصب الشاغرة في الاتحاد البرلماني الدولي وتنسيق المواقف للتوصل إلى رؤية مشتركة والحصول على تأييد لوجهة النظر العربية.

من جانب آخر أكد معالي رئيس مجلس الشيوخ الكندي السيد نويل كانسيلا أهمية العلاقات

رئيس مجلس الشيوخ الكندي يؤكد أهمية العلاقات مع مجلس الشورى

البرلمانية بين مجلس الشيوخ الكندي ومجلس الشورى السعودي بصفة خاصة والمجالس التشريعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة عامة، وذلك خلال حفل الاستقبال الذي أقامه تكريماً لمعالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو رئيس وفد المجلس ولرؤساء وفود المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون الخليجي المشاركين في الاجتماعات وبحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى كندا الأستاذ أسامة بن أحمد السنوسي.

وأثنى رئيس مجلس الشيوخ الكندي على اللقاء التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين الثالث الذي استضافه مجلس الشورى في مدينة الرياض، منوهاً بحسن إدارة أعمال اللقاء الأمر الذي انعكس على النجاح المتفرد لاجتماعاته وما أسفر عنه من نتائج وتوصيات تفتح أفقاً جديداً في صياغة العمل البرلماني المشترك لدول المجموعة.

من جهته نقل معالي الأمين العام لمجلس الشورى رئيس وفد المجلس في كلمة خلال الاستقبال تحيات معالي رئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لمعالي رئيس مجلس الشيوخ الكندي، وتمنياته بنجاح أعمال الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي في دورتها الحالية المنعقدة في مدينة كوبيك الكندية.

وعبر عن شكره لمعاليه على الاستقبال المتميز والحفاوة البالغة، متطلعاً إلى آفاق جديدة من العلاقات والتعاون البناء بين مجلس الشورى ومجلس الشيوخ الكندي بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الصديقين.

ونوه نائب رئيس المؤتمر الوطني الانتقالي الليبي السيد جمعة عتيقة رئيس الوفد الليبي في اجتماعات الجمعية الدولي بالدور المحوري والمهم للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في العالمين العربي والإسلامي والدولي، كما نوه بالمواقف الإيجابية والرائدة للمملكة الداعمة لقضايا الأمتين العربية والإسلامية.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي جمعه مع معالي الأمين العام لمجلس الشورى رئيس وفد المجلس في اجتماعات الجمعية العمومية الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو وذلك على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد.

وتركز الحديث خلال اللقاء على سبل دعم العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والمؤتمر الوطني الانتقالي الليبي.

كما التقى معالي الأمين العام لمجلس الشورى برئيس الوفد البريطاني عضو مجلس العموم

لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة ناقشت التجارة العادلة وآليات التمويل المبتكرة للتنمية المستدامة

رئيس اللجنة التنفيذية في الشعبة البرلمانية بالمجلس السيد روبرت وولتر بحضور عضوي مجلس الشورى عضوي وفد المجلس الأستاذ صالح الحصيني، والدكتور صالح النملة.

واستعرض الجانبان خلال اللقاء سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس العموم البريطاني.

الأستاذ صالح الحصيني يرأس جلسة النقاش المفتوحة بعنوان نفاذ البترول وأمن الطاقة

والتقى معالي الدكتور آل عمرو الأمين العام للجمعية الوطنية التركية عرفان نظير أوغلو، واستعرض معه سبل تعزيز التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية التركية.

من جانب آخر رشحت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عضو مجلس الشورى رئيس لجنة التجارة والتنمية المستدامة في الاتحاد البرلماني الدولي الأستاذ صالح بن عيد الحصيني لرئاسة جلسة النقاش المفتوحة بعنوان (نفاذ البترول وأمن الطاقة) وقد شارك في هذه الجلسة عدد كبير من البرلمانيين المهتمين بشؤون الطاقة والتنمية.

واجتمع معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو مع معالي أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي السيد أندرس جونسون حيث أطلعه على آلية العمل في مجلس الشورى ودوره الرقابي والتشريعي. وتركز الحديث خلال الاجتماع على سبل تعزيز العلاقات والتعاون بين مجلس الشورى والاتحاد البرلماني الدولي.

معالي الأمين العام: مجلس الشورى حريص على تفعيل دوره البرلماني بحضور فاعل في الاجتماعات البرلمانية الإقليمية والدولية

وأبدى السيد جونسون استعداد الأمانة العامة للاتحاد بتقديم كافة أنواع الدعم والمساندة لمجلس الشورى فيما يتعلق بتدريب الموظفين، وتسخير ما تملكه الأمانة العامة للاتحاد من خبرات متميزة في هذا المجال في خدمة المجلس.

ونوه بقرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتعيين المرأة عضواً في مجلس الشورى في دورته القادمة.

في مداخلتين لهما على تقرير وزارة التعليم العالي:

د. إبراهيم السليمان:

أطباء غير مؤهلين في هيئات تدريس كليات الطب الناشئة

قدم عضو المجلس الدكتور إبراهيم السليمان مداخلة على تقرير وزارة التعليم العالي تساءل فيها عن مدى قيام كليات الطب في الجامعات الجديدة بدورها العلمي والأكاديمي وقال: ورد في تقرير الوزارة افتتاح كليات جديدة عددها (٤٨) وعدد كبير من الأقسام (٢٧٦) في شتى مناطق المملكة في تخصصات عدة ولعلي أركز على كليات الطب في هذه المداخلة، فلو أخذنا مثلاً كليات الطب في الجامعات الناشئة والتي تم افتتاحها مؤخراً فإن ذلك يطرح العديد من التساؤلات حول مدى إمكانية قيام تلك الكليات بدورها العلمي والأكاديمي، وأقصد بذلك مستوى التحصيل العلمي ومخرجات تلك الكليات الناشئة.

وأشار السليمان إلى أن هناك عقبات كثيرة تواجه تلك الكليات لعل أهمها صعوبات التعاقد مع أعضاء هيئة تدريس مؤهلين أكاديمياً وعلمياً، مما أجبر العديد من الكليات على التعاقد والاستعانة بأطباء غير مؤهلين في مجال التعليم والتدريب الطبي، وهذا ينتج عنه ضعف في مستوى الطلاب وقلة استيعابهم.

وأكد على أن كليات الطب تعتمد في الدرجة الأولى على الجودة ، وفي الوقت نفسه هناك حاجة إلى مثل هذه الكليات. كما أن وجودها في المناطق والمحافظات أمر مستحب بل مطلوب، لأنه سوف ينعكس إيجاباً على تحسين المستوى الصحي في تلك المناطق، ولكن إذا أردنا أن نبحث عن الكوادر فيجب علينا أن نوجد الميزانيات لاستقدامها، لأن إنشاء المباني لا تكفي وحدها. بل نحن بحاجة إلى وجود بنية أساسية لأي كلية طب، ولعل أهمها وجود مستشفى جامعي.

وقال: أتمنى من الوزارة الموقرة ألا تقدم على افتتاح أي كلية طب إلا بعد أن توفر جميع متطلبات هذه الكليات لأن العبرة في النهاية بالمخرجات لا نريد أن نخرج طلابنا من كليات ضعيفة وأن ذلك ينعكس سلبياً على أدائهم في العمل

إحسان فقيه يسأل:

هل هذا هو الهدف؟

وقدم الأستاذ إحسان فقيه مداخلةً له على نفس التقرير قال فيها: قطاع التعليم في مجمله يعد الركيزة الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهم عوامل استدامتها، ولهذا أولت الدولة اهتماماً خاصاً به، بدليل ارتفاع حجم الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا فمن حقنا في المجلس الاطلاع على حقيقة نتاج هذا الإنفاق وبشكل مفصل ومعرفة ما تحقق من أهداف وسياسات رُسمت له وتحديد مواطن التقدم والتأخر.

ومن هذا المنطلق فإنني أتحفظ على إفراد تقرير واحد لوزارة التعليم العالي بينما هناك أربعة وعشرين جامعة، لبعضها حقيقة تميز عن غيرها لا يمكن إغفاله لكنها في مجملها لها همومها ومشاكلها، وكمثال لتلك المشاكل ما تعانيه جامعة الحدود الشمالية، فطلابها يتلقون تعليمهم في مبان مدرسية أقصى حدودها المرحلة الثانوية، فهم لا يعرفون القاعات والمختبرات والمشرف الأكاديمي، فهل وضع كهذا يمكن أن نقره ونوافق عليه؟

كما أن الرسوم التي تدفع لإمتحان القدرات هي جزء من الشكوى فهي ليست كل ما يتوجب على الطالب دفعه للتأهل والنجاح واختبار القياس بل إن هناك رسوماً أخرى للتسجيل في الاختبار التحصيلي ورسوم الدورات التدريبية والملازم.

وبمقارنة مختصرة مع ما تصرفه حكومة فنلندا من ميزانية على التعليم بما تصرفه حكومة بلادي لوجدناه مبلغاً متواضعاً، ومع هذا لم نستطع أن نصل بتعليمنا إلى ربع ما وصلت إليه تلك الدولة الصغيرة التي تبنت مجانية التعليم لشعبها من مرحلة رياض الأطفال إلى المستوى الجامعي مع توفير الكتاب المدرسي والوجبات الغذائية المجانية وصرف مكافآت شهرية لطلاب الجامعات وتأمين السكن المجاني المناسب لهم، ثم يأتي جهاز ينُسب لقطاع التعليم لدينا ويطلب من الطلبة والطالبات دفع رسوم لا تسمن ولا تغني من جوع مقارنة بما تنفقه الدولة ليقال بأن الهدف من هذا الإجراء هو تخفيف الأعباء المالية على الطلاب، كلام غير مقبول ولا يستند إلى منطق.

إن استمرار هذا الوضع على ما هو عليه والتوسع فيه يحتاج إلى إعادة نظر ومعالجة شاملة وإعادة لصياغة توصية اللجنة. وأخشى أن يأتي يوم يتوجب فيه على طلبة المرحلة الابتدائية بمن فيهم الصف الأول ضرورة أداء اختبار القياس ليرتفع دخل المركز ويصبح مؤسسة ربحية. فهل هذا هو الهدف؟

مناقشة تقريري مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية

تقنين استخدام "النانو" وتركيز البحوث على الريادة والتميز

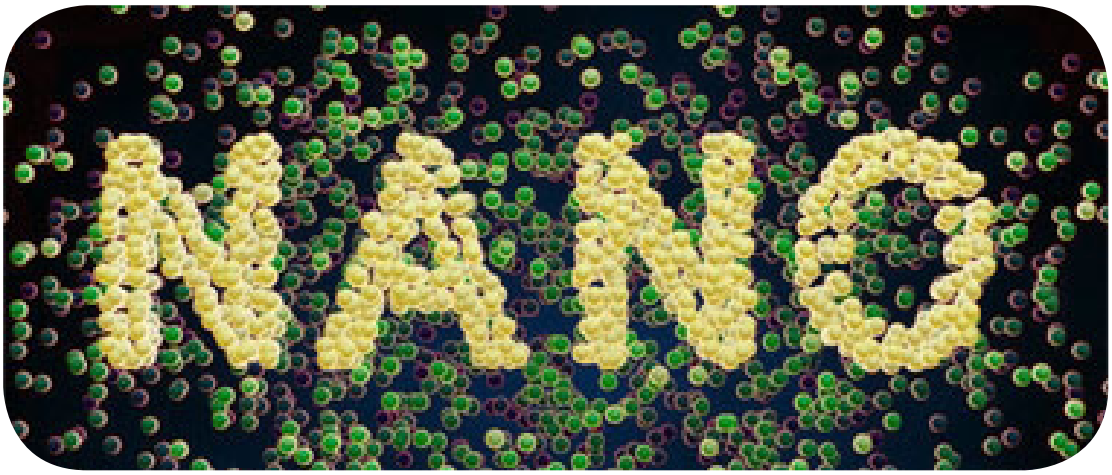

الدكتور أحمد بن سعد آل مفرح

طالب أعضاء مجلس الشورى بتقنين استخدام تقنية النانو والتي تستخدم في عدة جهات مما يعد هدراً مالياً وتشتيتاً للجهود، ولفتوا إلى تأخر تسجيل براءة الاختراع بمدينة الملك عبدالعزيز والذي قد يصل ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات، وأكدوا على ضرورة أن تتركز الجهود البحثية نحو تحقيق التميز والريادة في مجالات مهمة للوطن. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١١/٨هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن التقريرين السنويين لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للعامين الماليين ١٤٣٢/١٤٣١هـ – ١٤٣٣/١٤٣٢هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور أحمد بن سعد آل مفرح، ثم عرض للمناقشة وأبديت بشأنه بعض الملحوظات، حيث اقترح أحد الأعضاء على اللجنة الاهتمام بموضوع العلوم لعامة الناس؛ وذلك من خلال الإصدارات العلمية وتشجيع الإعلام العلمي، لا سيما الابتكارات الجديدة المكتشفة التي تطرأ على الساحة بين فترة وأخرى.

ولفت عضو آخر إلى أنه ورد في التقرير عن استخدام تقنية النانو في بعض المجالات العلمية والعملية، ودعا إلى وقفة حقيقية عند هذا الموضوع، مشيراً إلى أن هناك أكثر من جهة حكومية تعمل على استخدام تطبيقات تقنية النانو، وأن في ذلك هدراً مالياً وتشتيتاً للجهود في هذا المجال، وحيث إن هذه التقنية تعد تقنية حديثة جداً والأبحاث فيها لا تزال في بدايتها، والنتائج الأولية لها لم تحقق المأمول والمطلوب منها في الدول المتقدمة التي ابتكرت هذه التقنية، لا سيما أن هذه التقنية تتسم بالتعقيد، حيث يتم التعامل مع أجسام صغيرة جداً في مستوى الذرات والجزئيات المجهرية، وأوضح أن النانو هو جزء من المليار من المتر، وترمز إلى ألف مليون إشارة من جزئيات العنصر وتعني مليون وحدة لليمتر واحد أو واحد على عشرة آلاف من حجم شعرة رأس الإنسان. واقترح إعادة النظر بشكل كامل في الأبحاث والاستخدامات العلمية لهذه التقنية عند الجهات الحكومية المختلفة، وتساءل عما إذا كان أنه من المناسب أن تقوم المدينة بإنشاء مركز وطني لاستخدامات تقنية النانو في المملكة لكي يضم ما لدى الجهات الأخرى من اهتمامات في هذا المجال، ولكي تتوحد الجهود بدلاً من تشتتها ولترشيد الإنفاق المالي في أبحاث هذه التقنية، وقال إن الموجود حالياً عبارة عن جهود مبعثرة هنا وهناك، إضافة إلى غياب التنظيم والتنسيق في هذا الجانب.

وأيده عضو آخر حيث رأى إعادة النظر في أبحاث وتطبيقات هذه التقنية بشكل كامل، رغبة

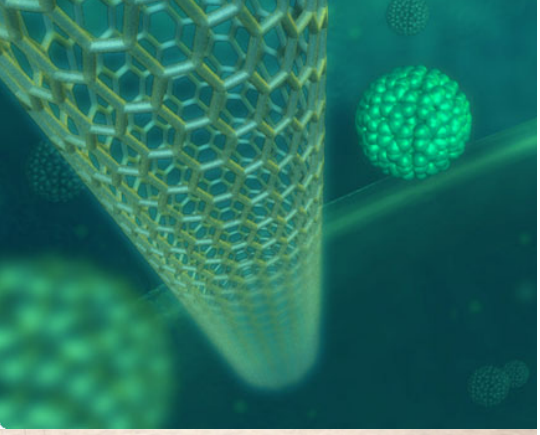

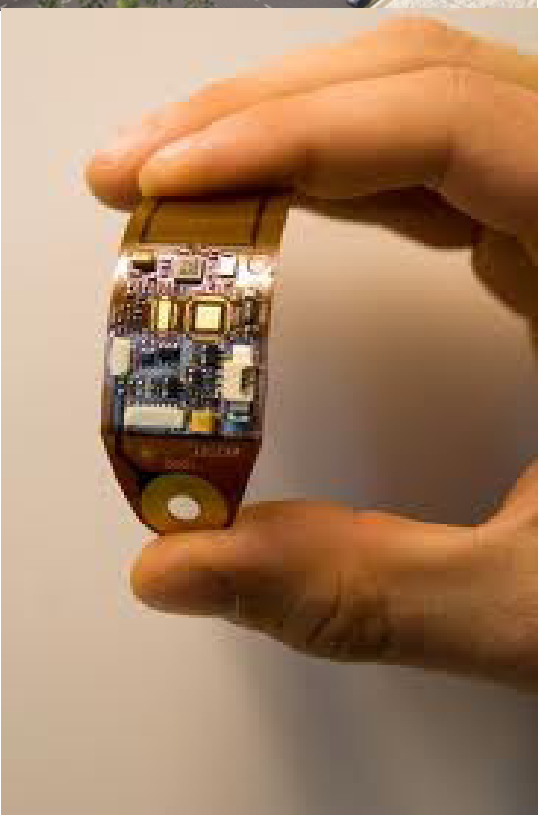

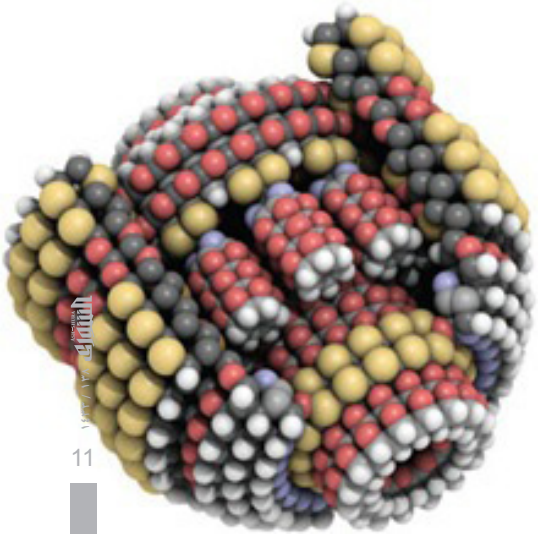

في الاستفادة منها بحيث نبدأ من حيث انتهى الآخرون إليه، ولكي توحد الجهود تحت مظلة واحدة ويرشد الإنفاق في هذا المجال.

بينما اقترح عضو آخر على اللجنة الاهتمام بنتائج الأبحاث وعدم الاهتمام بالبحث فقط، لا سيما أن فائدة ذلك أعم وأشمل والاستفادة تكون كبيرة. كذلك الاهتمام بتوقيع تعهد ممن يتم ابتعاثهم على العمل بالمدينة قدر السنوات التي ابتعثوا فيها، إلزاماً لهم بالعمل بنفس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

أما عن تأخر تسجيل براءة الاختراع بمدينة الملك عبدالعزيز والذي يصل إلى ٢-٣ سنوات، فرأى أحد الأعضاء بأن المدة طويلة وأن تعليل المدينة أن ذلك يأتي وفقاً للمعدل العالمي غير منطقي وإلا فلماذا يذهب المخترعون إلى تسجيل براءة اختراعاتهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية؟

وامتدح أحد أعضاء المجلس جهود مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ووصفها بالكبيرة في النهوض بمستوى البحث العلمي والتقني، حيث يتضح ذلك في المدى الكبير للتنوع في الأبحاث ابتداء من تقنية الماء، وتقنية الطاقة والبترول، وكذلك تقنية النانو والتقنية النووية إلى أبحاث في المجالات الاجتماعية مثل: معوقات الزواج ووسائلها، وكذلك واقع المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وفرص استيعابهم. لكنه أشار إلى أن هذا التنوع في مجال الأبحاث قد يؤدي إلى تشتت الاهتمام والابتعاد عن تنفيذ الأولويات، وبما ينعكس سلباً في تحقيق رؤيتها الإستراتيجية في بناء مجتمع قائم على المعرفة من خلال منظومة وطنية عالمية المنافسة للعلوم والتقنية والابتكار.

واقترح عضو آخر أن تتركز الجهود البحثية نحو تحقيق التميز والريادة في مجالات مهمة لبلادنا كما هو الحال للمراكز البحثية في كثير من دول العالم المتقدم، ولكي لا تكون هناك ازدواجية بين نشاطها البحثي ونشاط جهات أخرى في المملكة وبالذات الجامعات السعودية التي هي أكثر تأهيلاً لإنجاز البحوث الاجتماعية التي تتوفر فيها الكفاءات المتخصصة في هذه المجالات.

وأشار عضو آخر إلى أن بنود ميزانية المدينة تشير إلى أن هناك زيادة مستمرة في الاعتمادات المالية المخصصة للمدينة. ولاحظ أن نفقات الأبحاث العلمية أتت مستقرة عند قرابة (١٠٠) مليون ريال خلال السنين محل الدراسة، في حين أن ميزانية برامج البحوث الداخلية وبرامج المنح البحثية ارتفع من (٣٢٥) مليون ريال إلى (٦٦٨) مليون ريال، بمعنى أن ما يصرف على الأبحاث بالمقارنة بما يصرف على الجوانب الأخرى، مثل التجهيزات والأنظمة قد انخفض من ٣١٪ في عام ٣٢/٣١ إلى ١٥٪ في عام ٣٣/٢٢، بينما رأى أنه من الأولى أن يحدث العكس بأن يتم التوسع في الإنفاق على الأبحاث العلمية. كما أن نسبة ما ينفق على الأبحاث العلمية من إجمالي ميزانية المدينة قد انخفض إلى ٥٪ فقط، وإذا كان الفهم لهذه الأرقام صحيحاً فإن هناك خللاً في توزيع الموارد.

وتساءل أحد الأعضاء: هل المدينة تقدم هذه البحوث والدراسات مجاناً لجميع الجهات بما فيها مؤسسات القطاع الخاص؟ وإذا كان الأمر كذلك فينبغي على المدينة أن تقوم بوضع تقديرات للعوائد التي يجب أن تتقاضاها المدينة فيما لو كانت هذه الأبحاث تعد من قبل جهة ربحية، حتى يتسنى للمدينة معرفة العائد من هذا الإنفاق، وبالتالي تأتي أهمية هذه التقديرات في وضع الأولويات البحثية في المجالات التي تأتي بالعائد الاقتصادي الأعلى للبلاد، حتى تستطيع المدينة يوماً ما أن تمول من خلال إيراداتها جزءاً من ميزانيتها لضمان إستراتيجية النشاط البحثي وليس فقط من خلال الاعتماد على ميزانية الدولة.

أما إذا كان هناك دخلاً من هذه الأبحاث العلمية والتقنية، فما هو مقداره وهل يتم إدخاله ضمن مصروفات المدينة، أم يتم دفعه إلى خزانة الدولة، أرجو من اللجنة والمدينة توضيح ذلك.

ولفت أحد الأعضاء إلى إطلاق مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية خطة طموحة تتعلق بالسياسة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار غير أنه لاحظ أن هذه الخطة لازالت تعاني الكثير من الصعوبات، وتساءل عن الفائدة من وضع خطط لا يتم تنفيذها؟

واقترح أحد الأعضاء على اللجنة أن تطلب من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية البحث في قضيتي المياه والكهرباء والاستهلاك الكبير والهدر العظيم لهما وإيجاد الحلول اللازمة، لا سيما أنهما طاقتين مهمتين للبشرية.

١٤٪ من خطة التحول لمجتمع المعلومات لم يبدأ فيها حتى الآن رغم مرور ثلاث سنوات

الدكتور فيصل بن عبدالقادر طاهر

لفت أعضاء مجلس الشورى إلى أن التفاصيل والإحصائيات والمعلومات غابت عن تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (التحول إلى مجتمع المعلومات)، وأن ١٤٪ من مشروعات الخطة لم يتم البدء بها بالرغم من دخول الخطة عامها الثالث ورأوا أن ذلك دليلاً على عجز وزارة الإتصالات وتقنية المعلومات، واقترحوا إضافة في الهدف السابع للخطة بأن ينص على تنظيم أندية رقمية وإلكترونية تهتم باستقطاب الشباب. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١١/١هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (التحول إلى مجتمع المعلومات) للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور فيصل بن عبدالقادر طاهر، ثم عرض للمناقشة، حيث أشار أحد الأعضاء إلى ما يتعلق بمؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات وفق الأهداف السبعة الأساسية للخطة ومؤشرات سير مشروعات الخطة الأخرى، وأن التفاصيل والإحصائيات والمعلومات الدقيقة قد غابت عنها. وأن التقرير ذكر ما تحقق ووصلت إليه المملكة في مجال تقديم خدمات الاتصالات، وإلى ما ورد في الصعوبات التي تواجه هذه الخطة من أن قرابة ١٤٪ من مشروعات الخطة لم يتم البدء بها بالرغم من دخول الخطة لعامها الثالث، فضلاً عن عدم بيان ما اكتمل من مشروعات أو ما هو قيد الإنجاز. وطلب مراجعة بنود هذه المشروعات التي لم يتم البدء بها، وتساءل إذا كان تنفيذها ضرورة أم أنه ينبغي مراجعتها وتطويرها وفق التطورات والتغييرات الحديثة وعما إذا كان سبب عدم بدء هذه المشروعات هو النقص المالي كما ذكر في الصعوبات، أم أن البنى التحتية المتطورة لنقل المعلومات غير متوفرة.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن الوزارة ذكرت أنها تعاني من تفاعل الاتصالات ونقص المعلومات المهمة لإدراجها في تقاريرها عن الخطة الوطنية،

واقترح أن تنسق اللجنة مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وتزويدها بكافة المعلومات والإحصائيات عن مشروعاتها، لتتمكن من متابعة تنفيذ الخطة الوطنية.

ورأى عضو آخر أن الانتقال إلى مجتمع المعلومات يحتم على الوزارة الاهتمام بالأهداف الأخرى غير التجارية والاستثمارية، لأن الخدمات وتوفرها لا يعني أننا وصلنا إلى مجتمع معلوماتي، إنما المجتمع الذي تسوده ثقافة استخدام المعلومات كخدمة ومورد استثماري وكمصدر للدخل القومي ومجال للقوى العاملة ينعكس بشكل واضح في مختلف أوجه وأنشطة الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بغرض تحقيق التنمية المستدامة والتي ينبغي على الخطة تغطيتها كافة، وبصورة متوازنة من خلال مشروعاتها المطروحة، وإلا ضاعت قيمنا ولغتنا وثقافتنا.

ولاحظ أحد الأعضاء أن عدداً من مشروعات الخطة لم يتم البدء فيه ورأى أن هذا دليلاً على عجز الوزارة في إعداد خطة مرنة وقابلة للتنفيذ تتقبلها الأجهزة الحكومية وتقوم بتنفيذها.

ولاحظ أن الوزارة اعتمدت على المؤشرات ولم تذكر ما هي تلك المؤشرات، وأن القطاعات لا تزال تعاني من عجز في رفع كفاءة إنتاجها بسبب عدم استقطابها للكفاءات الوطنية في مجال تقنية المعلومات، وعدم استحداثها للوظائف المناسبة. وقال: إن الهدف الثاني لا يزال غير متحقق فلا تزال بعض المناطق تعاني من وسائط الاتصال، ومن استخدام الأجهزة الحديثة في إنجاز معاملاتها، كما يلحظ عدم وجود البرامج والمحاضرات لتثقيف الناس للتوصل إلى الهدف الخامس. فلا زال الناس يجهلون التعامل إلكترونياً مع الأجهزة الحكومية، وتساءل عما إذا قامت الوزارة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي في توجيه المبتعثين إلى التخصص في التقنية للاستفادة منهم مستقبلاً في دعم الهدف السابع؟ ورأى أحد الأعضاء أنه يحسن في الهدف السابع أن يكون لدينا تنظيم لأندية رقمية وإلكترونية في جميع مناطق المملكة تهتم باستقطاب الشباب وتزويدهم بالمعلومات وتكوين جماعات معلوماتية لتسريع الوصول للمعلومة، ولكي لا يلجأ للكوادر من خارج المملكة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن موقع المملكة في الإحصائيات الدولية متأخر عن بعض الدول في أفريقيا مما لا يتناسب مع مكانة المملكة، وتساءل إذا كانت دوائر نقل المعلومات غير متوفرة، فكيف نطالب بتنفيذ الحكومة الإلكترونية؟ ورأى أن الإنترنت ضعيف جداً ويدفع المواطن اشتراكات للسرعة العالية، فيما أن الخدمة تضعف في أوقات معينة لأن الخطوط تحمل أكثر من طاقتها. كما لا يوجد ربط بين الجهات الحكومية، والربط بينها غير ممكن، واقترح إلزام الجهات الحكومية بأن تكون هناك تقنية معينة تطبق على كافة الجهات الحكومية. وأن يكون هناك نظام عقابي للمواقع التي تبث مواداً مخلة بالآداب وللشخص الذي يتصفح هذه المواقع.

ولاحظ عضو آخر تدني ترتيب المملكة في مؤشر التنمية العالمية (WDI) لصادرات سلع الاتصالات وتقنية المعلومات والذي بلغ ٠,٣٪ للعامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩م ورأى أن هذا الرقم متدنٍ للغاية مقارنة ببعض الدول الإقليمية والصناعية.

توطين المساهمات المحلية وتوفير بيانات إيرادات هيئة الاستثمار ومصروفاتها

الأستاذ أسامة بن علي قباني

أصدر مجلس الشورى قراراً طالب فيه بمراجعة القائمة السلبية للاستثمار الأجنبي بهدف رفع مساهمة وتوطين المساهمات المحلية، وإعادة دراسة تنظيم الهيئة العامة للاستثمار خصوصاً فيما يتعلق بهيكل الهيئة، وتقديم تقرير عن المشروعات الاستثمارية المرخصة، وما تم إنجازه منها وتحديد دور الهيئة في جذب الاستثمارات الخارجية وتوطين الاستثمارات المحلية، وإلزام الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط حين وضع خططها الخاصة بمجالات الاستثمار، وتوفير بيانات عن كافة إيرادات الهيئة العامة للاستثمار من مختلف المصادر وتحليل أسس تحصيلها وأوجه صرفها.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١١/١٤هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين للهيئة العامة للاستثمار للعامين الماليين ١٤٣٠/١٤٣١هـ - ١٤٣١/١٤٣٢هـ، تلاها رئيس اللجنة الأستاذ أسامة بن علي قباني فأوضح أنه بناءً على اقتراح إعادة النظر في نوعية الاستثمار الأجنبي، لا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لإتاحة الفرصة للاستثمار الوطني، فقد نص قرار المجلس على طلب مراجعة القائمة السلبية للاستثمار الأجنبي.

ولفت الأستاذ قباني إلى أن نسبة السعودة في الاستثمارات الأجنبية قد تم توفيرها ضمن البيانات الإحصائية للهيئة، أما بالنسبة لاقتراح أن تكون المشروعات الصناعية المرخص لها من قبل الهيئة ضمن الإستراتيجية الصناعة للمملكة فهذا هو أساس التوصية "الرابعة" للجنة.

وأكد أن توصيات اللجنة دعت إلى أن تقوم جهة محايدة بتقويم عملية الاستثمار الأجنبي في المملكة والجوانب الإيجابية والسلبية في هذا الاستثمار، وما تقتضيه المرحلة من تقويم مسيرة الاستثمار، أما بالنسبة لطباعة دليل سنوي وآخر إلكتروني يحوي الاستثمارات التي تحتاجها المملكة فتود اللجنة أن تبين بأنه يوجد بالفعل دليل للاستثمارات التي تحتاجها المملكة.

وقال: إن اللجنة طلبت أن يتم تحديد دور الهيئة في جذب الاستثمارات الخارجية وتوطين الاستثمارات المحلية، وذلك ناتج عن ما لاحظته اللجنة وذكرته في تقريرها بأن معظم الاستثمارات الأجنبية كان في مجال الطاقة، ولذلك قد تكون هذه استثمارات ناتجة عن اتفاقات ثنائية ما بين شركات محلية وشركات أجنبية وبدون دور ملموس لهيئة الاستثمار.

حلول جذرية لمعوقات الجمارك وآليات لتفعيل الربط الآلي مع الجهات الأخرى

الدكتور سعد بن محمد أحمد مارق

دعا مجلس الشورى مصلحة الجمارك ووفقاً لخطة زمنية محددة إلى إيجاد حلول جذرية لجميع المعوقات التي تواجه الأطراف ذوي العلاقة بالجمارك وبما يضمن إنجاز أعمالهم في أقصر مدة، وكذلك وضع الآليات التي تضمن تفعيل واستخدام الربط الآلي مع جميع الجهات ذات العلاقة بأعمال المصلحة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١١/١٥هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمصلحة الجمارك للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعد بن محمد أحمد مارق، فأوضح أن اللجنة استضافت عدة جهات ذات علاقة بالعمل الجمركي، وهي: اللجنة التجارية بمجلس الغرف السعودية، ولجنة المخلصين الجمركيين بمجلس الغرف السعودية، والمؤسسة العامة للموانئ، والهيئة العامة للطيران المدني، وهيئة المواصفات والمقاييس والجودة، وهيئة الغذاء والدواء، لمعرفة المعوقات التي تواجه العمل الجمركي، والتي ذكرناها في التقرير وقد قامت اللجنة بزيارة ميدانية لجمرك ميناء جدة الإسلامي وبناءً على ذلك تبنت اللجنة توصيتها المتضمنة وضع خطة زمنية محددة للمساهمة في حل هذه العوائق. وأضاف أنه ورد للمجلس ما تم حيال قرار المجلس السابق وهو وضع خطة من قبل مصلحة الجمارك لتطوير منشآتها وأجهزتها تنطلق من تأسيس النافذة الواحدة. وأن الجمارك بدأت في إيجاد مبان مزودة بجميع الخدمات والتجهيزات لتضم بين جنباتها جميع الجهات المعنية بفسح الواردات. وقد اطلعت اللجنة ميدانياً على هذه التجربة. وأكد د. مارق أنه تم تشغيل ستة عشر نظاماً للفحص الإشعاعي للسيارات وتشغيل تسعة عشر نظاماً لفحص الشاحنات والحاويات بالأشعة في فروع الجمارك، وتوريد وتركيب وتشغيل أربع وثلاثين آلة لعد وفحص العملة وأربعة أجهزة لفحص الأحشاء في عدد من فروع الجمارك وتوريد وتركيب وتشغيل أربعين جهازاً ثابتاً لفحص الحقائب والطرود وخمسة أنظمة متحركة للفحص بالأشعة في عدد من فروع الجمارك. كما تم توريد أجهزة كشف التلوث الإشعاعي في فروع الجمارك وإجراء التدريبات اللازمة عليها.

كما أكد على أن هناك جهوداً تبذلها المصلحة للحد من دخول السلع الرديئة والمغشوشة إلا أن هناك جزءاً يتم تصنيعه داخلياً بواسطة عمالة مخالفة وتقوم المصلحة بتطوير أداء منسوبيها للحد من دخول تلك البضائع المغشوشة.

نظام لتوطين وظائف التشغيل والصيانة في المرافق العامة

الدكتور خضر بن عليان القرشي

وافق مجلس الشورى على مشروع نظام توطين وظائف التشغيل والصيانة في المرافق العامة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١١/٢١هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر اللجنة الخاصة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مقترح مشروع نظام توطين وظائف التشغيل والصيانة في المرافق العامة بموجب المادة "الثالثة والعشرين" من نظام مجلس الشورى، تلاها رئيس اللجنة الخاصة الدكتور خضر بن عليان القرشي، فأوضح أن هناك حاجة ماسة للنظام، حيث إن قطاع التشغيل والصيانة من أهم القطاعات التي تهتم به الدولة حالياً ومستقبلاً، كما تنفق على تشغيل وصيانة مرافقها العامة حوالي "خمسين مليار" ريال سنوياً، وأن هذا المبلغ سوف يرتفع كلما تم الانتهاء من مشروع مرافق عامة جديد ودخل في مرحلة التشغيل والصيانة. وأضاف أن هذا القطاع من أكبر القطاعات التي تعتمد على القوى البشرية في الإدارة والتشغيل والصيانة؛ حيث يذهب ٧٠٪ من المخصصات المالية في عقود التشغيل والصيانة رواتب عمالة أي ما يعادل "خمسة وثلاثين مليار" ريال، ولكن للأسف الشديد يذهب ٩٠٪ منها إلى العمالة غير السعودية، نظراً لأن هذا القطاع من أقل القطاعات توظيفاً للعمالة السعودية والتي لا تزيد بأي حال نسبة السعودة فيها عن ١٠٪؛ لهذا فإن التوجه إلى توطين وظائف هذا القطاع يحتاج إلى نظام متخصص.

وأشار إلى أن قطاع التشغيل والصيانة يحتاج إلى عمالة فنية مؤهلة قادرة على تشغيل وصيانة الأجهزة والمعدات المختلفة مثل ما هو موجود في مرافق المستشفيات، والمطارات، ومحطات تحلية

استمرار سيطرة العمالة غير السعودية على قطاع التشغيل والصيانة له انعكاسات أمنية خطيرة

المياه والكهرباء والموانئ وغيرها، وأنه لكي يتم توطين عمالة تشغيل وصيانة هذه المرافق الهامة وتكون أماكن جذب للعمالة السعودية فإنه لا بد من آلية محددة وواضحة تتجاوز الإجراءات القائمة وتسهم في وضع النقط على الحروف وتحدد مسؤولية كل جهة، وتفرض عقوبات وهذا هو ما نص عليه هذا النظام.

ولفت إلى أن استمرار العمالة غير السعودية في السيطرة على قطاع التشغيل والصيانة له انعكاسات سلبية خطيرة تتجاوز الناحية الاقتصادية لتشمل النواحي الأمنية ومدى مقدرة الأجهزة الحكومية على تشغيل وصيانة مرافقها في حالة حدوث حالات طارئة (لا سمح الله)، خاصة في المرافق الهامة مثل المستشفيات ومحطات التحلية وغيرها.

وأفاد د. القرشي أن الدولة هي من يملك المرافق العامة وصرفت مبالغ ضخمة في إنشائها وصيانتها وتشغيلها خدمة للمواطنين، وبذلك فإن وضع آلية لعمل أبناء الوطن في تشغيل وصيانة هذه المرافق يعد جزءاً مهماً من إستراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة، وتحقيق قيمة مضافة لأي مرفق؛ وتساءل: ما قيمة مستشفى أو مطار أو محطة تحلية لا يستطيع أبناء الوطن تشغيلها وصيانتها؟

وأوضح رئيس اللجنة الخاصة أن وجود نظام العمل – المتضمن العديد من المواد الخاصة بالسعودة- لا يلغي الحاجة إلى وجود أنظمة أخرى متخصصة في مجال معين أو قطاع متخصص وهذا مطبق في عدد من المجالات، فعلى سبيل المثال هناك النظام العام للبيئة الذي يحتوي على العديد من المواد الخاصة بحماية البيئة البرية البحرية والجوية. لهذه الأسباب وغيرها ترى اللجنة الخاصة أن هناك حاجة ماسة لهذا النظام.

وعن برامج وزارة العمل الجديدة التي تهدف إلى حل مشكلة البطالة، والتي قد تتعارض مع هذا النظام، أوضح أن اللجنة تثمن جهود وزارة العمل للسعودة، وأن وجهة نظرها أن برامج وزارة العمل الجديدة لا تتعارض مع هذا النظام بل معززة له. حيث إن برنامج حافز يعنى بدفع إعانة مؤقتة للعاطلين عن العمل، ولحين إيجاد وظيفة لهم وهذا النظام سوف يساعد عند تطبيقه في إحلال العامل السعودي بعد تدريبه في آلاف الوظائف القائمة والمستقبلية في عقود الصيانة والتشغيل في المرافق العامة. وبذلك لا يوجد أي تعارض بين هذا النظام وبرنامج حافز.

وأضاف أن برنامج نطاقات الجديد ما زال في بدايته وهو عبارة عن تصنيف المنشآت إلى أربع درجات (ممتاز، أخضر، أصفر، أحمر) حسب تفاوتها في مقدار توطينها للوظاف بحيث تكون المنشآت الأقل تطويناً في الدرجتين الصفراء والحمراء. بينما تصنف المنشآت الأعلى توطيناً في الدرجتين المتازة والخضراء، وأوضح أن تقييم المنشأة يتم من خلال مقارنة أدائها بالمنشآت الأخرى. وأن أهم شيء في البرنامج تحقيق نسب معينة من السعودة لدى شركات ومؤسسات القطاع الخاص مقابل إعطاء حوافز لها.

وأوضح أنه لا يمكن بأي حال قصر قضية معالجة البطالة ببرنامج نطاقات أو حافز، حيث إن إستراتيجية التوظيف وصدور العديد من القرارات والأوامر لم تحل المشكلة بل ارتفع عدد طالبي العمل.

ولفت إلى أن ما يميز النظام سهولة التطبيق على أرض الواقع، حيث إن مواد النظام تطرقت إلى مسؤوليات واختصاصات الجهات الحكومية والمقاول ووزارة العمل ووزارة المالية. أما بخصوص الأمن الوظيفي فعلى العكس تماماً، حيث عالج النظام هذه النقطة بشكل واضح.

مطالبات بتوفير كفاءات أكاديمية في الجامعات وصرف بدل كتب ومراجع للمبتعثين

طالب أعضاء مجلس الشورى بفتح جامعات جديدة وفروع جديدة للجامعات الحالية لمواجهة أعداد خريجي الثانوية العامة، كما طالبوا إضافة إلى ذلك بتوفير الكفاءات المتميزة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وتساءلوا عن مدى قيام كليات الطب الأهلية الجديدة بدورها العلمي والأكاديمي وطالبوا بضرورة تضمين تقرير وزارة التعليم العالي معلومات تفصيلية عن حال المبتعثين، وصرف بدل شراء كتب ومراجع للمبتعثين. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١١/١٥هـ برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن التقريرين السنويين لوزارة التعليم العالي والجامعات للعامين الماليين ١٤٣١/١٤٣٢هـ - ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور أحمد بن سعد آل مفرح، وبعد عرض التقرير للنقاش أشار أحد الأعضاء إلى أن أعداد خريجي الثانوية العامة كبيرة جداً وفي تزايد مستمر. وهناك حاجة إلى فتح جامعات جديدة وفتح مزيد من الفروع للجامعات الحالية، وهناك حاجة لتحويل بعض الفروع إلى جامعات مستقلة، لا سيما أن تخصصات بعض الفروع متعددة، خلافاً على ما كانت عليه في السابق، واقترح أن تكون هناك توصية صريحة للجنة بتحويل فروع الجامعات الحالية إلى جامعات مستقلة، دون الانتظار لوضع الخطة، لا سيما أن وضع الخطط يستغرق زمناً طويلاً.

ولفت أحد الأعضاء إلى ما ورد في تقرير اللجنة من إنجاز جزء كبير من المشروعات المخصصة للوزارة في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، ما عدا ثلاثة مشروعات، حيث يلحظ التأخر في تنفيذها بالرغم من أهميتها وتوفر الكفاءات الوطنية المتخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات وفي مجالات مهمة منها أمن

المعلومات، ونظراً لتأثير أمن المعلومات على الجانب الاقتصادي، فمن المهم الإسراع في إنجاز هذه المشروعات ودعمها بالدعم المالي اللازم.

وأشار أحد الأعضاء إلى أنه حسب تقرير الوزارة فإن أعداد الطلاب المستجدين للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ كبير جداً في كليات التعليم الأهلي وفي الجامعات الحكومية، والمبتعثين في برنامج خادم الحرمين الشريفين، وأن هذه الأعداد في زيادة مستمرة مما يشكل تحدياً كبيراً أمام وزارة التعليم العالي في استيعاب هذه الأعداد حالياً ومستقبلاً، إلا أن الأمر الأكثر أهمية من ضخامة وجود المباني الأكاديمية هو توفير الكفاءات المتميزة من أعضاء هيئة التدريس وهذا ما أكده تقرير الوزارة عندما أدرجت استقطاب أعضاء هيئة التدريس، في صدارة التحديات ويشكل استقطاب الكفاءات الأكاديمية المتميزة بالذات من الدول المتقدمة، وبالرغم من أهمية هذا التحدي إلا أنني لم أجد أي معالجة لهذا الأمر في توصيات اللجنة. واقترح العضو على الوزارة دراسة مثل هذا الأمر والاطلاع على تجارب الدول الأخرى، ورأى أن مثل هذا التوجه قد يساعد الوزارة في مواجهة تحدي استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي الثانوية العامة، وتوفير الكفاءات من أعضاء هيئة التدريس من أجل الارتقاء بمستوى الخريجين.

وعلّق أحد الأعضاء على ما ورد في التقرير من أن عدد المبتعثين الذين ابتعثتهم وزارة التعليم العالي أكثر من ١٢٩ ألف طالب وطالبة، وأن اللجنة اكتفت فقط بذكر الأرقام. وطلب أن ترفق اللجنة معلومات تفصيلية عن حال المبتعثين خارج المملكة، وأن تزور اللجنة المبتعثين في الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف على أحوالهم هناك، وأن ترفق تقريراً مفصلاً عن سير العملية التعليمية، ليكون للمجلس تصور عن حال هؤلاء الطلبة.

ولفت أحد الأعضاء بأن اللجنة لم تتطرق في توصياتها لما تواجهه الجامعات الناشئة من صعوبة في استقطاب أعضاء هيئة التدريس،

وعزوف المتعاقدين عن العمل بها، بالرغم من وجود العديد من حملة الدكتوراه من خريجي برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث ولم يجدوا مكاناً في هذه الجامعات.

وأشاد عضو آخر بقرار وزارة التعليم العالي الصادر مؤخراً المتضمن قصر الوظائف الشاغرة على لائحة المعيدين والمحاضرين والأساتذة من حملة الماجستير والدكتوراه في الجامعات السعودية على خريجي وخريجات برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، لا سيما وأن إجمالي الأستاذة غير السعوديين في الجامعات السعودية ٥٨٪. واقترح إصدار توصية بهذا الشأن تطالب وزارة التعليم العالي بالإسراع في تنفيذ قرار تعيين خريجي برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث في الجامعات السعودية.

واقترح عضو آخر أن يقدم للطلاب والطالبات في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث بدل شراء الكتب والمراجع الدراسية، لما يعانيه المبتعثون من ارتفاع أسعارها وعدم قدرتهم على جلبها، ولاحظ العضو أن عدد المبتعثين في الولايات المتحدة الأمريكية كبير جداً، وإمكانيات الملحقية الثقافية البشرية هناك لا تتناسب مع هذا العدد، كما أن هناك إشكاليات كبيرة في الاستجابة لشكاوى الطلبة المبتعثين.

ورأى أحد الأعضاء أن مشروعات الوزارة كثيرة جداً والوزارة تشرف عليها مباشرة، وأنه يخشى ألا تتمكن الوزارة من الإشراف على هذه المشروعات الضخمة، خاصة أن بعض الجامعات لديها إدارة للمشروعات، واقترح أن توكل بعض المشروعات لها حتى يتم الانتهاء منها وتبدأ الدراسة في هذه الكليات، ولاحظ أن لدى الوزارة خطة ودراسات بشأن تنظيم فروع الكليات في محافظات المملكة لتصبح جامعات مستقلة، وعلى أن تطبق الوزارة معايير مجلس التعليم العالي في افتتاح تلك الجامعات والكليات.

واقترح أحد الأعضاء أن تتوسع الوزارة في الفصل "السادس" من التقرير ومن الاستفادة من معطيات التقنية لتشمل التنافسية بين الجامعات بحيث يتم توظيفها في العملية التعليمية لتحقق العديد من الأهداف، منها إكساب الطالب المهارات التقنية الأساسية، بحيث يكون قادراً على الاستفادة من المعطيات التقنية، وزيادة الوعي بمفاهيم التعليم الإلكتروني، وتنمية المهارات الإلكترونية للطلاب وأعضاء هيئات التدريس وتدريب الكوادر الوطنية وتعزيز الثقافة الرقمية في الجامعات والتوسع في توظيفها تعليمياً، بما ينعكس إيجاباً على العملية التعليمية وما يترتب على ذلك من تحول إلكتروني للخطط والمناهج الدراسية والقاعات الدراسية. ولاحظ أن التقرير لم يورد دور الوزارة في الرقابة على الشهادات الوهمية ودورها في الحد منها.

دعم هيئة الغذاء والدواء لاعتماد سلم وظيفي لاستقطاب كفاءات مؤهلة

طالب مجلس الشورى الهيئة العامة للغذاء والدواء بالالتزام في تقاريرها السنوية بذكر مؤشرات قياس الأداء لبرامجها، وأكد على دعم الهيئة في اعتماد سلّم وظيفي مرن يمكنها من استقطاب الكفاءات المؤهلة والمحافظة عليها.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١١/٢١هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور محسن بن علي الحازمي، فأوضح أن إدارة الأزمات مختصة برصد الغذاء محلياً وعالمياً من خلال مركز الإنذار السريع الذي يقوم بإجراءات البحث والتقصي وتقديم البلاغات عن أي منتج مغشوش أو به عيوب تصنيعية مضرة بصحة المستهلك، إلى جانب الدراسات المسحية لعدد من المنتجات المستوردة والمنتجة محلياً للتأكد من خلوها من بقايا المبيدات أو بقايا السموم الفطرية والمعادن الثقيلة ومطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة. أما ما يخص المخالفات المذكورة في التقرير، فقال: إن الهيئة تتعاون مع عدد من الجهات الرقابية ذات العلاقة بشأن ما يتم رصده من قبل مفتشي الهيئة من مخالفات وتجاوزات يتم ضبطها وأن الهيئة ستقوم بتوقيع العقوبات والغرامات حالما توكل لها تلك المهام نظاماً بعد اعتماد أنظمتها المشتملة على نظام الغذاء والمستحضرات والأعلاف وغيرها.

وأشار د. الحازمي إلى أن السلم الوظيفي يعتبر أساساً من برنامج التشغيل الذاتي وأنه قد صدر قرار مجلس الشورى عام ١٤٣٠هـ المتضمن اعتماد برنامج تشغيل ذاتي للهيئة، مع توجيه مجلس الوزراء بإعداد المشروع (البرنامج)، وتم إعداده متضمناً تشكيل لجنة من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والهيئة العامة للغذاء والدواء لدراسة الترتيبات المتعلقة بهذا البرنامج، ولم تنه أعمالها حتى تاريخه.

وأوضح أن اللجنة رأت التوصية باعتماد سلم وظيفي مرن ليؤخذ في الحسبان ضمن الترتيبات المشار إليها.

ولفت رئيس اللجنة إلى أنه تم نقل الإشراف على المختبرات من وزارة التجارة والصناعة للهيئة، وتقوم الهيئة حالياً بالإشراف على ستة مختبرات في الرياض وجدة والدمام وجيزان والحديثة وحالة عمار، وأنه توجد شبكة اتصالات (هاتفية وبريد إلكتروني) مع المنافذ البرية والهيئة وأنه تم توفير شبكة لمعظم المنافذ.

وأكد أن الهيئة تتلقى الشكاوى والبلاغات الخاصة بالمواطنين وهي تساعد في ضبط الكثير من المخالفات، وتوفر الهيئة مظاريف خاصة بالشكاوى ترسل بالبريد مدفوعة التكلفة يتم توزيعها في الأسواق والمستشفيات، وتعمل الهيئة على تطوير أعمالها في هذا المجال.

ولفت إلى أن الأمانات والبلديات تتولى حالياً تطبيق المخالفات فيما يخص مخالفات المطاعم. وتشترك الهيئة مع وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الصحة ووزارة الداخلية في تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٦٧) وتاريخ ١٤١١/٤/١١هـ الخاص بالمشاركة في الاستقصاء الوبائي لحالات التسمم الغذائي.

أما ما يخص الصيدليات فإن جميع الصيدليات تخضع لوزارة الصحة وأي مخالفة توجد بها تكون وزارة الصحة هي المسؤولة عنها وعن الإجراءات المصاحبة لها. أما مخالفات الأجهزة والمنتجات الصحية فيتم التعامل معها من خلال الإدارة المعنية وفقاً لإجراءات معتمدة، تشمل طلب خطة تصحيحية وإيقاف الترخيص أو إلغائه وسحب المنتج وإتلاف الأجهزة وإحالة المخالفين إلى هيئة التحقيق والادعاء.

وأشار إلى أن الهيئة ترى أن الحاجة قائمة لزيادة عدد المقبولين في كليات الصيدلة تأسيساً على أعمالها التوسعية المستقبلية، وأن اللجنة لم تورد توصية حول هذا الجانب كونها ترى أن الموضوع يحتاج إلى المزيد من الاستفسار والمناقشة مع الهيئة.

واختتم قائلاً: إن الهيئة قامت بالعديد من البرامج التوعوية التثقيفية منذ العام ١٤٢٧هـ وإصدار العديد من المنشورات ومقاطع مرئية ومسموعة تثقيفية وتوعوية، كما تم استحداث القافلة الدوائية، أما ما يخص العقوبات الرادعة للعامل والمزارع فوزارة الزراعة هي المسؤولة عن المبيدات واستخدامها في المزارع ويوجد نظام خاص بالمبيدات.

الاستفادة من مطار الطائف لخدمة الحجاج والمعتمرين وزيادة طاقة مشعر منى

المهندس محمد بن حامد النقادي

دعا مجلس الشورى وزارة الحج إلى التنسيق مع الجهات المختصة في وضع خطة تنفيذية لزيادة الطاقة الاستيعابية لمشعر منى ضمن جداول زمنية محددة مع توفير الدعم المالي اللازم لذلك، وسرعة تفعيل قرار مجلس الوزراء بشأن إعادة هيكلة مؤسسات أرباب الطوافة وتنفيذ ما ورد من بنود، وأن تتولى مؤسسات الطوافة الأهلية لحجاج الخارج مسؤولية إسكان الحجاج التابعين لها مع وضع لائحة تنظيمية تتضمن جميع المتطلبات الضرورية والاشتراطات اللازم توفرها في السكن، بما يضمن راحة الحجاج ويقضي على السلبيات القائمة، كما طالب مجلس الشورى وزارة الحج التنسيق مع الهيئة العامة للطيران المدني للاستفادة من مطار الطائف، ليكون منفذاً لدخول ومغادرة الحجاج والمعتمرين، لتخفيف الضغط على مطار الملك عبدالعزيز الدولي، جاء ذلك في قرار أصدره المجلس خلال جلسته التي عقدها يوم ١١/٨ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، بعد أن استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين لوزارة الحج للعامين الماليين ١٤٢٩/١٤٣٠هـ - ١٤٣١/١٤٣٢هـ، تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد بن حامد النقادي فأوضح قائلاً: إن تولي بعثات الحج لمهمة إسكان الحجاج في السنوات الأخيرة أظهر سلبيات ومشكلات عديدة منها ممارسات غير نظامية وأعمال سمسرة أدت إلى رفع تكاليف الإيجارات، وتوصية اللجنة الثالثة تعالج هذا الموضوع.

وأضاف: إن الدولة عملت على توسيع الطاقة الاستيعابية لمشعر منى ونفذت مشروعات عملاقة لتحقيق ذلك، وهناك دراسات لتوسعات أكبر ويشمل ذلك التعامل مع المواقع المخصصة للجهات الحكومية.

وأوضح م. النقادي أن مداخلات الأعضاء تضمنت موضوعات عديدة متنوعة حول أعداد المتخلفين، وأنها ما زالت كبيرة والنقص في الوظائف القيادية بالوزارة ومدى استعداد مطار الطائف لتقديم الخدمة، واقتراح إنشاء مطار بمكة المكرمة، وتطوير مشعر مزدلفة، وتخصيص أماكن للوضوء فيها، وبناء أبراج متعددة الطوابق على سفوح الجبال، ومشكلة الحجاج غير النظامين. وأشار إلى أن المتخلفين انخفض عددهم من ٤٠٠ ألف متخلف عام ١٤٢٦هـ إلى ١٦ ألف عام ١٤٣١هـ إلى ٨ آلاف العام الماضي وفق ما ذكره للجنة وكيل وزارة الحج، وأما الوظائف القيادية فقد سبق للمجلس أن أصدر عدداً من القرارات بشأنها كما ناقش موضوع مطار مكة المكرمة عند عرض تقرير هيئة الطيران المدني وطالب الوزارة بالتنسيق مع الهيئة بشأن مطار الطائف. وبالنسبة لمشعر مزدلفة فهناك مشروع إنشاء ٣٠ ألف دورة مياه به.

الأعضاء ناقشوا مشروع نظام الآثار والمتاحف

وضع خاص للآثار الدينية وإجراءات لنزع ملكية المباني المجاورة للآثار

طالب أعضاء مجلس الشورى بتعديل نظام الآثار الحالي ليجاري المستجدات في هذا المجال، وتساءلوا عن الإجراءات المتبعة لامتلاك الهيئة العامة للسياحة والآثار لأي موقع أثري أو تراثي، وطالبوا الإبقاء على لفظ (الآثار) لأنه أشمل من (التراث العمراني)، وطالبوا إفراد مواد تختص بالآثار ذات القيمة الدينية خاصة في مكة المكرمة والمدينة المنورة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١١/٢٢هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن مشروع نظام الآثار والمتاحف، تلاه رئيس اللجنة الأستاذ أسامة بن علي قباني وعرض الموضوع للمناقشة حيث أبديت عليه ملحوظات الأعضاء، حيث أوضح أحد الأعضاء أن نظام الآثار المعمول به حالياً أُعد قبل أربعين عاماً، ولم يعد صالحاً للمرحلة الحالية لما فيها من مستجدات كثيرة في علم الآثار. وينبغي للمجلس الاستعجال في إصدار هذا النظام.

وطالب أحد الأعضاء إعادة صوغ المادة الرابعة لتكون: «إذا اقتضي الأمر إخلاء مواقع الآثار من شاغليها، فللهيئة – بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة– القيام بذلك لقاء تعويض عادل وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار، بعد صرف التعويض لشاغلي تلك المواقع ويجوز للهيئة...إلخ آخر المادة.

بينما رأى أحد الأعضاء أن هذا النظام لم يرق إلى المستوى المأمول، وقد تخلله عدد من الأخطاء التي تتطلب إعادة النظر فيها، فالتعريفات جاءت عامة في بعضها، وغير دقيقة في بعضها الآخر، ولا سيما التي يترتب عليها العقوبات، كتعريف الآثار الثابتة وتعريف المنقب عن الآثار، وكذلك تحديد عمر الأثر بمئة عام، وهذا مخالف لعمر الأثر في اليونسكو المقدر بثلاثمئة سنة. اقترح الاستعانة

بأساتذة قسم الآثار في جامعة الملك سعود لإبداء رأيهم في التعريفات.

ورأى عضو آخر أن نص المادة «الثالثة» الوارد من اللجنة الوزارية وهيئة الخبراء واضحة ومباشر ولا لبس فيه. بينما تعمد النص الوارد من اللجنة ربط امتلاك الهيئة لأي موقع أثري أو تراثي بالإجراءات المنصوص عليها في نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وليس في النظام بذاته، وهذا يحتاج إلى إيضاح من اللجنة ومن المختصين في المجلس، كما أن المادة أجازت للهيئة الامتلاك أو وضع اليد مؤقتاً على المباني أو الأراضي المجاورة للآثار، والمادة (العشرون) من نظام نزع ملكية العقارات تنص على جواز وضع اليد مؤقتاً على العقارات في حالات الكوارث، والطوارئ، والأوبئة وما شابهها أو تنفيذ مشروع ذي نفع عام عاجل يتوقف على وضع اليد مؤقتاً على العقار، وتساءل عما إذا كان وضع اليد مؤقتاً سيكون على مساحات ليست محددة؛ وقد تكون شاسعة ومجاورة للموقع الأثري من حالات الطوارئ.

ولم يتفق عضو آخر مع اللجنة في التعديل الذي أجرته على عنوان مشروع النظام، ورأى أن إضافة عبارة: «التراث العمراني» على عنوان النظام وما تترتب على ذلك من تعديل لبعض المواد لتتلاءم مع العنوان الجديد أحدث إرباكاً في النظام، مع احتمال الاختلاف في تفسير مواده مستقبلاً، فالمشروع الوارد من الحكومة عرف الآثار تعريفاً دقيقاً وشاملاً ومانعاً، والنص في التعريف على عبارة: «ويدخل تحت اسم الآثار المواقع التاريخية والتراث العمراني ومواقع التراث الشعبي وقطعه» فإن أي حكم في مواد النظام يرتبط بالآثار سيطبق أيضاً على التراث العمراني، ومواقع التراث الشعبي وقطعه، كما أن إبراز التراث العمراني في عنوان النظام ليس من هدف النظام، بل يؤدي إلى تعديل بعض مواد النظام، كما أن حذف التراث العمراني ومواقع التراث الشعبي وقطعه من تعريف الآثار يؤدي إلى أن أحكام النظام لن يطبق عليهما ما لم تذكر صراحة في المواد، فأضيف التراث العمراني إلى بعض المواد دون الأخرى، وأغفلت مواقع التراث الشعبي وقطعه مما أدى إلى تطبيق مشروع النظام وأحكامه على الآثار بمفهومها المحدود الذي عرفته اللجنة.

ورأى عضو آخر أن اللجنة الأنسب لدراسة ما يتعلق بالآثار والسياحة في المجلس هي لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية، لأن لكل قطاع جوانبه الاقتصادية، لكن ذلك لا يلغي طبيعتها الأصيلة فالآثار قطاع ثقافي وهذا لا يقلل من جهد اللجنة، لكن تعديلات اللجنة على النظام تستدعي إعادة النظر، ففي تعريف الآثار ومواقع الآثار يلحظ أن اللجنة حذفت عبارة «التراث العمراني ومواقع التراث الشعبي» من هذا التعريف بحجة إفراده في تعريف آخر، وهذا بسبب عدم التفريق بين العموم والخصوص، فعند حذف التراث العمراني نكون قد أخرجناه من الآثار والمواقع الأثرية، لأن هذا التعريف ينبغي أن يكون شاملاً لكل الآثار. كما أن تحديد مدة لما يُعد من الآثار في مشروع الحكومة أولى مما ورد من اللجنة، لأن العوامل البيئية في المملكة والتعرية والمناخ يناسب هذه المدة، كما ينبغي النص على القطع الأثرية في تعريف اللجنة للتراث العمراني.

وأشار عضو آخر إلى أن العالم اهتم بالعمل المؤسسي لحماية الآثار منذ أكثر من مئتي سنة، ولم يشهد تعديا على الآثار وتشويهها.

واقترح النص على تسجيل الآثار في مادة مستقلة، لأن عدم التسجيل سيؤدي – حكماً– لعدم حماية الآثار غير المسجلة، وسيؤدي إلى معاقبة الأشخاص الذين لا يسجلون هذه الآثار بعد مرور المدة الزمنية المحددة في هذه المادة. ورأى أنه لا داعي لوضع مادة لنزع الملكية لأن الأمر محكوم بنظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة، وأن هيئة السياحة هيئة عامة ومتى ما قررت أن هناك أثر تستوجب المصلحة العامة حمايته فعليها أن تطبق النظام.

ولفت أحد الأعضاء إلى المواقع الأثرية الخالدة القديمة الموجودة في المملكة ولا يعرف قيمتها كثير من الناس، واقترح أن تخصص مادة أو فصل كامل مستقل يختص بمقتنيات الحرمين الشريفين لأنه مضى عليها سنوات طويلة جداً ولم تحدد كيفية الاستفادة من هذه المقتنيات القيمة.

وأوضح أحد الأعضاء أن الآثار في المملكة تمتد من حقبة ما قبل الإسلام وما قبل التاريخ ثم بعد ذلك إلى الحقب الإسلامية المتعاقبة إلى ما قبل الفترة المعاصرة الحالية، وأن مفهوم الآثار أشمل بكثير من مفهوم التراث العمراني فهو يطلق على العصور المتأخرة التي تركت آثاراً واضحة في البناء. واقترح الإبقاء على تسمية الحكومة للنظام «نظام الآثار والمناطق».

واقترح عضو آخر أن تفرد اللجنة مواد مختصة بالآثار التي تتلبس بالقيمة الدينية كالمساجد والمشاعر التي تمتد في المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهذه بحكم النظام تخضع لسلطة الهيئة، إلا أن لها خصوصية خاصة. واقترح أيضاً أن تشرك لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية في دراسة هذا النظام، وأن تضيف مواداً تستثني المواقع ذات القيمة الدينية من هذا النظام، وأن تشرك الجهات ذات الاختصاص في ذلك.

ولاحظ أحد الأعضاء على المادة «الثالثة» أنها تخول للهيئة الاستيلاء على أملاك خاصة بحجة أنها آثار، لا سيما أن أصحاب هذه الأملاك حافظوا عليها. واقترح أن يكون ملاكها الأصليون هم النظار على هذه الآثار، لا سيما أن ذلك معمول به في العديد من الدول.

توسيع استثمارات مؤسسة التقاعد لتشمل مناطق المملكة

الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي

دعا مجلس الشورى المؤسسة العامة للتقاعد إلى توسيع استثماراتها ذات الجدوى الاقتصادية لتشمل مناطق المملكة المختلفة، مع تضمين المؤسسة تقاريرها القادمة ما يتعلق بالصعوبات والمعوقات، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١١/٢٢هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظاتهم وآرائهم تجاه التقريرين السنويين للمؤسسة العامة للتقاعد للعامين الماليين ١٤٣٢/١٤٣١هـ - ١٤٣٢-١٤٣٣هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي فأوضح أن اللجنة لم تجد حاجة لاستضافة مسؤولين من المؤسسة عند دراستها للتقريرين، حيث احتويا مادة شاملة ومتنوعة بما فيه عرض حديث لاستثماراتها، واللجنة على تواصل مع المسؤولين في المؤسسة.

وأضاف أن برنامج (مساكن) برنامج تمويلي لشراء المساكن وتقسيطها على فترات سداد ميسرة تصل إلى (٢٥) سنة، مع فترة سماح للسداد المبكر. وقد بدأ البرنامج بالعمل منذ منتصف العام ٢٠٠٧م واتفق مع أحد البنوك إلى جانب إحدى الشركات المتخصصة في مجال التمويل العقاري لإدارة البرنامج وفقاً للسياسات والمعايير التي حددتها المؤسسة، وسبق أن أصدر المجلس قراراً بإعادة النظر في البرنامج بما تحققه مصلحة المؤسسة ويزيد من عدد المستفيدين، وقد قامت المؤسسة بمراجعة شروط برنامج مساكن وتعديلها للتوافق مع الوضع الراهن، وأفادت المؤسسة أنه ونتيجة لذلك فقد شهد البرنامج إقبالاً كبيراً، حيث بلغت الطلبات الممولة فعلياً لشراء المساكن حتى نهاية العام المالي١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) (٢,٣٣٥) طلباً بقيمة إجمالية بلغت(١,٧٥٠) مليون ريال.

ولفت د. آل ناجي إلى أن المؤسسة العامة للتقاعد تعمل في ضوء نظامها؛ التي تحدد المادة (الرابعة) منه أهداف المؤسسة واختصاصاته، ويأتي في مقدمتها تأمين مورد مالي للمتقاعدين من موظفي الدولة والمستفيدين منهم، بناء على التكافل الاجتماعي ودعم النشاط الخاص بالمتقاعدين وفق ما تحدده اللوائح. وقد قامت المؤسسة بافتتاح خمسة مكاتب جديدة في عدد من مناطق المملكة لخدمة المتقاعدين، كما طورت بعض خدماتها، مثل نظام الصرف السريع الذي تم تنفيذه ابتداءً من الربع الثالث من العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م).

وأوضح أن المجلس سبق أن ناقش استثمارات المؤسسة وأصدر عدداً من القرارات لتصحيح ما يراه ضرورة، مثل مطالبتها بتوضيح كيفية توزيع محفظتها الاستثمارية بين الاستثمارات المختلفة في الداخل والخارج، وبين توزيعها بين الأسهم والعقارات، ومعدل العائد على كل نوع من الأنواع الاستثمارية. وقال: إن اللجنة عالجت تنويع استثمارات المؤسسة الداخلية في مناطق المملكة من خلال توصياتها، كما طالبت التوصية الأولى بايضاح الصعوبات التي تواجهها، سواء كانت استثمارية أو غيرها. وأن المؤسسة أفادت أنها أنشأت وحدة إدارية تهدف إلى مراقبة المخاطر التي قد تتعرض لها استثمارات المؤسسة؛ وذلك بالتعاون والتنسيق مع بقية الإدارات الأخرى من أجل تجنبها أو تقليل أثرها؛ لتتمكن المؤسسة من تحقيق الأهداف المنشودة من نظام التقاعد.

ولفت رئيس اللجنة إلى عدد من القرارات صدرت من المجلس بشأن وضع حد أدنى للمعاش التقاعدي منها القرار الصادر في العام ١٤٣٣هـ، أما استمرار الصرف للباحثين عن عمل، فتوضح اللجنة أنه سبق للمجلس أن أصدر قراراً يعالج جانباً من هذا الموضوع، كما أن برنامج (حافز) يوفر مصدراً للدخل للباحثين عن عمل، إضافة إلى ما أفادت به المؤسسة بأن نظام التقاعد الذي يدرس حالياً يحتوي على تعديل بعض مواده لاستمرار الصرف للمستفيدين.

في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

توجيه الاستثمارات نحو المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية والتوسع في برامج الابتعاث

من جهه أخرى دعا مجلس الشورى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى التوسع في برامج الابتعاث والتدريب لتغطية احتياجاتها من الكوادر البشرية، والتنويع في استثماراتها وتوجيهها نحو المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية التي تدعم الاقتصاد الوطني في مناطق المملكة المختلفة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١١/٢١هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي، فأوضح أن المجلس أصدر قراراً عام ١٤٣٠هـ لمعالجة معاناة المؤسسة في الحصول على المستحقات التأمينية للعاملين في الأجهزة الحكومية، وبناءً عليه صدر توجيه مجلس الوزراء بأن يتم التفاهم بين معالي وزير العمل رئيس مجلس إدارة المؤسسة ومعالي وزير المالية لوضع آلية سداد حصة الحكومة من التأمينات الاجتماعية بما يحقق ما هدف إليه المجلس. وأفادت المؤسسة أنها قامت بمخاطبة معالي وزير المالية بهذا الخصوص بتاريخ ١٤٣١/٦/٣هـ، ولا تزال تنتظر الرد.

وعن سير العمل في المشروعات الاستثمارية للمؤسسة ومنها مشروع العليا بمدينة الرياض، أفاد د. آل ناجي أن المؤسسة أفادت أن هذا المشروع بدأ العمل به عام ١٤٣٠هـ، وبلغت نسبة الإنجاز ٥٤٪، أما مشروع المدينة المنورة فقد توقف العمل به لنزع ملكيته لصالح توسعة ساحات المسجد النبوي من الجهة الشرقية.

ولفت إلى أن اللجنة تقوم بدراسة الدور المحوري الذي يجب أن تقوم به المؤسسة لخدمة المتقاعدين خاصة في ظل العدد المتنامي للمشتركين السعوديين وانخفاض معاشاتهم التقاعدية مقارنة بالزيادة في متطلبات المعيشة.

وأشار إلى أن المؤسسة قامت باستحداث الرسائل الإلكترونية للتواصل مع أصحاب العمل، واستبدلت الخطابات المطبوعة بالإشعارات والخطابات الإلكترونية ورسائل الجوال، كتطوير للتعاملات الإلكترونية في المؤسسة واستفادة المشتركين من خدماتها.

ولفت إلى أن التوصيات تناولت مطالبة المؤسسة بتنويع استثماراتها وتوجيهها نحو المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية التي تدعم الاقتصاد الوطني.

اعتمادات مالية للخطوط الحديدية لاستبدال أصولها المتهالكة

طالب مجلس الشورى وزارة المالية بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية لكي تتمكن من استبدال الأصول المتهالكة وفقاً لبرنامج زمني محدد.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١١/٢١هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور فيصل بن عبدالقادر طاهر، حيث أوضح أن الهدف الرئيس من الخطة الإستراتيجية للخطوط الحديدية من عام ٢٠١٠م إلى عام ٢٠٤٠م هو وضع رؤية مستقبلية واضحة ومتكاملة لما يجب أن تكون عليه شبكة الخطوط الحديدية في الفترة القادمة، والسبل الكفيلة بتطويرها وتحسين أدائها، وتعزيز الدور المنوط به في خدمة الاقتصاد الوطني، وأن يكون هناك إطار محدد لتحقيق التنمية مستقبلاً وعلى المدى الطويل لقطارات الركاب وقطارات الشحن في المملكة.

وأضاف أن الخطة الإستراتيجية للخطوط الحديدية تبنت مجموعة من السياسات وهي: المسؤولية المشتركة لتطوير قطاع النقل والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتكامل الإقليمي والمشاركة في الأسواق العالمية، وعملية التطوير والتشغيل المتكامل للبنية التحتية للنقل. وتشمل إستراتيجية تطوير وتوسيع شبكة الخطوط الحديدية نحو "تسعة عشر" خطاً حديدياً بطول إجمالي يبلغ حوالي "تسعة آلاف وتسعمائة" كلم.

وأشار د. طاهر إلى قرار المجلس الاقتصادي الأعلى الصادر عام ١٤٣١هـ والقاضي بالتريث في تنفيذ مشروعات الخطوط الحديدية (خميس مشيط – أبها) و(جدة – جازان) حتى الانتهاء من إكمال مشروعات السكك الحديدية الأخرى التي تحت الإنشاء أو تلك التي تُعْتَمد دراستها في صدد ترسيتها أو اعتماد أسلوب تحويلها، وذلك للاستفادة من هذه التجارب في دراسة تسعير وتنفيذ الخطوط المقترحة.

وأكد رئيس اللجنة أن المؤسسة راعت أن تتناسب مواصفات وتصاميم القطارات الرطوبة والغبار والمناطق الصحراوية التي تسير فيها القطارات، وقامت الشركة المصنعة وتحت إشراف استشاريي المؤسسة باختبار القطارات لعدة مرات في مرحلة التصنيع. كما أن قيام المؤسسة بتشغيل القطارات بعد استلامها ابتدائياً مشروط، وتحتفظ المؤسسة بحقها في الرجوع إلى الشركة المصنعة وفقاً للعقد المبرم بينهما.

ولفت إلى أن الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار) والتابعة لصندوق الاستثمارات العامة تقوم بالإشراف على تنفيذ مشروع (الشمال الجنوب)، ومشروع (الجسر البري)، بينما تقوم المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بالإشراف على تنفيذ مشروع (قطار الحرمين السريع)، إضافة إلى تشغيل الخط الحالي بين (الدمام والرياض) وأن هيئة الخطوط الحديدية تتولى تنظيم نشاط النقل بالخطوط الحديدية والإشراف على سلامة التشغيل.

وأشار إلى أن المؤسسة وفرت عدة قنوات للحجز وشراء التذاكر، حيث يمكن للركاب الحجز عن طريق المحطات، ومركز الحجز الهاتفي ومكاتب إحدى وكالات السفر والسياحة، وموقع المؤسسة عبر الشبكة العنكبوتية. وأن المؤسسة قامت مؤخراً بتفعيل خدمة سداد التي تمكن الركاب من شراء تذاكرهم عبر الموقع، ودفع قيمتها دون مراجعة المحطات وجاري تركيب نظام الرد التفاعلي (IVR) الذي يتيح إمكانية الحجز المباشر بالاتصال على الرقم الموجود بمركز الحجز الهاتفي دون الرجوع إلى الموظفين العاملين بالمركز.

تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية وتمكين صندوق التنمية من رأسماله كاملاً

طالب مجلس الشورى صندوق التنمية الزراعي تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية ونشر ثقافة العمل الجماعي بين المزارعين وتشجيع قيام هذه الجمعيات، وأكد أهمية تمكين الصندوق من رأسماله كاملاً للاستفادة منه في تحقيق الهدف من رفع رأسماله. جاء ذلك في قرار أصدره المجلس خلال الجلسة التي عقدها يوم ١٤٣٣/١١/١٤هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة سعد بن محمد مارق، فأوضح أن الصندوق يقوم بمراعاة ظروف المزارعين المتعلقة بالتعثر بسبب الجفاف وغير ذلك من العوامل من خلال إعادة جدولة الأقساط أو الرفع إلى الجهات المعنية عن أحوالهم، وإمكانية إعفائهم وقد سبق أن أعفي عدد من المزارعين بسبب حالات الجفاف التي تأثرت بها بعض المناطق.

وأضاف أن هناك تنسيقاً بين الصندوق وصوامع الغلال لدراسة حقوق المزارعين، أما فيما يتعلق بدعم المشروعات خارج المملكة، فقد صدر قرار مجلس الوزراء بأن يقدم الصندوق التسهيلات الائتمانية والتمويل الميسر للمستثمرين السعوديين في إطار مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي في الخارج، أما بالنسبة لدعم شركات التسويق، فهناك دعم ضمن الإستراتيجية الخاصة بالبنك لشركات التسويق.

ولفت إلى أن تقرير الصندوق يتضمن معلومات عما يقدمه من دعم لصناعة التمور، أما ما يتعلق بدعم الأبحاث الحيوانية والبيطرية، فالوزارة تسهم في هذا المشروع، حيث يوجد لدى الوزارة مركز بمنطقة الجوف يتولى هذا القطاع، كما أعلن الصندوق استعداده الكامل لتمويل إقامة مراكز بيطرية لتقديم الخدمات لأصحاب المواشي والأغنام.

وأشار إلى أن الصندوق أوضح أنه كان لتخفيف زراعة القمح دورٌ كبير في انخفاض الطلب من قبل المزارعين على البذور والأسمدة والمحروقات التي تمثل القروض قصيرة الأجل.

وقال: إن اللجنة أكدت على أنه ينبغي على الصندوق الإسراع في تنفيذ المبادرات الواردة في الإستراتيجية لدورها في تطوير النشاط الزراعي وأن الصندوق ومبادراته السبع تهدف إلى زراعة مستدامة، ومن بين تلك المبادرات ترشيد استخدام المياه باستخدام أساليب الري الحديثة وتخفيض الاستهلاك.

حصول المرأة على بطاقة الهوية الوطنية ضرورة ملحة

الدكتور سعود بن حميد السبيعي

طالب أعضاء مجلس الشورى بزيادة عدد مكاتب الأحوال المدنية بكافة مدن المملكة مع توفير القوى العاملة المطلوبة، ولفتوا على الحاجة الماسة لاستخراج المرأة لبطاقة الهوية الوطنية بالصورة والبصمة، ورأوا أن إلزام المرأة بذلك أصبح ضرورة ملحة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١١/٨هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن دراسة موضوع حصول النساء على بطاقة أحوال مدنية بشكل أعم وأشمل وتحديد الأسلوب الأنسب للتطبيق، تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعود بن حميد السبيعي، وبعد عرض التقرير للنقاش طالب أحد الأعضاء بزيادة عدد مكاتب الأحوال المدنية بكافة مدن المملكة وتعددها في المدن الكبرى، وكذلك توفير العدد الكافي من القوى العاملة البشرية وتعيينها، وتجهيز المكاتب اللازمة، وتوفير المعدات التي تحتاجها تلك المكاتب، لأن نسبة السكان للفئة فوق الخمس عشرة سنة يقارب ٥٠٪ من إجمالي عدد السكان. ولفت عضو آخر إلى أن حصول المرأة السعودية على الهوية الوطنية أصبح ضرورة ملحة لإثبات هويتها، باعتبارها مواطنة سعودية، كما ولاحظ إيراد مسمى بطاقة الأحوال في التوصية الأولى، بينما هي الآن تسمى الهوية الوطنية، فيحسن تعديلها لتكون بمسمى واحد ومنسجمة مع بقية التوصيات، وإلغاء الاستثناء المتعلق بمن هم دون سن الخامسة عشرة في التوصية الأولى، لأن ذلك لا مبرر له في وقتنا الحاضر، كما يخشى أن يتعارض ذلك مع نظام العمل، ومع نظام حماية

الطفل في المملكة العربية السعودية. ورأى أن تحديد الفترة بسبع سنوات انتقالية للانتهاء من إصدارات البطاقة طويلة جداً، فيحسن النظر في إمكانية تقليص هذه الفترة إلى ثلاث سنوات.

بينما تحفظ أحد الأعضاء على التوصيات حيث رأى أن مسوغات التعديل غير كافية للإلزام الشامل لحصول النساء على الهوية الوطنية، كما أن اللجنة لم تقدم دراسة وإنما عرضت المعاملة، ووضعت ما ذهبت إليه اللجنة الوزارية، ومن ثم وافقت اللجنة دون أن تقدم للمجلس دراسة أو إضافة تذكر، كما أن الإلزام بالحصول على البطاقة في المملكة فيما يتعلق بالنساء فيه تكليف بلا مسوغ، وهو تكليف على الناس عموماً وعلى الأجهزة المعنية، فلو أن البطاقة دائمة لا يلزم تجديدها كل فترة كما هو المتبع لكان الوضع أهون، لكن المرأة ستصبح معلقة كذلك بالإلزام بالتجديد، كما أن الهوية الوطنية للمرأة السعودية مثبتة من خلال السجل المدني ومن خلال سجل الأسرة لكل مواطن، فما الداعي لإلزام النساء جميعاً بالحصول على الهوية الوطنية؟ لا سيما أن أكثرهن غير موظفات وكثير منهن لا تتطلب معاملاتهن البطاقة. واقترح الإبقاء على نص المادة (٦٧) من نظام الأحوال المدنية مع تعديل لا يترك الأمر اختيارياً بإطلاق ولا إلزامياً بإطلاق، بحيث يصبح نص المادة على النحو الآتي: "يكون الحصول على البطاقة للنساء لمن تلزم تعاملاتهن العامة ضرورة الحصول على تلك البطاقة".

وأكد أحد الأعضاء على الحاجة الماسة لاستخراج المرأة لبطاقة الهوية الوطنية بالصورة والبصمة، ورأى أن البصمة في كثير من الأحيان تكفي عن الصورة، ويستحيل تزويرها، ولفت إلى توصية مهمة وتساءل عن سبب سقوطها ونصها: "التأكيد على أهمية المحافظة على خصوصية المرأة السعودية وعدم إلزامها بكشف وجهها أمام الرجال، وذلك بأن يكون التحقق من هويتها بواسطة النساء، وتوفير التقنية المناسبة للتحقق من هويتها عن طريق البصمة عند عدم وجود العنصر النسائي"، وأشار إلى أن التوصية من ضمن مجموعة توصيات في محضر هيئة الخبراء وهي التوصية "الخامسة" في جميع محاضر الاجتماعات، ومع ذلك تبنت اللجنة عدداً منها ثم سقطت هذه التوصية بالرغم من أهميتها. واقترح على اللجنة أن تتبناها ورأى أن المدة الواردة في التوصيات للتطبيق غير مناسبة وذلك لأن عدد الإناث في المملكة كبير جداً، كما أن مكاتب الأحوال الآن لا تتجاوز ستة عشر مكتباً.

ورأى أحد الأعضاء أن وضع المرأة الآن غير مناسب لإثبات هويتها في الدوائر التي تستلزم ذلك، حيث تلزم بأن يرافقها أحد محارمها، لذلك هناك قناعة كبيرة في توجه وزارة الداخلية حول هذه الإلزامية، لا سيما ونحن الآن نعيش عصر الحكومة الإلكترونية، كما صدرت مؤخراً الموافقة على تنقل المرأة بالهوية الوطنية بين دول مجلس التعاون، ورأى أن المدة الواردة في التوصيات طويلة جداً، لا سيما وأن هناك توسعة كبيرة لعدد المكاتب، حيث سيصل إلى "اثنتين وستين" مكتباً خلال فترة التنفيذ. واقترح أن يكون التطبيق خلال ثلاث سنوات.

لاحظ عضو آخر أن هناك تشريعات قائمة حسمت مثل هذا الموضوع. ورأى أن الأولى بالسلطة التنفيذية أن تطبق مثل هذه القرارات، حيث صدر ما يلزم هذه السلطة من أعلى المستويات سواء في الأنظمة أو الاتفاقيات على ألا يتعارض أي نص مع الشريعة الإسلامية، وأن حصول المرأة على البطاقة لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وأن ذلك حقاً من حقوقها.

وشدد أحد الأعضاء على أن إلزام المرأة السعودية بالحصول على بطاقة الهوية الوطنية لم يعد خياراً بل أصبح ضرورة ملحة، للأسباب الواردة في التقرير وما ذكره الأعضاء وأيده زملاؤه في أن المدة المحددة طويلة جداً، لا سيما أن المرأة بعد حوالي ثلاث سنوات ستشارك في انتخابات المجالس البلدية، ووجود الهوية الوطنية شرط أساسي للدخول في الانتخابات.

آلية لإيجاد فرص عمل للسعوديين وتحديد عدد التأشيرات حسب النشاط

طالب مجلس الشورى بأن يتضمن التقرير السنوي لوزارة العمل معلومات تفصيلية بشأن نتائج متابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء وتعاميم وزارة العمل المتعلقة بتوظيف السعوديين ومدى إسهامها في مجال السعودة، وتفتيش العمل الذي تمارسه الوزارة ومدى فعاليته والنتائج المتحققة فيه، وأن يتضمن التقرير إضافة إلى ذلك نتائج الدراسات والإحصاءات التي تجريها الوزارة ومدى الاستفادة منها. ودعا مجلس الشورى في قراره الوزارة لوضع الآلية المناسبة لإيجاد فرص عمل للسعوديين الذين توجد لهم وظائف تتفق مع مؤهلاتهم ومشغولة بغير السعوديين، وتحديد عدد التأشيرات التي تصدر حسب التخصص أو النشاط أو التصنيف للمؤسسات والشركات والمجالات التجارية والتراخيص.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١١/١٥هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة العمل للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي، فأوضح أن صندوق تنمية الموارد البشرية والمؤسسة العامة للتدريب الفني والتقني والتي يرأس مجلس إدارتها معالي وزير العمل يقدمان العديد من البرامج التدريبية التي تهدف إلى تأهيل طالبي العمل لمتطلبات السوق في القطاع الخاص، وأن الوزارة أفادت أنها تتابع الوظائف ذات

المحتوى العالي وحصرها على السعوديين ليكون هناك توطين نوعي، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص عبر برنامج نطاقات في رفع سقف رواتب الموظفين السعوديين، وهذه الإجراءات من شأنها المساهمة في زيادة توظيف السعوديين الخريجين من الجامعات المحلية والأجنبية، إضافة إلى إستراتيجية التوظيف السعودية والتي تم إقرارها في عام ١٤٣٠هـ، حيث حددت الأهداف والأرقام لتوظيف السعوديين. كما أنه يوجد على موقع الوزارة السيرة الذاتية لطالبي العمل وهي متاحة لمسؤولي الموارد البشرية في مؤسسات القطاع الخاص.

وأفاد أن الوزارة ذكرت أنها بصدد إطلاق برنامج جاهز لإيجاد فرص عمل للمبتعثين بعد تخرجهم، إضافة إلى البرامج التي أطلقتها، مثل: برنامج جدارة، ونطاقات، ولقاءات، وحافز، وطاقات. والتي أسهمت في رفع مستوى التدريب والتأهيل والبحث عن الوظائف المناسبة للمؤهلات.

وعن اقتراح إنشاء وكالة للوزارة تختص بالعمالة الوافدة قال رئيس اللجنة: أن الوزارة أنشأت خلال الفترة الماضية وكالة مساعدة تختص بالعمالة الوافدة وترتبط بوكيل الوزارة لشؤون العمالة. كما أن الوزارة ذكرت أنها وقعت عدداً من الاتفاقيات مع بعض الدول مثل الفلبين وإندونيسيا لإعادة استقدام العمالة المنزلية وتم الترخيص لشركات الاستقدام في ذلك. وهذه في مجملها حلول لتوفير العمالة المنزلية.

ولفت د. آل ناجي إلى أن المعلومات التي جاءت في التقرير متقادمة نسبياً مقارنة مع ما ذكره وزير العمل أثناء حضوره للمجلس. وقد حرصت اللجنة بأن تأتي توصياتها لمعالجة القضايا الجوهرية في عمل الوزارة بعيداً عن الجوانب الإجرائية.

وأوضح أن ضعف تأهيل العمالة الوافدة من القضايا التي أفادت الوزارة أنها تعمل لحلها من خلال مشروع فحص تلك العمالة، أما العمالة الوطنية فاللجنة تدرس حالياً عدداً من التعديلات لبعض مواد نظام العمل التي من شأنها إيجاد بيئة عمل مناسبة للعامل السعودي، تشمل تحديد ساعات العمل وتفصيلها والتوظيف في عقود الباطن وغيرها.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن الوزارة استحدثت عدداً من القرارات التي تنظم عمل المرأة في القطاع الخاص وذكرت الوزارة أنها تتابع تنفيذها ومحاولة تذليل العقبات الممكنة لنفاذها ومن هذه القرارات عمل المرأة في المبيعات في المحلات التجارية، وعملها في المنتزهات، وفي بيع المستلزمات النسائية، وآلية احتساب عمل المرأة عن بعد في نسب توطين الوظائف، واشتراطات توظيف المرأة في المصانع. إضافة إلى أن الوزارة تعمل على توفير بعض الخدمات المساندة لعمل المرأة من مواصلات ومراكز للحضانة وعقد ورش عمل مع الشركات الكبرى لإيجاد بيئة عمل ملائمة لعمل المرأة.

دليل إرشادي للعاملين بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الميدان يحدد المنكرات التي تتطلب تدخل أعضائها

الدكتور إبراهيم بن عبدالله البراهيم

وافق مجلس الشورى على دعم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مادياً وبشرياً بما يُمكنها من المضي في تنفيذ برامج الخطة الإستراتيجية التي أعدتها والاستفادة من نتائج البحوث والدراسات التي تقوم بإجرائها لتطوير أدائها لعملها، وإحداث وظائف تخصصية في مجال تقنية المعلومات في ميزانية الرئاسة. كما دعا المجلس في قرار له إلى وضع منهج عمل ضمن دليل إرشادي للعاملين في الميدان يحدد المنكرات التي تتطلب التدخل من أعضائها وذلك للقضاء على الاجتهادات وتضييق السلطة التقديرية لعضو الهيئة والتي ينشأ عنها العديد من السلبيات لعمل الهيئة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١١/١٥هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم بن عبدالله البراهيم، فأوضح أن هناك مطالبات بأن تقوم الرئاسة بنشر البحوث التي تعمل عليها كي تتم الاستفادة منها، وأن هذا ما تعمل الرئاسة على تحقيقه حالياً حسب الإمكانات المتاحة لديها، كما أن البحوث التي تعمل عليها الرئاسة لتطوير عملها تتم من قبل جهات محايدة.

وأشار د. البراهيم إلى أن سياسة العمل في الرئاسة تسير وفق نظام الهيئة ولائحته التنفيذية، وما يصدر من تعليمات أو تعاميم فهي تصدر من قبل المقام السامي أو وزارة الداخلية. وأفادت اللجنة أن الرئاسة تعمل على إعداد دليل إرشادي لتوضيح كيفية عمل عضو الهيئة في الميدان، وما ينبغي عليه القيام به أثناء أدائه لعمله. أما ما يتعلق بتدريب أعضاء الهيئة فالعمل جار عليه وبصفة متواصلة.

ولفت إلى أن الغرض من متابعة مركبات الهيئة هو للتعرف على موقعها وليتم توجيهها لموقع البلاغ الوارد للرئاسة القريب منها لتتم مباشرته من قبلها.

وأوضح رئيس اللجنة أنه لا يخفى على أحد أن العاملين في الهيئة يؤدون عملهم وفق هدي الله

وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ووفق ما ورد في نظام الهيئة ولائحته التنفيذية وما يصدر من تعليمات. كذلك مما يسهم في تقليل الأخطاء ما بدأت الرئاسة في العمل به من توجيه للعاملين في الميدان من قبل غرف عمليات يعمل فيها من له دراية كبيرة وخبرة واسعة بعمل الهيئة، وذلك عبر أجهزة التواصل اللاسلكي، حيث تتم متابعة سير العمل والإجراءات المتخذة بشكل مباشر عبر هذه الأجهزة، بالإضافة إلى سعي الرئاسة لتكثيف الدورات التدريبية للعاملين في الميدان في جميع مناطق المملكة للقضاء على الملحوظات من الاجتهادات التي لا تخدم مصلحة العمل. كما أنه تتم محاسبة ومساءلة من يخالف التعليمات وفق الإجراءات المعمول بها نظاماً. أما عن نسبة الخطأ في الضبط فأوضح أن إحدى الدراسات التي أجراها معهد البحوث والخدمات الاستشارية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عنوانها: "المشكلات الميدانية – دراسة ميدانية تقويمية" أن نسبة التجاوزات التي وقعت من أعضاء الهيئة منخفضة جداً لا تتجاوز (٠,٠٠٩٥٪) من إجمالي الوقوعات التي تم ضبطها. أما التعامل مع البلاغات الواردة للهيئة فإنه لا يتم الأخذ بالبلاغ إلا بعد التحري عنه، والتأكد من صحته وأخذ كامل المعلومات من المبلغ.

وأشار بأن العمل جارٍ على استقطاب أخصائيين في علم الاجتماع وعلم التربية للاستفادة منهم في مجال عملهم، من خلال الدورات التي تنظمها الرئاسة لمنسوبيها، حيث يشارك الأساتذة المتخصصون في ذلك من الجامعات في إلقاء المحاضرات في هذه الدورات.

وقال: إن اللجنة ستنقل المطالب بأن تقوم الهيئة بتقييم المناشط التي تقوم بها في مجال التوعية والتوجيه من قبل جهة متخصصة للتعرف على مدى الاستفادة منها، وأن تقوم الهيئة أيضاً بالتعاون مع الجهات المتخصصة في التصنيف النوعي للأنشطة التجارية.

ولفت إلى ما شاهدته اللجنة على أرض الواقع من وجود إمكانات تقنية عالية لدى الرئاسة وأن قلة العنصر البشري لديها في هذا المجال هو ما دعاها إلى المطالبة بإحداث الوظائف لما فيه من توطين للتقنية، وتوظيف لطالب العمل، وتوفير على الخزينة العامة للدولة، حيث إن إسناد رعاية مثل هذه البرامج للشركات الخاصة سيكلف أموالاً كبيرة، إضافة إلى أنه يؤدي إلى عدم تحقيق توطين التقنية ويحد من تنامي الخبرة لدى العاملين في الهيئة، كما يحد من ضمان تحقيق نسبة أكبر في توظيف المواطنين في هذا المجال.

في قرار المجلس بشأن تقرير "الهيئة"

الموافقة على توصية اضافية من اللواء السعدون

جاءت موافقة مجلس الشورى على توصيات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية على التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ متضمنة التوصية الإضافية التي تقدم بها عضو المجلس اللواء طيار ركن عبد الله السعدون، والتي نصت على وضع منهج عمل للهيئة ضمن دليل إرشادي للعاملين في الميدان يحدد المنكرات التي تتطلب التدخل من أعضائها وذلك للقضاء على الاجتهادات وتضييق السلطة التقديرية لعضو الهيئة التي ينشأ عنها العديد من السلبيات لعمل الهيئة، وصوت المجلس بالموافقة على التوصية بالأغلبية.

لائحة لعمل الأُسرة المنتجة وإستراتيجية للعنف الأسري

الدكتور ثامر بن ناصر بن غشيان

وافق مجلس الشورى على قرار دعا فيه وزارة الشؤون الاجتماعية إلى التنسيق مع الجهات الحكومية لتطبيق برنامج "الوصول الشامل" لتسهيل حركة المعوقين وضمان سلامتهم، والإسراع في إعداد الإستراتيجية الوطنية للتعامل مع مشكلة العنف الأسري، الواردة في قرار مجلس الوزراء الصادر عام ١٤٢٩هـ، ودعا الوزارة إلى التنسيق مع كل من وزارة التربية والتعليم لافتتاح مدارس خاصة للإعاقة الذهنية حسب أنواعها تراعي حاجاتهم ومستوى قدراتهم، ومع مؤسسة النقد العربي السعودي لإلزام جميع البنوك السعودية بالصرف من أجهزتها للصراف الآلي بهذه البنوك لمستفيدي الضمان الاجتماعي والمعوقين.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/١١/١٤هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين لوزارة الشؤون الاجتماعية للعامين الماليين ١٤٣١/١٤٣٢هـ - ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور ثامر بن ناصر بن غشيان، فأوضح أن المجلس أقر توصية على تقرير الوزارة الماضي (١٤٣٠/١٤٣١هـ) تطالب فيها الوزارة بمتابعة موضوع استخراج الهوية الوطنية من وزارة الداخلية لمجهولي الأبوين، كما صدرت لائحة البيوت الاجتماعية من المجلس وهي تعنى بوجه خاص بهذه الفئة، حيث خصصت لهم فيها مكافآت محددة، ودَعَّمت من لا يُقبل في الجامعات الحكومية بقبولهم في الجامعات الأهلية من خلال المنح وقد رفعت سن المكث في البيوت الاجتماعية بالنسبة للذكور حتى سن (٢٥)، وسن المكث للإناث حتى الزواج، وإمكانية البقاء بعده في حالات معينة.

وأشار إلى أن مجلس الوزراء سبق أن أصدر قراراً بالموافقة على ارتباط المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية المرتبط تنظيمياً بوزير الشؤون الاجتماعية، ويهدف إلى إجراء البحوث والدراسات الاجتماعية حول الظواهر والقضايا والمشكلات الاجتماعية في المملكة، وإعداد قاعدة بيانات ومعلومات مركزية للدراسات والبحوث الاجتماعية للباحثين والمتخصصين في المجالات الاجتماعية، وأن هذا القرار سوف يشكل نقلة نوعية في خدمات هذا المركز. وعن المراكز النهارية والتوسع فيها أوضح أنه سبق وأقر المجلس لائحة المراكز الأهلية للمعوقين غير الحكومية، واستضافت اللجنة عدداً من مديري هذه المراكز وملاكها واستفادت من مرئياتهم عند إعداد هذه اللائحة.

ولفت د. ثامر بن غشيان إلى أن نظام الجمعيات التعاونية صدر منذ أربع سنوات تقريباً، وأنه نظام مناسب لتطلعات المهتمين والمختصين في هذا الشأن، وسبق دراسته في اللجنة، وعن ربط هذه الجمعيات في برنامج التعاملات الإلكترونية (يسر) لفت إلى أن مندوبي الوزارة الذين استضافتهم اللجنة ذكروا أن هذه الجمعيات والجمعيات الخيرية أيضاً مرتبطة بهذا النظام.

وأكد رئيس اللجنة على أن مسؤولية المرضى النفسيين وناقهي الأمراض النفسية مسؤولية جسيمة تتحمل الوزارة جزءاً كبيراً منها، وتشاطرها وزارة الصحة هذه المهمة، أما المشردون فالوزارة ترعاهم في الدور الإيوائية وترعى من لا ولي له، وأما المعوقون وكبار السن لدى أسرهم فالوزارة وحسب إفادة المسؤولين استحدثت برنامج الرعاية المنزلية، ومهمته زيارة الأسر وإرشادها على كيفية التعامل مع هذه الحالات، وتقوم الوزارة بتوفير ما يلزم للمعاق من أسرّة وكراسٍ متحركة ومراتب، وتعديل دورات المياه والعلاج الطبيعي وبذل المزيد من العناية. وذَكَّر بالتوصية الصادرة من المجلس في ١٤٢٧/٥/٢٠هـ بإنشاء سجل وطني طبي واجتماعي للأطفال المعوقين يكون بمثابة قاعدة معلومات تخدم برامج الخدمات المطلوبة والمقدمة للمعوقين، وأن مندوبي الوزارة أشاروا إلى موافقة المقام السامي على هذا القرار، وأن الوزارة تتباحث مع وزارة المالية لرصد ميزانية له. أما موضوع المعوقين فقال: إن الوزارة ذكرت أنها تدعم هذا الجانب إلا أنها ترى أن مسؤولية المعاق ليست فقط على الوزارة بل هناك جهات أخرى مثل وزارة الشؤون البلدية ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم، ومن هنا فاللجنة تؤكد على أهمية توصيتها "الثالثة" لكي تتضافر جهود هذه الوزارات لخدمة هذه الفئة العزيزة علينا.

وأكد على أن التسول مشكلة أمنية وأن الوزارة أوكلت مهمة القبض على المتسولين إلى الجهات الأمنية وأن الوزارة تختص فقط بالمتسولين السعوديين، أما الأجانب فيرحلون من قبل الجهات الأمنية، ومن جانبها تقوم الوزارة باتخاذ الإجراءات النظامية في حق المتسولين السعوديين، والعمل على إيجاد فرص وظيفية للقادرين منهم على العمل، وتهيئة من يحتاج منهم إلى التدريب في صندوق تنمية الموارد البشرية بالتنسيق مع وزارة العمل.

واختتم موضحاً أن قرارات المجلس السابقة أشارت إلى العديد من التوصيات الصادرة من المجلس بشأن مرضى التوحد، من أبرزها التوصية التي نصت على: "الإسراع في تنفيذ المشروع الوطني للتعامل مع التوحد وتفعيل قرار مجلس الوزراء ذي الرقم ٢٢٧ والتاريخ ١٤٢٣/٩/١٣هـ"، وأن اللجنة في هذا الشأن تجدد اهتمامها وعنايتها بموضوعات المعوقين على اختلافات فئاتهم، ودائماً ما تكون هي على رأس الموضوعات التي تناقش مع المسؤولين والمهتمين.

الموافقة على انضمام المملكة لاتفاقية بطاقة التأمين الموحد لسير السيارات عبر البلدان العربية

وافق مجلس الشورى على انضمام المملكة لاتفاقية بطاقة التأمين الموحد عن سير السيارات عبر البلاد العربية (البطاقة البرتقالية) الموقعة في مدينة تونس أبريل ١٩٧٥م وتعديل أبوظبي نوفمبر ٢٠٠٥، ودعا المجلس مؤسسة النقد العربي السعودي إلى تحديد شروط إنشاء المكتب الموحد وتأهيل إحدى شركات التأمين المرخصة في المملكة العربية السعودية لتتولى مهام (المكتب الإقليمي) بناءً على منافسة عامة ما بين هذه الشركات. جاء ذلك في قرار أصدره المجلس خلال الجلسة التي عقدها يوم ١٤٣٣/١١/٢١هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن طلب الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية لاتفاقية بطاقة التأمين الموحدة عن سير السيارات عبر البلاد العربية، تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعد بن محمد مارق، ثم عرض للمناقشة، حيث لفت أحد الأعضاء إلى أن طلب الاتفاقية على انضمام المملكة إلى الاتفاقية يعد مهماً حيث إنها من أهم الاتفاقيات في الشأن المروري، وهذه الاتفاقية تكتسب أهمية بالغة لكونها تأتي تتويجاً لجهود القطاعات المعنية، وفي مقدمتها مؤسسة النقد العربي السعودي باعتبارها الجهة المنوط بها تحقيق الأهداف المنشودة من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، وأشار إلى أن هذه الاتفاقية تم تأسيسها جيداً عبر أنظمة ولوائح وبرامج من بينها نظام المرور، وأن انضمام المملكة إليها يقدم مظلة قانونية ونظامية إلى استخراج رخص القيادة الدولية، وكذلك دفاتر العبور. وهذه الجهود مجتمعة لا شك انها ستقدم معالجة عملية للمعاناة التي لحقت بمواطني المملكة من جراء تكلفة التأمين المتكررة في الداخل والخارج.

وأكد عضو آخر أن ما تتضمنه هذه الاتفاقية يعزز من أهمية تشجيع السياحة وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية مما يعود على الاقتصاد العربي بشكل عام والاقتصاد السعودي بشكل خاص بالعوائد المفيدة وفق نظام تأميني يضمن التعويض ودفع الضرر، مشيراً إلى أن مؤسسة النقد العربي السعودي ترى ملاءمة هذا المشروع، من خلال إيداع وثيقة الانضمام لدى الرئاسة العامة للاتحاد العربي للتأمين، وكذا الأمانة العامة للاتحاد العربي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وأضاف عضو آخر أنه بموجب هذه الاتفاقية يستطيع قائد المركبة التنقل بين الدول العربية مستخدماً بطاقته الموحدة دون الحاجة إلى إبرام وثيقة تأمين عند كل نقطة برية حدودية. كما أن هذه الاتفاقية تضمنت أحكاماً عادلة لتعويض المتضررين من حوادث السير ويشرف عليها مكتب موحد تابع لهذه الاتفاقية. وأن للمملكة مكانة مهمة بين الدول العربية باعتبارها حاضنة للحرمين الشريفين، فضلا عن اتساع رقعتها الجغرافية وتعدد منافذها البرية وكثرة دخول الحجاج والمعتمرين والسياح والمقيمين وغيرهم، ويقتضي الاعتراف بهذه البطاقة الموحدة من خلال الموافقة على هذه الاتفاقية.

وأوضح أحد الأعضاء أن اللجنة ذكرت أن مؤسسة النقد العربي السعودي اقترحت (شركة نجم) لتقوم بهذه المهمة وهنا يجدر السؤال: لماذا يتم طرح اسم شركة أو مؤسسة معينة؟ فمن المفترض أن يتم الاتفاق بين شركات التأمين وطرح منافسة لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

ولاحظ أحد الأعضاء أن هذه الاتفاقية قد تسمح بمرور بعض السيارات القديمة داخل أراضي المملكة، وهذا مما لا شك فيه له تأثير كبير في تلوث البيئة، ووقوع العديد من الحوادث المرورية.

وعلق أحد الأعضاء بأن اللجنة أوضحت أن هذه الاتفاقية تحقق تيسير التبادل التجاري، وتسهيل إجراءات انتقال المواطنين وتشجيع السياحة في حين أنه ليس لاتفاقية التأمين هذه علاقة في تحقيق ما أوضحته اللجنة، وأن التبادل التجاري محكوم باتفاقيات وقعت عليها المملكة مع الدول المختلفة، وكذلك السياحة. ومن ناحية أخرى فإن المملكة لا تسمح بالدخول إلى أراضيها والمكوث فيها وممارسة العمل أو حتى السياحة دون أخذ الإذن اللازم.

وتساءل أحد الأعضاء عن رسوم إصدار البطاقة وعما إذا كانت موحدة بين الدول وعما إذا كانت المكاتب الموحدة ستفرض رسوماً إضافية، وأنها إن كانت رسوماً موحدة فقد تكون هذه الاتفاقية مفيدة ومناسبة، أما إن كانت متفاوتة فهذا لن يغير من الأمر شيئاً سوى سهولة الاكتفاء بالإجراء الواحد عوضاً عن الإجراءات المتعددة.

ورد رئيس اللجنة بأن اللجنة حاولت أن تتلافى حصر إعطاء الامتياز لشركة واحدة حسب ما ورد في التقرير، ووضعت توصية بأن يتاح لجميع الشركات المنافسة في هذا المشروع.

وأن اللجنة وبعد اطلاعها على هذه الاتفاقية وجدتها متوافقة مع قواعد عمل المجلس، ومكتملة الأركان.

الدم.. إكسير الحياة

عبدالله زامل الدريس

تتعاظم الحاجة وتزداد للدم ومشتقاته مع ازدياد التقدم العلمي والطبي، إذ إن عمليات زراعة القلب وزراعة الكلى تتطلب عدداً من وحدات الدم التي يجب توفيرها من الفصيلة نفسها التي تتفق مع دم المريض، إضافة إلى أن المصابين بأمراض الدم الوراثية كالثلاسيميا والأنيميا المنجلية ومرضى السرطان، تتطلب حالتهم نقل الدم المستمر الذي يشكل زيادة جهد على العاملين في بنوك الدم، إذ أن الجميع لديه المعرفة أنه لا يمكن تصنيع الدم أو مشتقاته، على رغم المحاولات المستمرة التي بذلها العلماء في هذا الصدد، لذا يستمر الإنسان المصدر الوحيد له، وتزداد المسؤولية في انتقاء وجذب المتبرعين بالدم الطوعيين لرفع مخزون بنوك الدم من جميع الفصائل، كما يتطلب التأكد من خلوه من الأمراض المعدية المنقولة عن طريق الدم.

ولأن حفظ الدم والاستفادة منه محدد بفترة ليست طويلة والحاجة للتبرع بالدم مستمرة على مدى العام، لذلك يستوجب بناء سياسات واضحة لاتباعها في بنوك الدم لجذب المتبرعين ورفع مستوى ثقافة المجتمع في هذا المجال، كما أن على المؤسسات والجهات الحكومية العمل على تعضيد وتقوية قناعة الأفراد بأهمية التبرع بالدم من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وإدخال مادة التبرع في المناهج التعليمية ومن أهم وسائل تشجيع وتحفيز المتبرعين والمحافظة عليهم هو التثقيف بأهمية وضرورة التبرع الطوعي المنتظم بالدم، كما أن وجود المتخصصين في نقل الدم سوف يسهم بشكل كبير في رفع مستوى الأداء في بنوك الدم، فإذا أخذنا بأهمية ما تم ذكره واحداً من كل عشرة مرضى يدخلون المستشفى بحاجة إلى نقل دم، وأن الإنسان هو المصدر الوحيد وأكرم وأعلى درجات الكرم هو التبرع بالدم. وتجدر الإشارة إلى أن الفوائد العظيمة للتبرع بالدم لا تقتصر على المريض، بل تعود على المتبرع فوائد صحية كبيرة، فبجانب تنشيط النخاع العظمى بإنتاج خلايا جديدة، يتم التعرف والتأكد من خلو الجسم من الأمراض والاطمئنان على الصحة العامة كما أثبتت التجارب أن التبرع بالدم يقلل الإصابة بأمراض القلب، لذلك يستوجب علينا أن نجعل عادة التبرع بالدم عادة مستمرة محببة للنفس، ويجب أن نتذكر أن فيها إنقاذا لحياة الآخرين وأجراً عظيماً لأنه يساهم في إنقاذ حياة آلاف المرضى.

عضو مجلس الشورى

الاعتدال السياسي.. خيار العقلاء

د. صدقة بن يحيى فاضل

تثير الأحداث الإقليمية والعالمية المرتبطة بالعالمين العربي والإسلامي، وكذلك العلاقات العربية – الغربية، والإسلامية – الغربية الراهنة، الكثير من التساؤلات الهامة والملحة والمتعلقة بطبيعة العلاقة بين العرب والمسلمين من ناحية، وغيرهم من الشعوب والأمم، من ناحية أخرى. وكذلك العلاقات البينية العربية والبينية الإسلامية... هل هي في الأصل علاقات سلام وتعاون، أم علاقات صراع وحروب؟! ويبرز التساؤل الأهم في عدة صيغ، منها: هل التشدد والتطرف هي التيارات التي تسود... مصطدمة بالآخرين ممن يختلفون معها فكرياً وعقائديا، ومؤدية إلى الصراع والنزاعات والحروب، أم أن العكس يسود أكثر؟!

هذه القضايا والمستجدات، وخاصة تفاقم الأحقاد المذهبية، واشتعال النعرات الطائفية، قادت بالضرورة للبحث في الأصول الفكرية لهذه الظواهر السلبية، ومحاولة إيجاد سبل التعامل الصحيح مع هذه الأصول والجذور الخاطئة والسيئة... لتحقيق الخير للمعنيين وللناس أجمعين، عبر تصحيح المعتقدات والتوجهات الخاطئة... بما يحق الحق، ويزيح ما يلحق بالعقيدة الصحيحة من شوائب ومغالطات. ومن هنا فرضت كلمة "الاعتدال" نفسها على كل من يهمه أمر "تصحيح" المسار العقائدي والفكري الخاطئ، وتقويم التوجهات الضالة، وردها إلى الحق والصواب. وقد فرضت هذه الكلمة، بكل معانيها السامية، نفسها على كل المعنيين، وبخاصة أولئك المحبين للحق والخير والكارهين للشر والضلال والعنف.

وعندما تحضر كلمة" الاعتدال"، لابد أن يحضر في ظلها ما يناقضها، وما يعني عكس ما تعنيه، وما يشعل لهيب الصدام والنزاع والتشرذم والتقوقع، ألا وهو "التطرف. "ومن التمعن في معكوس "الاعتدال" ونقيضه، لابد للمرء العاقل الراشد والسوي أن يتمسك بـ "الاعتدال"، وينبذ – بل ويرفض – نقيضه ... فـ "الاعتدال" لم يدخل في شيء إلا زانه، ولم يغب عن شيء إلا شانه.

ومن هذا المنطلق جاء نداء قادة هذه البلاد، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع لـ"الاعتدال"، وباعتباره مطلباً شرعياً، قبل أن يكون مطلباً حياتياً. وكذلك أخذ صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، أمير منطقة مكة المكرمة، ينبه إلى ضرورة الاعتدال، ولزومية الوسطية. ومن هذا المنطلق أيضا، تم تأسيس كرسي الأمير خالد الفيصل لتأصيل منهج الاعتدال السعودي، وذلك في جامعة الملك عبد العزيز، التي تشكر على القيام بنشاط هذا الكرسي، وتقديم الدعم الأكاديمي له، مساهمة منها في نشر ثقافة الاعتدال.

وإنني أحسب هذه الدعوة إلحاحًا محموداً من القيادة على نشر وتعميم ثقافة الاعتدال، بعد أن تبين أن لدينا تيارات متطرفة، ومغرقة في التشدد، وبعيدة عن الوسطية الصحيحة. وأن هذه التيارات، رغم قلة عددها، تتسبب في الكثير من الإحراجات والإشكاليات مع الغير – محلياً وإقليمياً وعالمياً.

عرف "الاعتدال" (Moderation) في كافة جوانب السلوك الإنساني، بأنه يعني "الوسطية". وفي القاموس المحيط، جاء أن معنى الاعتدال هو: الحكم بالعدل والاستقامة والمساواة. وهذا اللفظ مرادف للفظة الوسطية ... والتي تعني أيضاً ما يعنيه الاعتدال. جاء في القرآن الكريم: "قال أوسطهم ألم أقل لكم لولا تسبحون" سورة القلم، آية (٢٨). وتعني كلمة "أوسطهم" هنا: أعدلهم قولاً وعملاً.

وعرف الأمير خالد الفيصل "الاعتدال" بأنه: المواءمة والموازنة بين التمسك بآداب الدين والقيم الإسلامية من جهة، والاستفادة، على الجانب الآخر، من المكتسبات الحضارية العالمية بضوابط تلك القيم: (عكاظ: العدد ١٦٥٥٢، تاريخ ١٤٣٣/١/٢٦ هـ، ٢٠١١/١٢/٢١م، ص ٢٨).

وعرف الدكتور يوسف القرضاوي "الوسطية" بأنها: موقف بين التشدد والانحلال. كما حدد ضوابط المنهج الوسطي (الاعتدال) في عشرين بنداً، أولها: المواءمة بين ثوابت الشرع ومتغيرات العصر.

أبرز بدائل الاعتدال:

وهناك مثل عربي بليغ المعنى... يحض مضمونه على الاعتدال... بعد تيقن أن "اللاعتدال" – إن صح التعبير – يؤدي إلى الهزيمة والانكسار. بينما الاعتدال يجنب صاحبه – غالباً – الهزيمة والخسران. وهذا المثل يوضحه القول المعروف: "لا تكن يابساً فتكسر، أو ليناً فتعصر". اليبس هو: التشدد والتطرف... واللين هنا يعني: التسيب. والمتشدد ينكسر، واللين يعصر. لذلك، فإن على من يريد تجنب الكسر أو العصر، أن يتمسك بعرى الاعتدال.

وإذا كان هذا القول صحيحاً في الحياة الاجتماعية، فإنه أصح وأحكم في مجال السياسة والعلاقات الدولية. وذلك ما سوف نوضحه لاحقا.

ومما سبق، يتضح لنا أن أهم بدائل الاعتدال هما: التشدد (التطرف) والتسيب. فإن لم يكن الشخص، أو المجموعة، معتدلاً، فإنه إما متشدد ومتطرف، أو متسيب.... أو يحمل مزيجاً من التشدد والتسيب. و"الاعتدال" ليس فقط وضعاً

وسطاً بين التشدد والتسيب، وإنما هو موقف متزن ومتوازن... ليس فيه غلو، وليس فيه انحلالاً، أو تفريط في الحقوق. إنه الوسطية التي أمر الخالق عباده بإتباعها والتمسك بأهدابها، وعدم التفريط فيها. والطرف المعتدل يتجنب بالضرورة عواقب التطرف والتشدد، وتبعات التسيب، ويتمكن (أكثر من غيره)، بالتالي من الحفاظ على أمنه وسلامته، وحماية عقيدته، وصون مبادئه، وازدهار توجهاته. بينما التشدد يؤدي في الغالب إلى: خلق أعداء ومناوئين... يحاربون المتشدد بشتى الطرق والوسائل، ويقفون في وجه تطرفه... محاولين كسر ذلك التطرف، ودحره، والعمل على تواريه واختفاءه. وكذلك التسيب يثير الاستياء من صاحبه، وربما يتسبب في إهانته وتراجعه، والنفور من توجهاته. لذلك، كان الاعتدال – وما زال وسيظل – هو خيار العقلاء، في كل مكان وزمان... الساعيين للحفاظ على أمنهم وسلامتهم، والعاملين بفعالية على حماية عقيدتهم وصيانة مبادئهم ونشر توجهاتهم. أما التشدد والتسيب، فمصير من يتبناهما الهزيمة والخسران، وسوء المنقلب.

ويجدر بنا أن نذكر هنا أن صفات اليمين (Right) واليسار (Left) والوسط (Moderate) الخ، والتي تطلق اليوم على الأيديولوجيات السياسية، ويوصف بها أنصارها، تعود تاريخياً إلى القرن الثامن عشر. وتعتبر هذه الصفات الآن المعيار الرئيس الذي يعتمده المعنيون لتصنيف الأيديولوجيات والتيارات السياسية المختلفة.

وقد برزت هذه الصفات، وبدأ في استخدامها، بعد قيام الثورة الفرنسية وتأسيس الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان الفرنسي). ففي صيف عام١٧٨٩م، اجتمعت تلك الجمعية في قاعة بها مقاعد على هيئة حدوة الحصان، وفي وسطها جلس المتحدث باسم تلك الجمعية. وعلى يمينه (اليمين) جلس "المحافظون"، الذين كانوا ينادون باستمرار الملكية في فرنسا، بقليل من التعديل. أما على يسار المتحدث (اليسار) فقد جلس "المتطرفون" (اليساريون) الذين كانوا يطالبون بتغيير الوضع القائم في فرنسا عشية الثورة الفرنسية، وإقامة نظام جمهوري وديمقراطي، وضمان الحريات العامة. وبين المحافظين والتقدميين (اليساريين) جلس "المتحررون" (الوس). وكانوا ينادون بإدخال تعديلات عدة على الوضع القائم.

ومنذ ذلك الحدث، أخذت هذه الألفاظ وما تفرع منها (كـ "اليمين المتطرف" .. الخ) تستعمل في وصف وتصنيف الأيديولوجيات السياسية . فيقال إن هذه الأيديولوجية "يسارية"، إذا كان أنصارها ينادون بإحداث تغيير جذري في الوضع القائم. وتوصف الأيديولوجية بأنها يمينية إذا كانت محافظة، بينما توصف الأيديولوجيات والتيارات ذات الأهداف المعتدلة بـ "الوسط".

وقد أخذ علماء السياسة بمبدأ وصفتي (اليمين – اليسار) عند محاولتهم تحديد أهم الأيديولوجيات السياسية المعاصرة بإيجاز. فبناء على اتجاه كل أيديولوجية، قسموا الأيديولوجيات الحالية كالتالي:

أ – اليسار: وفي أقصاه، توجد "الفوضوية"، تليها "الشيوعية"، ثم الاشتراكية.

ب– الوسط: ويشمل: "التحررية" (Liberalism) و"المحافظة" (Conservatism).

جـ – اليمين: وتوجد "الرجعية الثورية" (كالفاشية، والعنصرية في أقصاه، ثم الرجعية). (Reactionalism)

إن التيارات السياسية كلما اقتربت من منطقة الوسط (الاعتدال) وبعدت عن نقطة أقصى اليمين، ونقطة أقصى اليسار، كلما كانت أكثر منطقية وقبولاً وفعالية وتأثيرًا، والعكس صحيح. أي كلما اقتربت التيارات والتوجهات السياسية من نقطتي أقصى اليمين (التشدد) وأقصى اليسار (التسيب) كلما كانت تلك التيارات أقل منطقية، وأقل قبولاً (لدى الناس) وأقل فعالية وتأثيراً، وأكثر رفضاً وانعزالا. أن توجه الاعتدال السياسي يمكن – بناء على تعريف الاعتدال، بصفة عامة – أن نعرفه بأنه–:

التوجه السياسي الساعي للمواءمة بين التمسك بأهم القيم النبيلة السائدة في مجتمعه والعالم، والاستفادة من معطيات حركة التحديث العالمية المتواصلة، في شتى المجالات . وهو سلوك يعترف بالآخر وبخياراته، في ذات الوقت الذي يتمسك فيه بهويته وقيمه المقبولة.

وعندما نأخذ بهذا التعريف (الإجرائي) لـ "الاعتدال السياسي"، نجد أن هذا النوع من الاعتدال يعني : عدم رفض عمليات التحديث في شتى المجالات، والتي لا تتعارض مع القيم النبيلة السائدة بالمجتمع، والاعتراف بالآخر (المختلف) واحترام خياراته. إنه موقف وسط وعقلاني بين أقصى اليمين المتشدد وأقصى اليسار المتسيب. وهو يعني: العمل على ما فيه خير وصلاح الأمة، وبما لا يتعارض مع عقيدتها وقيمها، والأخذ بكل وسائل التقدم والتطور، والتعايش مع الآخر (المختلف) واحترام خياراته، بل والتعاون معه عند الاقتضاء، بما يخدم الأمة والإنسانية جمعاء. ولا يعني الاعتدال السياسي السليم إطلاقا: التواطؤ مع العدو، والتفريط في الحقوق الوطنية والقومية.

ونتيجة لطبيعة الاعتدال السياسي، وتميزه على التوجهات غير المعتدلة، أصبح الاعتدال، في المجال السياسي، هو السائد... وما عداه هو الاستثنائي العابر. فالناس تميل لانتخاب المعتدلين.... وهذا ما يمكن تبينه من الخط المستقيم الموضح لأهم الإيديولوجيات السائدة الآن، والذي يقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة، تمثل هذه التيارات الثلاثة... ويأتي هذا التفضيل الشعبي نتيجة فشل غير المعتدلين – النسبي – في تحقيق الأهداف الوطنية والقومية. كما ثبت أن الاعتدال السياسي يدعم التعاون فيما بين الدول، ويقلص من احتمالات الصراع.... الأمر الذي يسهم – إيجابًا – في دعم الأمن والسلم الدوليين.

وعندما ننظر إلى العلاقات الإقليمية والدولية الراهنة، بل والمستقبلية، نجد أن الاعتدال السياسي السليم أصبح ضرورة ومصلحة، بالنسبة للأمتين العربية والإسلامية، وأصبح "اللاعتدال" عبئا ثقيلاً على هذه الأمة، وعقبة كأداء في سبيل تقدمها واندماجها في العالم . وذلك على النحو الذي سوف نلخصه في ما يلي.

عضوءمجلس الشورى

مؤشر الجريمة المعلوماتية

يرتفع بالتقنية المتدفقة.. وينخفض بنظام المكافحة والعقوبات الصارمة

نتجت الجرائم المعلوماتية عن الاستعمال السيئ للتكنولوجيا الحديثة وما صاحبها من تطور هائل وسريع في عالم التقنية، وتتسبب الجريمة المعلوماتية بخسائر فادحة تقدر بـ بملايين الدولارات، وبطبيعتها تختلف عن بعضها البعض باختلاف الكيفية التي يتم عبرها تنفيذ الجريمة، أو أهدافها أو الشخص الذي قام بتلك الجريمة، وتعددت أنواع الجرائم التي يستخدم فيها الحاسب الآلي أو أحد ملحقاته وبرامجه في تنفيذ أغراض غير شريفة كالاختراق وقرصنة المعلومات والتجسس والتسلل إلى أجهزة الآخرين والابتزاز، أو تدمير وإتلاف مواقع إلكترونية، أو تزوير وقلب الحقائق والوثائق من خلال الدخول إلى أنظمة مستهدفة. إضافة إلى ما تسببت به من خسائر مالية في البنوك السعودية، ولم يتوان المجلس عن هذا الخطر القادم فأصدر نظام مكافحة الجريمة وسن عقوبات مشددة على المخالفين للأنظمة المنصوص عليها.. نستعرض في هذا التحقيق جوانب هامة ومحاور فاعلة في عالم الجريمة المعلوماتية والتي باتت هاجساً يؤرق الأوطان والشعوب في مختلف أصقاع المعمورة.

إعداد: موسى مرزوق

الاختراقات في المملكة ليست ظاهرة

في البداية كشف الدكتور فهد بن ناصر العبود عضو مجلس الشورى الخطوات التي اتخذها المجلس فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية وقال: "أسهم المجلس في إقرار أنظمة مهمة جداً في مجال التعاملات الإلكترونية، وهي نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ونظام التعاملات الإلكترونية. والجريمة المعلوماتية هي أي فعل يُرتكب متضمناً إساءة استخدام تطبيقات الإنترنت والتقنيات الحديثة. كما أن الاختراق وقرصنة المعلومات واردة في كل جهاز مهما بلغت الحصانة والاحترازات، وتتطور الأنظمة والحلول الأمنية التقنية باستمرار، وهي فعالة إلى حد كبير.

وأشار د. العبود إلى أن رفع الاستعدادات والاحترازات الوقائية الأمنية التقنية يسهم بشكل كبير في خفض جرائم اختراق الإنترنت، إضافةً إلى أن هناك عوامل أخرى منها رفع درجة الوعي لدى مستخدمي الإنترنت، وتعريفهم بالإيجابيات والسلبيات وما لهم وما عليهم. ولم تصل اختراقات مواقع الإنترنت لدينا في المملكة إلى حد الظاهرة بعد.

وعرض لأبرز إسهامات قانون مكافحة جرائم المعلوماتية قائلا: "قانون مكافحة جرائم المعلوماتية يسهم في حفظ الأمن المعلوماتي الذي يعد عنصراً أساسياً من منظومة الأمن التقليدي، كما يسهم في حفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع لمستخدمي أجهزة الحاسب الآلي وشبكات المعلومات، وله دور في حفظ وصيانة المقومات العامة لأي مجتمع سواءً كانت مقوماته دينية أو اجتماعية، ويساعد كذلك في حفظ أمن الدولة والاقتصاد الوطني".

وتطرق الدكتور العبود إلى أوجه التعاون للحد من الجريمة المعلوماتية وأفاد: "هناك أوجه تعاون كثيرة لمنع الاعتداء الإلكتروني دولياً، منها على سبيل المثال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بين الدول والمنظمات والهيئات الدولية كالأمم المتحدة، فهذه الاتفاقيات تعطي للدول الحق في مطاردة المجرم الإلكتروني دولياً.

وفي سياق آخر أكد الدكتور العبود اهتمام لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمجلس بأمن المعلومات، وقال: "اتخذنا العديد من التوصيات في هذا الجانب آخرها كانت توصية على تقرير وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تنص على

العبود: مجلس الشورى أوصى بإنشاء مركز وطني لحماية أمن المعلومات ومواقع الجهات الحكومية ضد الاختراق

إنشاء مركز وطني لحماية أمن المعلومات في المملكة العربية السعودية، وحماية مواقع الجهات الحكومية ضد الاختراق. وأفاد العبود أن التحول إلى مجتمع المعلومات والمعرفة رؤية أساسية في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.

ثلاثة مستويات لمكافحة الشبكات الإجرامية الإرهابية

من جهة أخرى تحدث الأخصائي الاجتماعي فهد

بن محمد الكليبي عن الآثار الاجتماعية الجانبية وتأثيرها على الفرد والمجتمع فقال: "مما لا شك فيه أن ظاهرة جرائم التقنية المعلوماتية مستجدة نسبياً بالمجتمع، ونستطيع اعتبارها أجراس خطر على المجتمعات المعاصرة. ومن الآثار الاجتماعية والنفسية للجرائم المعلوماتية: أنها تقلص العلاقات الاجتماعية، وعدم التكيف مع الآخرين، وعدم فتح مجالات للحوار والاندماج للأسرة والمجتمع. كما ساهمت تلك الجرائم في ظهور السلوك الإجرامي، الذي لم يكن معروفًا من قبل، فنقرأ عن فضائح الاعتداء الجنسي والاغتصاب، وغيرها من السلوكيات الشاذة التي لا يمكن تجاهل خطورتها على الجيل.

إضافة إلى أنها تؤثر على الأبناء من خلال إهمال الحوار مع الأسرة حيث يعاني أصحاب الجرائم المعلوماتية من عدم التركيز، والانطواء والبعد عن الآخرين، وافتقاد الأبناء للمهارات الاجتماعية كإقامة الصداقات والتعامل مع الآخرين، حيث يصبح الشاب خجولاً، ولا يجيد التعبير عن نفسه وتقل بذلك ثقته بنفسه، كما أن من الآثار السلبية للجرائم المعلوماتية ظهور الأخلاقيات والسلوكيات الشاذة والتي تتنافى مع تعاليم ديننا وعاداتنا، حيث تؤدي إلى المزيد من الانفصال الأسري والصراع بين الأجيال في الفكر والثقافة والسلوك، وهذه السلوكيات السلبية ساعدت في انتشار المزيد من التفكك الأسري، وارتفاع نسبة الطلاق، وارتفاع معدلات الانحرافات الأخلاقية والعنف.

وتطرق الكليبي إلى أبرز العوامل التي تقي شبابنا من الجريمة المعلوماتية.. وذكر: "هنالك أساليب عملية لدور المجتمع في التبصير بالجرائم المعلوماتية، ويتطلب الأمر تضافر الجهود بين الجميع ابتداء من الأسرة وإلى المدارس

الكليبي: المجرمون الإلكترونيون يعانون من الانطواء والاضطراب وعدم الاندماج مع المجتمع

ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة، وتفعيل بعض مؤسسات الدولة من أجهزة الشرطة والهيئات لتوعية النشء وتثقيفهم، ووضع ضوابط صارمة للحد من تلك الجرائم.

وأردف الكليبي: "لقد أصبحت التقنية الحديثة للاتصالات والمعلومات اليوم هي لغة العصر،

وعنصراً أساسيًا لا بديل عنه لدى كافة المجتمعات والأفراد لتحقيق عملية التواصل، وتحقيق مزيد من الخدمات والبرامج، ويستوجب على المجتمع وبكل شرائحه التعاون معًا في مواجهة هذه

القويعي: أقترح استحداث رقم للطوارئ للتبليغ عن الجريمة المعلوماتية

الشبكات والجماعات التنظيمية الإجرامية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال العمل على ثلاثة مستويات: المستوى الأول: يتمثل في توعية الأفراد بأخطار الجريمة المعلوماتية والعقوبات الجنائية التي تنتج عن سوء استخدام التقنية ويتم ذلك من خلال المحاضرات والندوات الدينية والثقافية والعلمية.

المستوى الثاني: يتمثل في الجماعات والأسر وتشكل دوراً هاماً في عملية التنشئة الاجتماعية وتعديل السلوكيات والقيم والاتجاهات.

المستوى الثالث: يتمثل من خلال المؤسسات الدينية كالمساجد، والمؤسسات التعليمية كالمدارس والجامعات، التي تلعب دوراً هاماً في توجيه وتوعية الشباب بأهمية الاستخدام السليم للتقنية.

معرفة الهدف معيار للتمييز بين الجناة

وتطرق الباحث الاجتماعي خالد عبدالله الحربي إلى خصائص الجناة في جرائم الكمبيوتر والإنترنت وقال: لكي نستطيع فهم الجاني في الجرائم المعلوماتية الإلكترونية لابد من أن يوضع في الحسبان شخصية المجرم والذي ينبغي إعادة تأهيله اجتماعياً حتى يعود مواطنًا صالحًا، ويمكننا القول أن الجاني في جرائم الحاسب الآلي يتمتع بقدر كبير من الذكاء، مما يجعل من الصعب تصنيفه بحسب التصنيف الإجرامي المعتاد، لذا ينظر في تحديد أنواع الجناة في الجرائم الإلكترونية إلى الهدف من ارتكابه لهذه الجرائم كمعيار للتمييز بينهم. ويؤكد الحربي أن الجاني إنسان متوافق مع من حوله يساعده ذكاؤه على عملية التكيف مع مجتمعه، وربما اقترف هذا النوع من الجرائم بدافع اللهو أو لمجرد إظهار تفوقه على آلة الكمبيوتر أو على البرامج التي يتم تشغيله بها.

واستعرض الحربي أنواعاً من الجرائم الإلكترونية، وقال: "تشمل الجريمة المعلوماتية.. الجريمة المادية: وهي التي تسبب أضراراً مالية على الضحية أو المستهدف من عملية النصب، ومثال ذلك عملية السرقة الإلكترونية كالاستيلاء على ماكينات الصرف الآلي والبنوك، أو رسائل البريد الواردة من مصادر مجهولة بخصوص طلب المساهمة في تحرير الأموال من الخارج مع الوعد بنسبة من المبلغ، أو تلك التي توهم صاحب البريد الإلكتروني بفوزه بإحدى الجوائز أو اليانصيب وتطالبه بموافاة الجهة برقم حسابه المصرفي، إضافة إلى الجريمة الثقافية: وهي استيلاء المجرم على الحقوق الفكرية ونسبها

الحربي: الجناة أذكياء ينبغي إعادة تأهيلهم اجتماعيًا حتى يعودوا مواطنين صالحين

له من دون موافقة الضحية ومن صور ذلك: قرصنة البرمجيات وهي عملية نسخ أو تقليد لبرامج إحدى الشركات العالمية على أسطوانات وبيعها للناس بسعر أقل. أو التعدي على القنوات الفضائية المشفرة، أو جريمة نسخ المؤلفات العلمية والأدبية بالطرق

الإلكترونية المستحدثة. كما تأتي الجريمة السياسية والاقتصادية ضمن الجرائم المعلوماتية وهي التي: تستخدم فيها المجموعات الإرهابية حالياً تقنية المعلومات لتسهيل الأشكال النمطية من الأعمال الإجرامية.. والاستيلاء على المواقع الحساسة وسرقة المعلومات وامتلاك القدرة على نشر الفيروسات. ونشر الأفكار الخاطئة بين الشباب كالإرهاب والإدمان والزنا لفساد الدولة لأسباب سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى.

وتضاف الجريمة الجنسية ضمن الجرائم المعلوماتية ويمكن أن تتمثل في: الابتزاز: وهو من أشهر الجرائم الجنسية، كذلك التغرير والاستدراج.. واستخدام الصور ومقاطع الفيديو المخلة بالآداب والمنتشرة بكثرة على مواقع الإنترنت من قبل الغزو الفكري لكي تكون متداولة بين الشباب والشابات لإفساد أفكارهم وإضعاف إيمانهم.

سرقة الحسابات من البطاقات الائتمانية

إلى ذلك تحدث "الهكرز" (س. ع. م) والذي يبلغ من العمر(٢٦) عاماً، عن طرق سرقة البطاقات الائتمانية.. وقال: "السرقة أمر محرم ولا يجوز، ولكن ما يحدث أن بعض مواقع التسويق الإلكتروني تحتفظ برقم حسابات العملاء لديهم بالموقع وسهولة اختراقات حساباتهم، ويجد هؤلاء اللصوص إيميلات المتسوقين عن طريق الموقع، ويقومون بإرسال صفحات وهمية تفيد بأنه تم الخصم من حسابك مثلاً (١٠٠) ريال فيقوم الضحية بإدخال أرقامه السرية للاستفسار عن الخصم المفاجئ، وبعد ذلك يتمكنون من معرفة أرقامه السرية والسحب من بطاقته الائتمانية.

نحن بحاجة إلى قضاء متخصص في هذا النوع من الجريمة

وفي سياق آخر كشف الدكتور سعد بن عبد القادر القويعي الباحث في السياسة الشرعية والكاتب الصحفي.. أبرز سلبيات هذه الجرائم، ومن ضمنها التحريض ضد الغير، والإساءة إليهم، ونشر الأكاذيب، وزرع الإشاعات، وتأثيرها بشكل سلبي على الآخرين، في العديد من جوانب الحياة الاجتماعية، والإعلامية.

واستطرد القويعي قائلاً: ".. ولأن الأمر يتعلق

أحد الـ (هاكرز): مواقع التسويق الإلكتروني تحتفظ بأرقام حسابات العملاء

بالمحافظة على الأمن، والاستقرار، إذ منها: ما يتعلق باستخدام الإنترنت في ارتكاب جرائم الإتجار بالبشر، والمخدرات، والممارسات الجنسية، والاحتيال، والتزوير، والقرصنة الإلكترونية، أو ما يتعلق بالحقوق المالية للدولة، أو الشركات والأفراد، فإن الحاجة تتزايد إلى أهمية إنشاء وحدات لمكافحة الجرائم المعلوماتية في جميع الأقسام والإدارات المعنية، ورفدها بعناصر فنية متطورة من المتخصصين في مجالات الخبرة، إضافة إلى إيجاد قضاء متخصص مدّرب؛ للنظر في الجرائم المعلوماتية، ومن بينها: الجرائم المتعلقة بالإنترنت، – وذلك – لصعوبة كشف هذه الجرائم، وإثباتها، والتحقيق فيها، وحاجتها إلى معطيات – خاصة – ، قد لا تتوافر في القضاء العام.

وعلق الدكتور القويعي على قضية الابتزاز قائلاً: تعتبر قضية ابتزاز الفتيات "جريمة من الناحيتين – الشرعية والقانونية –، كونها من أسوأ أشكال الابتزاز، بطريق مباشر، أو غير مباشر. وأنها أصبحت مشكلة تُؤرق الفتيات، وأسرهن من جهة، والجهات الحكومية من جهة أخرى. على الرغم من أن جرائم ابتزاز، وتهديد الفتيات، أدرجت – مؤخّراً – ضمن الجرائم الكبرى الصادرة من وزارة الداخلية، ويستحق مرتكبها السجن، والعقوبة، حيث أقر مجلس الوزراء "نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية"، وتضمنت المادة السادسة منه: "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات، وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو إحدى هاتين العقوبتين، كل شخص يُنتِج، أو يُعد ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي".

وأكد القويعي إن تعدد أجهزة الاتصال المسموعة، والمرئية، – إضافة – إلى أجهزة التصوير، ساهمت بشكل كبير في تنامي هذه الظاهرة، إما عن طريق تسجيل صوت الفتاة بمكالمات هاتفية، أو تصويرها بمقاطع فيديو؛ لإقامة العلاقة المقصودة – أياً كان نوعها –، ولو بطرق غير مشروعة.

وتطرق إلى أسباب ظاهرة الابتزاز قائلاً: "لهذه الظاهرة أسباب كثيرة، لعل من أهمها: العنوسة، والحرمان العاطفي، والفراغ، والبطالة، وعدم وجود قنوات توعوية لتنظيم العلاقات، وعدم وجود دخل مادي ثابت. وهنا يأتي دور الأسرة في بناء شخصية الفتاة، وزرع القيم الفاضلة لديها، وربطها بالله، ولا يكون ذلك ممكناً إلا إذا استطاعت تهيئة المناخ العام الإيجابي، والمتمثل في قدرتها على خلق علاقات إنسانية ناجحة بين أفرادها، بعيداً عن الأزمات النفسية، والانفعالية، والرقي بعواطفهن إلى مرحلة الإشباع، والعمل على توعيتهن في البعد عن التفكير الخاطئ.

وأشار القويعي إلى إمكانية استحداث رقم للطوارئ لدى الجهات الحكومية؛ لتقديم الاستشارات، والنصائح الهاتفية في هذا الباب، حتى ينعم المجتمع بالأمن الأخلاقي، والاستقرار الأسري، وحتى تدرك الفتاة حقيقة حريتها، وثقتها بنفسها، وقدرتها على تجاوز تلك الأزمات.

د. فهد العبود:
عضو مجلس الشورى لا يعيش في برج عاجي وهموم المواطن شغله الأول

حوار: منصور العساف

أكد عضو مجلس الشورى الدكتور فهد العبود أن عضو مجلس الشورى لا يعيش في برج عاجي فهو مواطن يعيش وسط أفراد المجتمع، ويشاركهم همومهم ويعرف احتياجاتهم وقضاياهم لافتاً النظر إلى أن النقاش تحت قبة الشورى ممتع يسوده الرأي والرأي الآخر في حوار راقٍ يتسم بالشفافية والصراحة. جاء ذلك في حوار د. العبود مع « الشورى » ، فإلى تفاصيل الحوار .

الولادة أين ومتى كانت؟ وما الذي تذكره من سنوات الدراسة الأولى؟

– الولادة كانت في العاصمة الرياض عام ١٩٦٥م، أما النشأة والدراسة فكانت في قرية الجبيلة الواقعة شمال مدينة الرياض حيث تعيش الأسرة، ففيها نشأت وترعرعت وعشت أيام الطفولة والصبا والذكريات الجميلة. وأتذكر من سنوات الدراسة الأولى البساطة في كل شيء، فقد كنا في أول سنة دراسية نجلس على بساط على الأرض وعددنا عشرة طلاب، والمدرسة عبارة عن بيت طين قديم مازال موجوداً حتى اليوم، وكلما رأيته تذكرت تلك السنوات الجميلة في تلك القرية الوادعة على ضفاف وادي حنيفة وبساتينها الغنّاء وشوارعها الضيقة ومناظرها الأخاذة.

ما الجميل في طفولتك؟ وهل كنت تميل إلى قراءة معينة؟

– الشيء الجميل في طفولتي، أن الحياة في ذلك الوقت لم تتأثر بإفرازات المدنية الحالية، وصخب الحياة الموجود اليوم. فقد كانت الحياة بسيطة في كل شيء، والهدوء كان يعم أرجاء القرية، فقد كان الناس يستيقظون في الصباح الباكر وفي المساء يخلد الجميع إلى النوم والراحة مبكراً. وكانت القرية والريف الجميل المحيط بها في غاية الجمال والروعة.

أصدقاء الأمس هل ما زلت على اتصال بهم؟

– أجمل اللحظات لدي عندما ألتقي صديقاً قديماً ونسترجع معاً الذكريات الجميلة وتعود بنا الذاكرة إلى الوراء لنتحدث عن الماضي الجميل في الزمن الأجمل.

احتياجات المواطنين ذات أولوية لدى عضو المجلس

أول كتاب قرأته ومن نصحك به؟

– بداياتي في القراءة كانت في مكتبة المدرسة، حيث توجد القصص القصيرة التي تجذب الطفل لقراءتها. وبعد ذلك تعددت وتنوعت قراءاتي للكتب العلمية والثقافية.

في تخصصك ومجال دراستك هل ترى أنك مضطر إلى مواكبة ما استجد من نظريات وأطروحات علمية؟

– أعتقد أنه من الأهمية بمكان، ومن الضرورة على كل مختص أن يتابع ويواكب المستجدات في مجال تخصصه، وإلا فإنه سوف يفوته الركب. خصوصاً أن التطورات العلمية المتلاحقة والاختراعات والابتكارات تحتم على كل مختص المتابعة والاهتمام بما يحدث في مجال تخصصه.

مع الزخم الهائل في عضوية المؤسسات الحكومية والقطاعات الخاصة كيف يستطيع عضو مجلس الشورى أن يصغي لحاجات وهموم الشارع والمواطن لنقلها تحت قبة المجلس؟

– احتياجات وهموم الشارع والمواطن يجب أن تأتي في المرتبة الأولى لدى العضو، ثم تأتي عضوية مجالس وإدارات المؤسسات الحكومية، فالأولوية في أجندة أعمال العضو يجب أن تكون للوطن والمواطنين.

هل اقتصر عضو مجلس الشورى على وسائل الإعلام لتعريفه بهموم وحاجات المواطن والوطن؟

– عضو المجلس لا يعيش في برج عاجي، فهو من المجتمع ويخالط الناس ويعرف همومهم واحتياجاتهم، وهو قريب منهم في حياته اليومية. وهذا يعطيه تصوراً كاملاً عن المجتمع وهمومه ومشكلاته. أما الإعلام فهو مصدر جيد للمعلومات، وهو أحد الروافد التي تدخل في اهتمام العضو وتزويده بالمعلومات عن بعض القضايا.

الإعلام مصدر جيد للمعلومات لكنه ليس الأوحد

من الطبيعي أن تختلف آراء ووجهات أعضاء المجلس في كثير من الأطروحات التي تناقش تحت قبة المجلس.. سؤالي هل ثمة مساع من قبل بعض الأعضاء في تقريب وجهات النظر المتباينة من خلال الاتصال الشخصي والزيارات المتبادلة؟

– النقاش الذي يدور تحت قبة المجلس ممتع جداً ويوضح جميع وجهات النظر والآراء حول موضوع معين والاتصال الشخصي، وتوضيح وجهات النظر حول موضوع معين لا يكون تحت القبة فقط، فالنقاش والحديث يتواصل في مكاتب الأعضاء وأروقة المجلس وهذا يحدث في جميع برلمانات العالم.

النقاش تحت قبة المجلس يتقبل جميع الآراء

في مجلس الشورى هل ثمة قادة رأي؟

– أعتقد أن الرأي الذي يستند على العقل والمنطق والحقائق، هو من يقود الرأي داخل المجلس بغض النظر عن العضو.

– يؤخذ على المجلس عدم تفعيل بعض قراراته فيما يؤكد المجلس في عدة مناسبات اقتصار دوره على النواحي التشريعية والرقابية وأن تنفيذ القرارات خارج عن دائرة صلاحياته.. برأيك كيف يستطيع المجلس التثقيف بأدواره وصلاحياته؟

– الدور الرئيس لأي برلمان في العالم، سنّ الأنظمة والتشريعات في كافة مجالات الحياة المختلفة العلمية والعملية. وهذا ما يقوم به مجلس الشورى في هذا الجانب، أما الشق الثاني في عمل المجلس فهو الدور الرقابي، وهذا يتم من خلال مناقشة المجلس لتقارير الجهات الحكومية. وتوجد لجان في جهات عليا لمتابعة تنفيذ قرارات المجلس، كما أن المجلس يناقش الجهات الحكومية عند دراسة التقارير الحكومية ما تم اتخاذه من قبل الجهات الحكومية بشأن قرارات المجلس السابقة، وهذه نافذة للمجلس لمتابعة قراراته السابقة وتفعيلها.

جهات أخرى هي المعنية بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس

كيف ترى تفهم وإحاطة زملائك الأعضاء بأنظمة ولوائح المجلس؟

– أعتقد أنه من أبجديات عمل العضو أن يكون على إطلاع وفهم كامل بأنظمة ولوائح المجلس، ليكون قادراً على العمل والعطاء بناءً على أسس ومنهجية واضحة من خلال إطلاعه على أنظمة ولوائح المجلس.

المناقشات بين الأعضاء حول موضوعات المجلس مستمرة خارج القبة

هل يوجد في المجلس معارضة؟

– قلما يتفق أو يجتمع الأعضاء إجماعاً كاملاً على رأي واحد، فكل موضوع يطرح للنقاش له مؤيدوه ومعارضوه. وهذا في نظري اختلاف صحي يعكس مدى حرية الرأي والتعبير التي يتمتع بها أعضاء المجلس.

لجان مجلس الشورى المتخصّصة تنهي دراسة ١٦٤ موضوعاً خلال ٨ أشهر

أنجزت اللجان المتخصصة في مجلس الشورى خلال الفترة من ١٤٣٣/٣/٣هـ وحتى ١٤٣٣/١٠/٢٢هـ دراسة ١٦٤ موضوعاً، فيما لا يزال ٧٨ موضوعاً تحت الدارسة على طاولة اللجان المتخصصة. وتعد اللجان المتخصصة الثلاث عشرة هي الذراع الرئيس لمجلس الشورى حيث تتولى دراسة ومناقشة جميع الموضوعات التي تحال إلى المجلس أو التي تقدم من أعضاء المجلس بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى. فقد نصت المادة التاسعة عشرة من نظام المجلس على أن يكوّن مجلس الشورى من بين أعضائه اللجان المتخصصة اللازمة لممارسة اختصاصاته. وتتمثل اختصاصات مجلس الشورى وفق ما جاء في المادة الخامسة عشرة من نظامه، في مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها، ودراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح مايراه بشأنها، إلى جانب تفسير الأنظمة، ومناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى واقتراح ما يراه حيالها. ومنحت المادة الثالثة والعشرون بعد أن تم تعديلها في الثاني من شهر شوال عام ١٤٢٤ هـ مجلس الشورى صلاحية اقتراح مشروع نظام جديد أو تعديل نظام نافذ ودراسته في المجلس وأن يرفع رئيس مجلس الشورى ما يقرره المجلس إلى الملك، والتقارير السنوية للجهات الحكومية التي ترفع بموجب المادة "٢٩" من نظام مجلس الوزراء إلى المقام السامي ويوجز هذا التقرير أهم الموضوعات التي درستها اللجان المتخصصة خلال المدة من ٣/٣ وحتى ١٤٣٣/١٠/٢٢هـ، فقد درست لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية ١٣ موضوعا عبر ٢٠ اجتماعاً عقدتها اللجنة استضافت في أربعة منها سبعة عشر مندوباً لعدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة بالموضوعات التي درستها اللجنة أبرزها التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، والتقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي١٤٣٢/١٤٣١هـ، والتقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، والتقرير السنوي لهيئة التحقيق والإدعاء العام للعام المالي١٤٣٢/١٤٣١هـ، والتقرير السنوي لديوان المظالم للعام المالي١٤٣٢/١٤٣١هـ. وناقشت لجنة الشؤون الأمنية ٣٣ موضوعاً أهمها مقترح نظام الادخار العسكري، ومناقشة تعديل المادة (١١) من نظام خدمة الضباط الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/٤٣) وتاريخ ١٣٩٣/٨/٢٨هـ، وكذلك دراسة إجراء بعض التعديلات على نظام خدمة الضباط ونظام خدمة الأفراد الواردة بقرار مجلس الخدمة العسكرية رقم (٥٠) وتاريخ ١٤٣٢/٨/٣هـ، واستضافت اللجنة ٢٥ مندوباً يمثلون الجهات الحكومية والقطاع الخاص ذوي العلاقة بالموضوعات التي درستها اللجنة.وأنهت لجنة الشؤون الصحية والبيئة دراسة عشرة مواضيع في مقدمتها دراسة رفع مستوى مجلس الخدمات الصحية إلى مجلس أعلى يرأسه خادم الحرمين الشريفين، ومشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، والتقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي١٤٣٢/١٤٣١هـ، والتقرير السنوي لمستشفى الملك فيصل التخصصي للعام المالي١٤٣٢/١٤٣١هـ، واستضافت اللجنة خلال

اجتماعاتها ٤٩ مندوباً يمثلون الجهات المعنية بالموضوعات التي درستها اللجنة. كما ناقشت لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي ١١ موضوعاً بينها التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي والجامعات للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، والتقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم للعام المالي١٤٣٢/١٤٣١هـ واستضافت ٢٦ مندوباً يمثلون وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم.أما لجنة الشؤون المالية فقد ناقشت عشرين موضوعاً أبرزها تعديل نظام مكافحة غسيل الأموال، ونظام جباية الزكاة، وبحث وضع ترتيبات لإلزام ملاك المصانع والمنشآت السكنية بتوفير النظام التأميني لها، دراسة طلب الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية لاتفاقية بطاقة التأمين الموحدة عن سير السيارات عبر البلدان العربية والتقرير السنوي لمصلحة الجمارك، والتقرير السنوي لبنك التسليف، والتقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية، وتقرير هيئة السوق المالية، وتقرير صندوق التنمية الزراعية، والتقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢هـ، واستضافت اللجنة خلال اجتماعاتها ٧١ مندوباً يمثلون الجهات المعنية بالموضوعات التي درستها.أما لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة فقد أنجزت دراسة ١٥ موضوعاً بينها التباين بشأن مشروع نظام النفايات البلدية الصلبة المعاد للمجلس وفقاً للمادة السابعة عشرة من نظام مجلس الشورى، ومقترح مشروع نظام الإسكان في الدرع العربي، المقدم وفقاً للمادة الثالثة العشرين من نظام المجلس، ومشروع نظام تطبيق كود البناء السعودي، كما أنهت التقرير السنوي لوزارة الحج للعام المالي١٤٣٢/١٤٣١هـ، وتقارير هيئة المدن الصناعية للأعوام ١٤٢٨/١٤٢٧هـ، و١٤٢٩/١٤٢٨هـ، و١٤٣٠/١٤٢٩هـ، و١٤٣٢/١٤٣١هـ، وتقرير وزارة الزراعة للعام المالي١٤٣٢/١٤٣١هـ، وتقرير الهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي١٤٣٢/١٤٣١هـ، وتقرير أنشطة وإنجازات المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، وتقرير هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي١٤٣٢/١٤٣١هـ، واستضافت اللجنة ٢٤ مندوباً للجهات ذات العلاقة بالموضوعات التي درستها.

وأنهت لجنة الإدارة والموارد البشرية دراسة ١٤ موضوعاً بينها مشروع مقترح تعديل نظام العمل الحالي، ومشروع مقترح تعديل نظام العمل فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور استناداً للمادة (الثالثة والعشرين) من نظام مجلس الشورى، ومشروع نظام التأمين ضد التعطل عن العمل، إضافة إلى تقرير المتابعة السنوي الخاص بخطة التنمية الخمسية التاسعة لمعهد الإدارة العامة للسنة الثانية للعام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ. التقرير السنوي لصندوق الموارد البشرية ١٤٣١/١٤٣٠هـ، والتقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية١٤٣٢/١٤٣١هـ، كما أنهت دراسة مقترح تعديل قواعد إعداد التقارير الحكومية بناء على مقترحين مقدمين من بعض أعضاء المجلس استناداً للمادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.أما لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات فقد درست خلال الفترة ١١ موضوعاً طلب تعديل المواد الأولى والسابعة والثلاثين، والثامنة والثلاثين، من نظام الاتصالات، ومشروع نظام حماية البيانات الشخصية، والتقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني١٤٣٢/١٤٣١هـ، والتقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التحول إلى مجتمع المعلومات (الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات)١٤٣٢/١٤٣١هـ، والتقرير السنوي للوزارة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢هـ، والتقرير السنوي لهيئة الاتصالات للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢هـ، إضافة إلى مناقشة أوضاع ميناء جدة الإسلامي والموانئ السعودية. كما أنهت كذلك لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، دراسة ٢١ موضوعاً بينها نظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومشروع نظام الآثار والمتاحف، ومشروع نظام مزاولة المهن الهندسية، والتقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٠هـ، والتقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي١٤٣٢/١٤٣١هـ، والتقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي١٤٣٣/١٤٣٢هـ، والتقرير السنوي لوزارة البترول والثروة المعدنية للعام المالي١٤٣٢/١٤٣١هـ، واستضافت اللجنة ٨٢ مندوباً للجهات المعنية بالموضوعات التي درستها.وكان موضوع اللائحة الأساسية لدور الرعاية الاجتماعية على رأس المواضيع العشرة التي أنجزتها لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب خلال فترة التقرير، إلى جانب التقريرين السنويين لوزارة الشؤون الاجتماعية للعامين الماليين ١٤٣٢/١٤٣١هـ - ١٤٣٣/١٤٣٢هـ، واستضافت اللجنة ١٥ مندوباً يمثلون الجهات المعنية بالموضوعات التي درستها اللجنة.بدورها أنهت لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية دراسة مقترح مشروع نظام حماية اللغة العربية في المملكة، إضافة إلى التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي١٤٣١/١٤٣٠هـ.

ثقافة الشفافية لدى المسؤول

د. إبراهيم السليمان

الشفافية هي نقيض السرية – فهي ضد الوضوح والغموض أما الشفافية بمفهومها العام فهي تعني الإفصاح وكشف المعلومات، والمصداقية ووضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها بمعنى أن لا تكون معقدة.

أما أهمية الشفافية فهي تقلل من الغموض والضبابية، وتحد من الفساد ومكافحته وتزيد الثقة بين الرئيس والمرؤوسين، وترفع درجة الرقابة الذاتية بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد، وهذه الأمور لا يمكن أن تأتي إلا بمراجعة الأنظمة والتشريعات وتوضيح نصوصها وفقراتها وتبسيط إجراءات العمل بشكل يسمح بأداء الأنشطة وتوسيع سياسة الباب المفتوح، والتعامل المباشر مع الناس وزيادة الحوار والنقد البناء.

لا شك أن عدم تقيد الأجهزة الحكومية والتزامها بالشفافية في إنجاز أعمال المواطنين والمقيمين وخصوصاً الجهات الخدمية منها، أدت إلى أن يقوم المقام السامي الكريم بإصدار العديد من التوجيهات السامية بالحرص على إنجاز قضايا ومعاملات المواطنين والمقيمين دون تأخير، كما صدرت عدة تعاميم مماثلة نتيجة كثرة تظلمات الناس من تعطيل مصالحهم وحقوقهم وذلك بالتأكيد على سرعة تنفيذها، وسبق وأن أطلع المجلس على ما رصدتها الجهات الرقابية في الدولة على الظواهر السلبية حول أداء الأجهزة الحكومية في تقاريرها السنوية، ولعل من أسباب ذلك هو عدم تفعيل الجهات الحكومية لمقتضي الأمر السامي الذي صدر عام ١٤٢٦هـ والذي جاء فيه بأن عدم رد الأجهزة الحكومية على ما يثار في الصحف ووسائل الإعلام من ملاحظات قد سبب ضبابية لدى المواطن وقد أكد المقام السامي على الأجهزة الحكومية بضرورة الرد على ما ينشر في وسائل الإعلام في وقته من أجل إيضاح الحقيقة، كما أن بعض الجهات الحكومية لا تزال تتهاون مع ما ينشر وما تطرحه وسائل الإعلام.

ولعلنا نلاحظ مع الأسف الشديد أن المواطن يضطر إلى السفر لمقابلة المسؤولين من أجل إنجاز حاجته الأمر الذي يكلفه الشيء الكثير من سفر وإقامة وقد لا ينجز حاجته في يومها مما يجعله يمكث عدة أيام لإنجازها لذلك أقول إن عدم وضوح الرؤيا والشفافية لدى المسؤولين جعل ما يكتب وما تنشره وسائل الإعلام يفتقد أحياناً إلى الدقة والموضوعية والمنهجية العلمية.

ولعلي أستذكر بهذه المناسبة توجيه سامي سبق وأن أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله– عام ١٤٢١هـ ابان كان ولياً للعهد وهو موجه للأجهزة الحكومية، حيث أكد – حفظه الله– على الأجهزة الحكومية (أن التهاون في مصالح الوطن، وحقوق المواطنين أمر لا يرضي الله، ولا نسمح به ولا نقبل الأعذار حوله، فكل مسؤول مؤتمن وكل مؤتمن محاسب)، فدولة قامت على إنفاذ شرع الله لا يصونها من العبث إلا العدل وإحقاقه والإخلاص وإتمامه (فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)، فالله الله في صون الذمم فهو القائل جل جلاله (إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً) إلى آخر ما جاء في التوجيه السامي الكريم والذي يؤكد على تنفيذ الأوامر والتوجيهات السامية بكل دقة والرفع له حفظه الله عن كل أسباب التقصير (أنتهى الاقتباس من الأمر السامي) إذا الإرادة السامية موجودة والتعليمات واضحة لذلك أتمنى من المسؤولين في الدولة أن يراقبوا الله أولاً في عملهم ويستشعروا عظم المسؤولية كما أن على الأجهزة الرقابية دورا كبيرا في ملاحظة القصور ورصدها والرفع عنها.

ولعلي أختم بأن الشفافية يجب أن تقترن بالصدق في القول والعمل ونحن ولله الحمد في بلد يدعو ولاة الأمر فيه للصدق في الحوار والمناقشة والوضوح في الرؤى.

عضو مجلس الشورى

تقليل الفجوة بين البحث الأكاديمي ومتطلبات التنمية

الأستاذ الدكتور
جبريل بن حسن العريشي

يتوقع كل الطامحين لمستقبل أفضل أن تكون الأبحاث الأكاديمية في جامعاتنا موجهة لحل مشاكل المجتمع، وأن تكون مراكز الأبحاث في جامعاتنا هي أول ما تلجأ إليه أجهزة الدولة عندما تواجه سياساتها وخططها معضلات تعوق تحويلها إلى واقع تطبيقي، ولو ظللنا – لمدة خمس سنوات مثلاً– ندعي أننا نوجه أبحاثنا الأكاديمية لحل مشكلة ما، ولتكن مشكلة التسرب من التعليم على سبيل المثال، ثم وجدنا بعد هذه المدة أن الأبحاث التي تتناولها لا زالت مستمرة، وأن المشكلة لازالت قائمة وربما تكون قد تفاقمت، فماذا يعني هذا؟

هل يعني أن هناك عدم توافق بين ما تطرحه مراكز البحث العلمي من حلول مع واقع الحياة الاجتماعية؟ أم أنه بسبب عدم وجود أبحاث من الأصل تعالج هذه المشكلة بالتحديد؟

إن الدول النامية – والتي تعد المملكة واحدة منها – بمشكلاتها المتنوعة في كافة القطاعات لهي فرصة عظيمة للباحثين بكافة تخصصاتهم سواء في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية لكي يساهموا في مواجهة مشاكل تلك الدول. والبحث العلمي الهادف في أي مرحلة من المراحل يجب أن يكون قائماً على مواجهة ما هو موجود بالفعل من مشاكل في هذه المرحلة، بحيث يزيد من فهمنا للمشكلة وأسبابها، أو يقربنا خطوة في سبيل حلها، أو يبعدنا خطوات عن أخطارها وتداعياتها. ويجب أن يكون العزوف عن تناول مشكلة ما في الأبحاث الأكاديمية ناتجاً عن انتهاء مخاطر هذه المشكلة ودليل على أن قاطرة التنمية قد تجاوزتها إلى غيرها من المشاكل، فإذا تناولها الباحثون بعد ذلك فإنهم يكونون كطيور تغرد خارج سربها، ويصدق عليهم حينئذ ما يوجه إليهم من اتهامات بأنهم يعيشون في بروج عاجية، ويوجهون مشروعاتهم البحثية نحو دراسة قضايا هامشية بعيدة عن اهتمامات المجتمع.

فماذا نحتاج لكي تكون أبحاثنا العلمية متناغمة مع بيئتها ومتوافقة مع سياسات أجهزة الدولة؟

إنه التنسيق المفقود. فهل تضع جامعاتنا خططا مسبقة تحدد فيها الموضوعات البحثية ذات الأولوية، والتي تحددها بعد لقاءات مع الأجهزة التنفيذية في الدولة؟ وهل تقوم جهات التخطيط في أجهزة الدولة – في المقابل– بأخذ نتائج الأبحاث العلمية في الجامعات على محمل الجد، بحيث تتواصل مع أصحابها وتشركهم في تطبيق تلك الأبحاث؟ بل وهل تعطي خطط التنمية أي اهتمام لتطوير قدرات الدولة في البحث والتطوير والتصميم الصناعي؟

إن اللافت للنظر أن بعض الباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ينصرفون عن الأبحاث التطبيقية التي تلبي احتياجات مباشرة للمجتمعات المحلية، ويتوجهون في معظم الأحيان إلى متطلبات الأبحاث النظرية "المقبولة" في وسائط النشر العلمي العالمية.

كما أنه من اللافت للنظر أن معظم الجامعات العربية تعتمد برامج تعليمية مشابهة لمثيلاتها في جامعات الدول الأجنبية المتقدمة، وقلما تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمعات المحلية وظروفها. وهي تهيئ طلبتها في العادة لمتابعة التحصيل العالمي في الدول المتقدمة أكثر مما تهيئهم لمواجهة مشاكل المجتمعات المحلية.

ثم إذا نظرنا إلى مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي نجد أنها ضعيفة للغاية، وتكاد تقتصر على برامج كراسي البحث العلمي التي تعتمد على الشراكة المجتمعية والتي بدأت تفرض وجودها في الجامعات السعودية. وربما يكون من أسباب انخفاض مساهمة القطاع الخاص في أنشطة البحث العلمي شيوع الاعتقاد بأن البحث العلمي مسؤولية الجامعات ومراكز البحث العلمي بما لها من ميزانيات مخصصة لذلك من قبل الدولة؛ وبالتالي فهي في غنى عن الدخول في برامج شراكة مع غيرها. بينما في الدول المتقدمة تصل ميزانية البحث والتطوير في شركات ومؤسسات القطاع الخاص المنتجة ما بين ٢٥–٣٠٪ من إجمالي ميزانيتها، حيث أنها تضع في اعتبارها أن الإنفاق على الأبحاث والتطوير هو استثمار ذو عائد ضخم لا يقل في أهميته عن باقي الأوجه الإنتاجية الظاهرة.

إن العلاقة بين مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع تقوم على مبدأ إتاحة الحرية لتلك المؤسسات لممارسة نشاطاتها وفق ما يسمى بالعقد الاجتماعي؛ حيث يسمح المجتمع بإنشاء القطاعات المختلفة لتحقيق أهداف مشروعة في مقابل ما تسهم به من خدمات للمجتمع كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية، والتي اتسعت لتشمل مجالات متنوعة لها صلة بحماية البيئة، وتنشيط التعليم، وحل مشكلة البطالة، وتعزيز البحث العلمي، وغير ذلك، ويكون ذلك من خلال نوع من الشراكة بين القطاع الخاص والمراكز البحثية. ونظراً لضبابية مفهوم الشراكة، وتفاوت وجهات النظر تجاه ترجمة المفهوم إلى واقع ملموس على أرض الواقع، وجعلها برامج عملية قابلة للتنفيذ، فلعلنا نحتاج إلى صدور تشريعات وقوانين – كما في بعض الدول الأوروبية والأمريكية– تلزم المؤسسات والشركات بالمشاركة في تقديم الخدمات المجتمعية والتي تعد الأبحاث والتطوير أحد أوجهها.

عضو مجلس الشورى

دراسة

دور البحث العلمي في رفع كفاءة الخدمة والمستوى الصحي

أ.د محسن بن علي فارس الحازمي
عضو مجلس الشورى

تتمثل الجهود الأساسية لإصحاح المجتمع في تقديم رعاية صحية متكاملة – وقاية ورعاية وتأهيلاً – تنطلق ابتداءً من قاعدة الخدمات الصحية الأساسية التي توفرها الرعاية الصحية الأولية بعناصرها الوقائية والتشخيصية والعلاجية، وانتهاءً بالخدمات التخصصية التي تقدمها المستشفيات التخصصية والمرجعية.

ويلزم لتحقيق أهداف الإصحاح في المجتمع جهود وإسهامات عنصرين أساسيين – مقدمي الخدمة والمستفيدين منها– والوعي الكامل بدور كل من المقدم ودور المستفيد في بناء علاقة تكاملية يتحقق من خلالها الاستخدام الأمثل لموارد الخدمة الصحية من جهة، والوصول بها إلى أعلى مستوى من الجودة والفاعلية من جهة أخرى. ومن جانب آخر فإن سياسات والخطط الخدمية التي تعتمد أساساً – حسب المعطيات الحديثة – على المعلومات المبنية أو المستندة على البراهين يجب أن تعمل على مواءمة الخدمات ومتطلبات ونوع الحاجة إليها من خلال تبني الوسائل المناسبة لمستوى الإصحاح المطلوب على المستوى الأولي أو الثانوي أو الأعلى من ذلك، وأن تتحقق أهدافها من خلال توفير العناصر اللازمة للخدمة وتقديمها على أساس الجدوى الاقتصادية وبلوغ الهدف النهائي المأمول من الخدمات الصحية، والتي تشمل صحة الفرد وصحة الأسرة وصحة المجتمع وإصحاحها على المستوى الفردي والجماعي، والعمل على ذلك من خلال تقديم خدمات وقائية وعلاجية وتأهيلية بجودة مناسبة تحقق المقصود من الجهود الصحية وتوجيهها الوجهة الصحيحة.

وفي سبيل ذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار ما يلي:

١- تناسق الخدمة – كماً ونوعاً– مع القيمة المادية التي تصرف عليها.

٢- تحقيق المستوى المطلوب لنوعية الخدمة وجودتها.

٣- إتاحة المجال لمشاركة المجتمع في تقديم الخدمة والتفاعل مع متطلباتها.

٤- إيجاد حوافز للتميز والمتميزين.

ومن هذه المعايير والأسس تصبح الأهداف المرجوة من الخدمة قابلة للتحقيق.

على أنه مما يجدر البدء به هو تعريف المقصود بمصطلح «البحث العلمي»، وربما يكون في أدق صوره على النحو التالي: «البحث العلمي: هو دائرة المعرفة، والتي تنطلق من إنتاج المعرفة وصولاً لاستخدامها الفعال» «شكل١».

وقد أشارت منظمة الاتصال والتعاون والتطوير إلى أن البحث والتطوير التجريبي يتكون من العمل الخلاق والذي يرتكز على أسس منظمة بهدف زيادة أو إثراء المعرفة بما في ذلك المعرفة عن الإنسان والثقافة والمجتمع واستخدام هذه المعرفة لإيجاد تطبيقات جديدة، ويُعترف بالبحث العلمي كمكون أساسي للعمل في مختلف المجالات، وعنصر أساسي أيضاً للتطوير فيها كونه يُعنى بالسياسات والبرامج، كما أنه يوجه الموارد إلى التطوير في المجالات ذات العلاقة والتي تحتاج إلى دعم وتطوير «شكل٢»، وفي المجال الصحي والاجتماعي يعتبر البحث العلمي استثماراً اقتصادياً واستثماراً اجتماعياً، وفي نشرة لمنظمة الصحة العالمية عن «المعرفة لصحة أفضل»، اعتبر البحث العلمي استثماراً وليس كلفة اقتصادية، والأبحاث دائرة معرفية تمتد من إيجاد المعرفة إلى تحقيق أهدافها من خلال استخدامها بكفاءة. ولا غنى عنها في إبراز الجوانب الأساسية للتخطيط والتنفيذ في هذا المجال وتقييم الكفاءة وتحديد الأولويات وترجمة المعارف المستفادة من الأبحاث والدراسات إلى مشروعات عمل، وإعمال البحث والتحليل في مختلف جوانب الوقاية والرعاية والتأهيل وصولاً إلى المعلومة الموثقة المستندة على أسس علمية والحصول على مؤشرات يمكن الركون إليها كمنطلقات للتخطيط لإنشاء الخدمات الصحية بمختلف مستوياتها ومتطلباتها ولتحقيق الكفاءة في العمل وإجراء دراسات الحالات لاستجلاء فرص بناء الطاقات وتطوير الشراكات، والأبحاث العلمية - إلى جانب ذلك - تفتح آفاق واسعة تتعدى إنتاج المعلومة وتمتد إلى الاستخدام الأمثل لها في تقنين الأنشطة وبناء الأفكار وتجديد الرؤى للوصول إلى خدمات ذات

(الجدول ١)

م	أنواع الأبحاث الصحية	مجالات الأبحاث
١	بحوث أساسية كشفية	إبراز حجم المشكلة الصحية والكشف عن مختلف جوانبها الصحية.
٢	بحوث تركز على أسباب الأمراض	إثراء المعرفة وكشف الستار عن مسببات الأمراض.
٣	بحوث أبيدمولوجية «توزيع ونسب حدوث»	تحديد مدى حجم المشكلة ونسبة حدوثها وتوزيعها في المناطق والمجتمعات.
٤	بحوث سريرية «إكلينيكية»	أبحاث ترتكز على الجوانب العلاجية.
٥	بحوث تطوير المنتجات	أبحاث ترتكز على جوانب التطوير.
٦	بحوث التكيف والتطبيق	أبحاث ترتكز على تطبيق الخدمات الصحية ومواءمتها.
٧	بحوث التشغيل	أبحاث ترتكز على تشغيل وتوجيه الخدمات الصحية.
٨	بحوث الخدمات الصحية	أبحاث ترتكز على جودة الخدمات الصحية والارتقاء بها.
٩	بحوث السياسات الصحية	أبحاث ترتكز على السياسات والأولويات الصحية.
١٠	بحوث الأنظمة الصحية	أبحاث ترتكز على الأنظمة والوسائل والطرق الخدمية.

(الشكل ١)

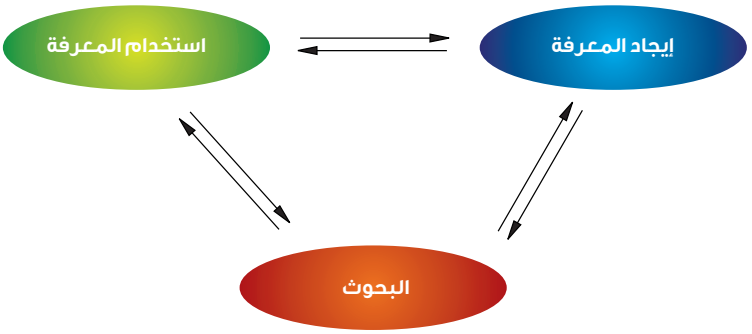

معنى وكفاءة ملائمة من خلال تحديد الأولويات وترجمة المعرفة المتأتية من الأبحاث العلمية ومخرجاتها إلى خطوات عملية «شكل١».

ومن أهم أدوار البحوث، التركيز على أهمية كسر «الدائرة الخبيثة» المكونة من الاعتلالات الصحية والجهل والفقر ، والتركيز على الدراسات والأبحاث العلمية المبنية على البراهين العلمية الموثقة لمواجهتها ومكافحتها بفاعلية واقتدار، وقد أشار الدكتور «جيرالد كويست» مدير مركز فوقارتي العالمي إلى مكونات طيف البحوث الصحية وأنواعها لتشمل الأفعال الاستكشافية الأساسية والأبحاث المتعلقة بالأمراض وبحوث أخرى موجهة لحل معضلات صحية معينة (الجدول١) .

على أن البحث العلمي «المعرفي» كما هو الحال في العمل في المجالات الأخرى قد يواجه سلبيات تؤثر على الجهد البحثي منها: خلل في التوجيه وعدم المساواة في توزيع الجهد البحثي. وفي ذات السياق يوجد ما يسمى فجوة ٩٠/١٠ على المستوى الصحي العالمي، والتي تشير إلى أن ١٠٪ من الأبحاث الصحية موجهة لمعالجة ٩٠٪ من عبء «المراضة» على المستوى العالمي، ويلاحظ أن هذه النسبة المتدنية في الإنفاق على الأبحاث العلمية هي في الواقع تتمثل أكثر ما تتمثل في البلدان النامية، ومثالاً على ذلك «المراضة» الناتجة عن الإصابة بـ«الأمونيا» ومرض السرس والدرن والملاريا مجتمعةً تمثل ما يقرب ٢٠٪ من عبء «المراضة العالمي»، ومع ذلك يرصد لها فقط أقل من ١٪ من مجمل الموارد الحكومية والقطاع الخاص، وهذا يعود إلى ما يسمى ثغرة ٩٠/١٠

(الشكل ٢)

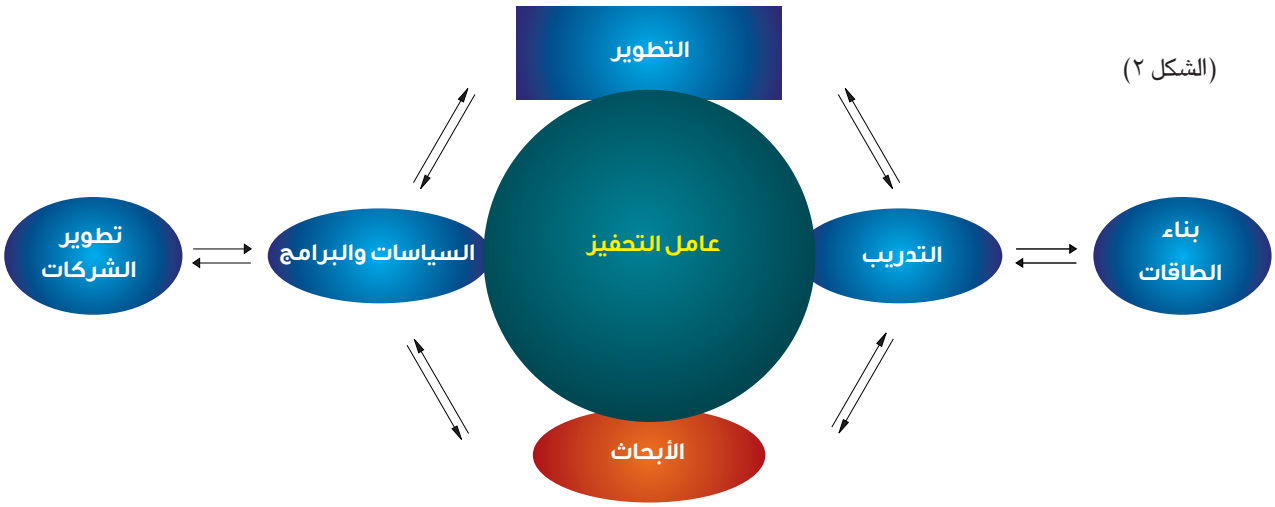

الناتجة عن الخلل في التوجيه.

ومن أجل ذلك بذلت جهود من قبل المنظمات التي تُعنى بالصحة والإصحاح المجتمعي لإعادة توجيه المخصصات المادية لدعم البحوث التي تعالج المشاكل الصحية للدول الفقيرة.

وهذه الفجوة مثال واضح على أهمية توجيه الدعم المادي والعلمي بما يتوافق مع أولويات الرعاية الصحية في المجتمعات، ولذلك حددت منظمة الصحة العالمية أهداف الألفية الثالثة في ضوء ذلك..

على أنه كما هو الحال في أي عمل يجب أن يقيم الجهد البحثي على أساس مدى تطبيق نتائجه، وبالتالي مدى تأثيرها في مخرجات الخدمة الصحية وأن تأخذ في الاعتبار العمل على حل المعضلات ذات الصلة، وفي الأساس إيجاد حلول لمعضلات الوقاية والعلاج والتأهيل، ويلزم لذلك إيجاد أجوبة مناسبة لتساؤلات أساسية عن محاور وعناصر مركزية في التخطيط والتنسيق منها: هل توجد لدى الجهات المعنية خطة للأبحاث الصحية الوطنية الأساسية على الأقل؟ وما هي الحالة الراهنة لأبحاث الصحة التطويرية؟ ثم في ضوء ذلك أين وكيف نتقدم؟ وفي أي اتجاه؟ وهل يُراعى جانب الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وهل يعتبر ذلك عاملاً دائماً للاستخدام الأمثل للموارد وتوظيفها. وهل مؤسسات المجتمع المدني مطالبة بالعمل كمؤسس ومتابع ومقيم للمخرجات وعامل للتحفيز لتحسين مخرجات الخدمة؟ وهل يفعل دور البحوث في عملية التقييم ووضع خيارات السياسات والتطبيق والتدخل وتضمين خطط العمل مؤشراتها والعمل بها لإصلاح النظم والخدمات الصحية وتطويرها في مختلف جوانبها وعناصرها «شكل٣».

وفي المملكة العربية السعودية أين نقف؟ وهل نحن على مشارف تطويع البحث العلمي والإفادة من مخرجاته كمنتج يستند على البراهين العلمية الموثقة وإرساء القواعد الموضوعية للتخطيط والتنفيذ لمنظومة خدمات صحية كفؤة وفعالة وذات جودة وقيمة اقتصادية عادلة؟

إلى من يهمه الأمر – مع التحية والتقدير.

شكل «١»: الدائرة المعرفية والعملية للبحوث.

شكل «٢»: العلاقة بين البحث والتطوير.

شكل «٢)»: أهداف البحث.

شكل «٣»: أهداف البحوث والدراسات.

(الشكل ٣)

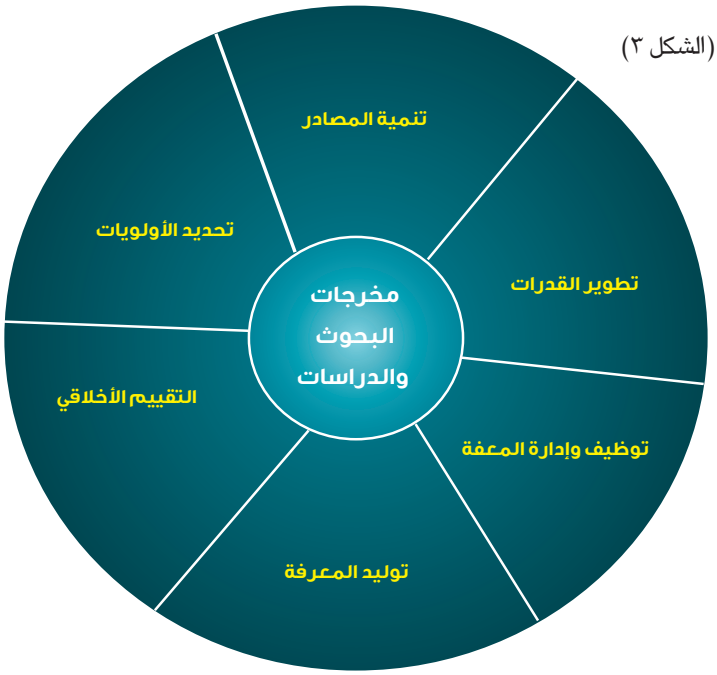

رئيس المجلس يستقبل نائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس، نائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني إسماعيل تيليوالدي والوفد المرافق.

ونوه معاليه بمستوى العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين في شتى المجالات، لاسيما العلاقات على الصعيد البرلماني بين مجلس الشورى والمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني.

وأكد معاليه أهمية تبادل الزيارات البرلمانية بين البلدين بما يسهم في دفع هذه العلاقات قدماً، مشيراً إلى حرص المجلس على تعزيز وتوطيد علاقاته البرلمانية مع المجالس والبرلمانات في الدول الشقيقة والصديقة، وضرورة تفعيل الدور الذي تقوم به لجان الصداقة البرلمانية بين البلدين.

وأشار إلى أن مجلس الشورى يسهم في مسيرة التطوير والتحديث التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – التي شملت جميع الجوانب في المملكة.

وقال معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ: إن الشورى مبدأ إسلامي يهدف إلى تقديم النصح لولي الأمر وللوطن والمواطن، والمطلع على الدين الإسلامي يدرك أهمية الشورى في الإسلام، وسلط الضوء على مسيرة مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية وآلية عمله.

من جانبه عبر إسماعيل تيليوالدي عن سعادته بزيارة المملكة العربية السعودية، منوهاً بحسن الاستقبال والحفاوة التي أحاطت بالوفد منذ وصوله إلى المملكة.

ونقل تحيات معالي رئيس المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني لمعالي رئيس مجلس الشورى وتمنياته لمعاليه وأعضاء المجلس بدوام النجاح، فيما حمله رئيس مجلس الشورى تحياته لرئيس وأعضاء اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني.

وأكد إسماعيل تيليوالدي متانة العلاقات الثنائية التي تربط بين المملكة العربية السعودية والصين في شتى المجالات والمكانة التي تتبوأها المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

حضر اللقاء عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الصينية بمجلس الشورى المهندس سالم بن راشد المري، وعضو مجلس الشورى الدكتور مفلح بن دغيمان الرشيدي وسفير جمهورية الصين لدى المملكة لي تشينغ وين.

كما استقبل د. محمد الجفري نائب رئيس مجلس الشورى في مكتبه في مقر المجلس بالرياض نائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني إسماعيل تيليوالدي والوفد المرافق، وتناول اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، كما بحث الجانبان عدداً من الموضوعات من بينها أوضاع المبتعثين السعوديين في الصين، ونشاط رجال الأعمال والاستثمار والتبادل التجاري بين المملكة والصين .

و يستقبل سفير المملكة المتحدة المعين لدى المملكة

استقبل رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ بمكتبه في مقر المجلس بالرياض سفير المملكة المتحدة المعين لدى المملكة جون جينكينز.

وأكد آل الشيخ خلال اللقاء على متانة وقوة علاقات التعاون الثنائية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في جميع المجالات بما يحقق مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

وهنأ معاليه السفير البريطاني بمناسبة تعيينه سفيرا لبلاده لدى المملكة، متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين لاسيما على الصعيد البرلماني .

وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وبريطانيا واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في جميع المجالات.

كما تم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلسي اللوردات والعموم البريطانيين، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين البلدين الصديقين.

آل الشيخ بحث مع سفير مصر الجديد تعزيز العلاقات الثنائية والبرلمانية

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ في مكتبه في مقر المجلس بالرياض سفير جمهورية مصر العربية المعين لدى المملكة عفيفي عبدالوهاب

وهنأ معاليه في مستهل اللقاء السفير عفيفي عبدالوهاب بمناسبة تعيينه سفيراً لبلاده لدى المملكة، متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين لا سيما على الصعيد البرلماني .

وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة ومصر واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين في شتى المجالات.

كما جرى بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلسي الشورى والشعب بجمهورية مصر العربية، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين البلدين الشقيقين .

ويبحث العلاقات البرلمانية مع سفير ألبانيا

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض، سفير جمهورية البانيا لدى المملكة ادميريم باناي.

وتم خلال اللقاء استعراض عددٍ من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وألبانيا، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الألباني.

حضر الاستقبال مدير عام العلاقات العامة والإعلام الدكتور عبدالرحمن بن عثمان الصغير.

واستعرض العلاقات ذات الاهتمام المشترك مع سفير الدنمارك

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض، سفير مملكة الدنمارك لدى المملكة كريستيان كونكسفيلت .

وجرى خلال الاستقبال استعراض عددٍ من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الصديقين وسبل تعزيز العلاقات الثنائية في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الدنماركي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الدنماركية بما يعزز هذه العلاقات .

كما تم التطرق إلى الدعوة الموجهة لمعالي رئيس مجلس الشورى من معالي رئيس البرلمان الدنماركي لزيارة الدنمارك.

معالي النائب يبحث مع لجنة المقاولين بمجلس الغرف تطوير آلية التعاون بين المجلس واللجنة

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بالمجلس رئيس لجنة المقاولين بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض فهد بن محمد الحمادي وأعضاء اللجنة.

وفي مستهل اللقاء أكد الدكتور الجفري حرص مجلس الشورى على الاستماع إلى رأي المواطن سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وتلمس احتياجاته وهمومه وقضاياه .

وجرى خلال الاجتماع مناقشة العديد من الموضوعات منها المعوقات التي تواجهها اللجنة، إضافة إلى تطوير آلية التعاون بين مجلس الشورى ولجنة المقاولين بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض .

د. آل عمرو يبحث مجالات التعاون مع الأمين المساعد للشؤون القانونية بمجلس التعاون

بحث معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو في مكتبه بمقر المجلس بالرياض مع الأمين العام المساعد للشؤون القانونية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية حمد بن راشد المري، مجالات التعاون المشترك بين مجلس الشورى والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى استعدادات مجلس الشورى لاستضافة اجتماع التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية للمجالس التشريعية بدول مجلس التعاون الذي تستضيفه المملكة خلال شهر محرم القادم، والذي سيتم خلاله مناقشة التحضير للاجتماع الدوري لأصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون الخليجي المقرر عقده بمملكة البحرين الشقيقة.

وأعرب معالي الأمين العام الدكتور محمد آل عمرو عن ترحيبه بالأمناء العامين وأعضاء المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المشاركين في الاجتماع، مشيراً إلى أهمية التنسيق بين المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون الخليجية لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة بما يعود بالنفع على شعوب المنطقة .

حضر اللقاء مدير عام الإدارة العامة لشؤون المجالس التشريعية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي صلاح بن نافع المخلفي، ومدير عام شعبة العلاقات البرلمانية في مجلس الشورى خالد بن محمد المنصور.

لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات تناقش الدكتور بنتن حول أوضاع البريد السعودي وتطوير خدماته والتسوق الإلكتروني

في اجتماع لها عقدته بمقر المجلس بالرياض، برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور فيصل بن عبدالقادر طاهر، ناقشت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بمجلس الشورى، التقرير السنوي للمؤسسة العامة للبريد السعودي للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، وذلك بحضور معالي رئيس المؤسسة الدكتور محمد صالح بن طاهر بنتن، وعدد من كبار مسؤولي المؤسسة.

واستعرضت اللجنة خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات والمحاور التي تضمنها التقرير السنوي للمؤسسة والتي تتعلق بالوضع الحالي وأهم الإنجازات المتحققة، وأبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسة في أدائها لمهامها والحلول المقترحة لمعالجة تلك الصعوبات.

كما استعرض المجتمعون آلية تقديم خدمات التجارة الإلكترونية عبر سوق (إي – مول) ومنصة المتاجر والمنتجات والتي تضم خمسة آلاف منتج و٦٨ متجرًا، واستخدامات البريد الإلكتروني وأون لاين، وبريد واصل، وكيفية توعية الناس باستخداماتها بعد ملاحظة قلة مستخدمي العناوين البريدية وصناديق واصل والبرامج التي تمكن رفع مستوى انتشارها واستخدامها.

ووقف المجتمعون على الجهود المبذولة للحد من الاختراقات التي تتم فيما يخص التسوق الإلكتروني وتنسيق المؤسسة مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق أمن المعلومات والمشترين والمتداولين للسوق عبر الشراء الإلكتروني، حيث أوضح مسؤولو المؤسسة أن طرق التلاعب متعددة ومعقدة إلا أن المؤسسة اتخذت إجراءات احترازية بإيقاف التعامل مع البطاقات والاعتماد على نظام سداد مع الاعتماد على نظام رصد الكاميرات الموجودة في مراكز البريد التي رصدت بعض المتلاعبين وتمت إحالتهم إلى الجهات الأمنية، كما ناقشوا ما تم بشأن تعديل أنظمة الملاحة في السيارات لتتضمن عناوين البريد.

كما تطرق الاجتماع لأبرز البرامج التسويقية البديلة لمعالجة الخطط العامة للمؤسسة، والهيكلة التنظيمية للمؤسسة وخصصتها من عدمه، ومعالجة أوضاع الموظفين، وتشعب الخدمات البريدية التي تقدمها المؤسسة والتي قد تكون ليست من اختصاصها مما يزيد من أعبائها وبحث مسألة توفير طائرات شحن أو استئجارها أو التعاقد مع شركات نقل متخصصة لرفع مستوى التوزيع بما يتماشى مع النمو المطرد لإعداد المستخدمين للخدمات البريدية والتسوق الإلكتروني، كما تم بحث أوضاع المكاتب البريدية في المدن والمحافظات التي لا تعكس الواجهة الجيدة للبريد السعودي.

لجنة الصداقة السعودية الألمانية تلتقي أعضاء لجنة الشؤون الداخلية ومسؤولي "البوندستاغ" الألماني

التقى أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور سالم بن علي القحطاني، بمقر مجلس الشورى بالرياض، وفد لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الألماني (البوندستاغ) برئاسة النائب بالبرلمان الدكتور هانز بيتر أول.

وجرى خلال اللقاء بحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وجمهورية ألمانيا الاتحادية، واستعراض روابط الصداقة وعلاقات التعاون المتينة التي تجمع البلدين الصديقين في شتى المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية.

وبحث الجانبان سبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني، وتفعيل دور الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل في شتى المجالات.

حضر اللقاء أعضاء وفد لجنة الشؤون الداخلية في (البوندستاغ) النائب فرانك هوفمان، والنائب السيدة أولا يلبكيه، والنائب شتيفان ماير، والنائب سيركان تورين، والنائب ولفغانغ فيلاند، وسفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى المملكة السيد ديتر هالر، والدكتور هاينتس فيلي هينكس رئيس قسم بالبرلمان، وعدد من المسؤولين بالبرلمان الألماني ووزارة الداخلية الاتحادية.

الصفي يصدر كتاب "سلطات الدولة في المملكة العربية السعودية"

أصدر سعادة المستشار خالد بن عبدالرزاق الصفي، وهو أحد الباحثين في إدارة البحوث والدراسات في مجلس الشورى كتاب "سلطات الدولة في المملكة العربية السعودية" باللغتين العربية والانجليزية. والكتاب هو إصدار إعلامي تثقيفي يبين عمل سلطات الدولة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية في المملكة، وكيف تتم الرقابة المالية والإدارية على أعمالها، وطبيعة العلاقة بين هذه السلطات، وذلك بأسلوب مبسط.

وقد درجت معظم الدول على إصدار مثل هذه الكتب سواء بلغتها أو باللغات العالمية، لنشر ما لا يستغنى عن علمه من الثقافة القانونية، لكل مواطن أو مقيم أو زائر. وقد جاء هذا الكتاب بدعم من إدارة البحوث والدراسات، انطلاقاً من برنامج "الاستعانة بالخبرات وتعزيز الأعمال البحثية والمبادرات" بالمجلس، والذي من أهدافه إصدار الكتب والنشرات والمطويات ذات العلاقة بعمل المجلس.

وكان المستشار الصفي قد التحق بالعمل في المجلس في عام ١٤٢١ هـ، ويحمل الدبلوم العالي في الأنظمة من معهد الإدارة العامة، وكذا الشهادة الجامعية في الشريعة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وله عدة مؤلفات وبحوث قانونية وشرعية، بعضها منشور، والآخر في طور النشر. الجدير بالذكر أن الصفي له اهتمامات وبحوث في مجالات أخرى منها تأويل الرؤى والأحلام وقد صدر له مؤخراً كتاب (عبر رؤياك بنفسك) تحدث فيه عن كيفية تعبير الرؤى والأحلام بطريقة علمية مبنية على الأدلة في الكتاب والسنة وأقوال المحققين .

الوطني الفلسطيني يرحب بمطالبة الاتحاد البرلماني الدولي بالإفراج عن الأسرى

رحب المجلس الوطني الفلسطيني بالقرار الذي أصدره المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي الذي يطالب بالإفراج الفوري عن نواب المجلس التشريعي الفلسطيني المعتقلين في إسرائيل.

وأعرب المجلس الوطني الفلسطيني في بيان له عن رفضه استمرار احتجاز النواب الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وعلى رأسهم النائبان مروان البرغوثي وأحمد سعدات.

وأضاف أن قرار المجلس الحاكم أكد أن اختطاف النائبين البرغوثي وسعدات واحتجازهما خارج المناطق الفلسطينية المحتلة يشكل مخالفة واضحة للقانون الدولي داعياً إلى الإفراج عن كل النواب المحتجزين لدى إسرائيل فوراً.

وعبر البيان عن قلقه من استمرار إبعاد إسرائيل النواب الثلاثة من القدس المحتلة عن أماكن إقامتهم الأصلية، معتبراً ذلك عملاً غير قانوني وغير إنساني ضد هؤلاء النواب وعائلاتهم ومجتمعهم.

وأثنى البيان على قرار المجلس الحاكم للاتحاد القاضي بإرسال بعثة خاصة من لجنة الشرق التابعة له للقيام بزيارة إلى فلسطين للإطلاع على

الأوضاع هناك، وإعداد تقرير ستعرضه على الاجتماع القادم للاتحاد.

المقريف يدعو البرلمان الليبي إلى حوار وطني

دعا رئيس المؤتمر الوطني الليبي محمد المقريف البرلمان إلى حوار وطني بهدف الوصول إلى توافق ووضع دستور يعبر عن تطلعات الشعب.

وقال المقريف في كلمة وزعها على وسائل الإعلام إن بناء ليبيا الجديدة لن يتحقق إلا بتضافر الجهود والانخراط في حوار وطني للوصول للتوافق ووضع دستور يعبر عن ضمير الشعب وتطلعاته ويجسد الهوية الوطنية بمختلف أعراقها.

وأكد عزم بلاده على تأسيس الدولة الحديثة المدنية دولة القانون مشدداً على ضرورة العمل على استيعاب الثوار والسيطرة على السلاح ومحاربة الفساد وحصر أموال الدولة في الخارج وخاصة الأموال المنهوبة منها.

المعارضة الليتوانية تشكل الحكومة الجديدة

عقدت أحزاب المعارضة الليتوانية التي فازت في الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية محادثات لتشكيل حكومة جديدة قد تحدد مسار البلاد لمنطقة اليورو.

وقال زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي الجيرداس بوتكيفيسوس -المرشح لرئاسة الحكومة بالنسبة للأحزاب الثلاثة: إن الناس بعثوا بالرسالة الأساسية، وهي أنهم يودون إجراء تغيير في الاقتصاد، وفي القطاع الاجتماعي، ويريدون أن توفر الحكومة الجديدة وظائف جديدة، وتزيد الرواتب. وذكرت الأحزاب أنها ستهدف إلى زيادة الحد الأدنى للأجور وجعل نظام الضرائب أكثر عدلاً إضافة إلى تعزيز الاستثمار.

البرلمان العربي يدعو لدعم حقوق الشعب السوري

قام وفدان من البرلمان العربي بجولتين تستهدفان دعم حقوق الشعب السوري لاستعادة حريته في مواجهة نظام القمع والقتل، حيث توجه الوفد الأول برئاسة ممثل مملكة البحرين عبدالرحمن جمشير إلى الحدود التركية السورية لتفقد احتياجات اللاجئين السوريين فيما توجه الوفد الثاني إلى مدينة كيبيك الكندية للمشاركة في فعاليات المؤتمر البرلماني الدولي رقم ١٢٧.

وقال رئيس البرلماني العربي علي سالم الدقباسي إن وفد البرلمان العربي قام بزيارة تركيا تنفيذاً للتوصية الصادرة عن مكتب البرلمان في اجتماعه يومي ٢٩ و٣٠ سبتمبر الماضي بإرسال وفدين من البرلمان العربي على مستوى عالٍ إلى كل من الحدود السورية التركية والحدود السورية العراقية والحدود السورية الأردنية.

وأكد أنه تم إجراء التنسيق اللازم في هذا الشأن مع جامعة الدول العربية ومع الجهات المعنية في تركيا مشيرًا إلى أن الوفد تعرف عن كثب على أحوال اللاجئين السوريين ومعاناتهم الإنسانية جراء أعمال القتل والمذابح اليومية البشعة التي يمارسها النظام ضد أبناء الشعب السوري الشقيق.

وأوضح الدقباسي أن الوفد سيقدم تقريراً وافياً عن هذه الزيارة إلى مكتب البرلمان العربي في اجتماعه القادم وذلك لبحث ما يمكن للبرلمان العربي أن يقدمه من دعم مادي للإسهام في رفع المعاناة عن أبناء الشعب السوري الذين أجبرتهم أعمال القتل والتخريب والمذابح البشعة التي يمارسها النظام على الفرار من حرب الإبادة التي يمارسها النظام منذ تسعة عشر شهرًا.

وأعلن أن البرلمان العربي بوصفه مدافعاً عن حقوق الإنسان العربي في جميع المحافل الدولية والإقليمية يؤكد عزمه وتصميمه على مواصلة نصرته ودعمه للشعب السوري في كفاحه ومطالبه المشروعة حتى يسترد حريته وكرامته الإنسانية مبيناً أن البرلمان العربي في هذا السياق شارك بوفد رفيع المستوى برئاسة نائب رئيس البرلمان العربي عضو مجلس الشورى السعودي الأستاذ سعود الشمري في حضور اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في مدينة كويبك الكندية في الفترة من ٢١ – ٢٦ أكتوبر الماضي.

الخارجية البريطانية غير راضية عن الانتخابات في أوكرانيا

أعرب وزير الشؤون الأوروبية بوزارة الخارجية البريطانية، ديفيد لدنغتون في لندن عن عدم رضاه عن الطريقة التي أديرت بها الانتخابات البرلمانية في أوكرانيا التي جرت مؤخراً.

وقال الوزير البريطاني في كلمة له بهذا الصدد نشرها الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية البريطانية إنه رغم أن المقترعين في تلك الانتخابات قد قدمت لهم خيارات انتخابية واسعة المدى إلا أن المراقبين الدوليين للانتخابات الأوكرانية لمسوا ما يدل على أن تلك الخيارات قد تم تضييق مداها مشيرًا إلى انعدام الشفافية في الطريقة التي جُمِّعَتْ بها نتائجها النهائية وغياب مرشحي معارضة أوكرانيين بارزين كانوا قد سُجِنُوا بفعل إنفاذ أحد القوانين فيهم.

وعبر لدنغتون عن أسفه على أن أوكرانيا قد أضاعت فرصة لإظهار التزامها الصارم والمتمسك بالمبادئ الديمقراطية.

وحث الحكومة الأوكرانية الجديدة، حين تكوينها على أن تحدد ما تحتاجه من إنجازات حتى تضفي زخماً جديداً على العملية البنائية الهادفة إلى إنشاء واستدامة مؤسسات ديمقراطية قوية ومعافاة.

"الأحرار" الأسترالي يفوز بالانتخابات المحلية

فاز حزب الأحرار الأسترالي بغالبية المقاعد في الانتخابات المحلية التي جرت بمقاطعة العاصمة الاسترالية كانبيرا بنتيجة ٨ مقاعد من أصل ١٧ مقعداً بينما فاز حزب العمال ب ٧ مقاعد فيما تشير التوقعات إلى احتمال فوز حزب الخضر بمقعدين.

وعلى الرغم من فوز حزب الأحرار بالعدد الأكبر من المقاعد إلا أنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة وهي ٩ مقاعد التي تمنحه أفضلية تشكيل الحكومة في المقاطعة.

ويتوقع المراقبون أن تؤدي النتائج إلى احتمال تشكيل حكومة أقلية في مقاطعة العاصمة يقودها حزب العمال بالتحالف مع حزب الخضر.

حمد الحريقي يقترح دراسة للضوابط الأخلاقية

قدم حمد بن إبراهيم الحريقي المشرف العام على موقع حياة الإسلام عريضة لمجلس الشورى أرفق معها دراسة عن قضية التحرش الجنسي، وتناول في الدراسة بالإحصائيات حجم المشكلة خارج المملكة في عدد من الدول وعدد أسباب انتشار ظاهرة التحرش واقترح عدة طرق للحد منها. وقال في عريضته:

يطيب لي أن أرفق لكم دراسة موضوعية وواقعية عن قضية حساسة شغلت الرأي العام وقضت مضاجع الغيورين على دينهم وأعراضهم وقد تسببت في خراب وفساد الكثير من الأسر والمجتمعات من حولنا، ألا وهي قضية "التحرش الجنسي" والتي بدأت تهدد مجتمعنا نتيجة للتوسع في عمل المرأة في مختلف المجالات وما شاب ذلك من ضعف الضوابط الشرعية المنظمة للعمل. وهي الفتنة التي حذرنا منها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال: "ما تركت فتنة بعدي أضر على الرجال من النساء".

ولا شك أن التوسع غير المنضبط في عمل المرأة يسبب في المجتمع الكثير من المشاكل التي لا تخالفكم وتعاني منها الدول الأخرى بأسرها. والمرأة وصية غالية تحتم علينا بأن نرعاها ونحافظ على خصوصيتها وكيانها وعدم السماح لأي كائن من كان أن يخدش حياءها الذي يمثل زينتها الجوهرية وكرامتها وشرفها فأي تهاون في هذا الأمر يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه وتكون نتيجته التحرش والامتهان وذل المرأة وانكسارها، فمن يريد هذا لأمه وأخته وخالته وعمته وزوجه وابنته ونساء المسلمين؟

ولا يخفى على كل عاقل أن التحرش مدخله الرئيس الاختلاط وما يلحقه من مخالفات شرعية في زينة المرأة وخروجها وسفرها بغير محرم.. إلى غير ذلك من المخالفات.

فختاماً أقدم لكم هذه الدراسة بدعوى الاعتبار فالسعيد من وعظ بغيره مؤملاً المساهمة بما تملكون من رأي أو قرار في إغلاق باب الفتنة بإحكام قبل أن تشتعل وحينها لا يجدي الندم ولا تطاق الأوزار، معتبرين بفتاوى علمائنا الأجلاء في هذا الأمر والتزام منهج السلف والتمسك بسد الذرائع والعض عليها بالنواجذ فهي صمام أمان لنسائنا ومجتمعنا، وتحقيق أوامر الكتاب والسنة التي هي دستور هذه البلاد. أسأل الله تعالى أن يديم على هذه البلاد الأمن والإيمان وأن يحفظ لنا ديننا وعقيدتنا وولاة أمرنا وأن يكفينا جميعاً شر الأشرار وكيد الفجار.

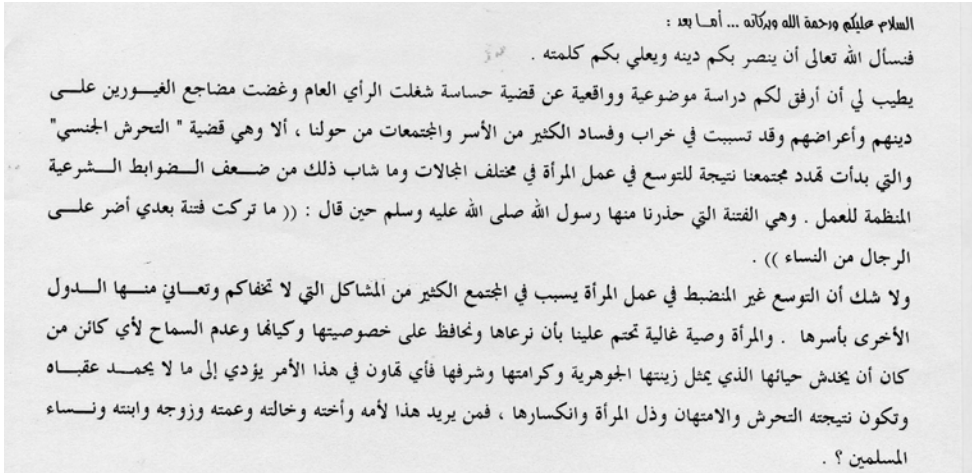

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... أما بعد :

فنسأل الله تعالى أن ينصر بكم دينه ويعلي بكم كلمته .

يطيب لي أن أرفق لكم دراسة موضوعية وواقعية عن قضية حساسة شغلت الرأي العام وغضت مضاجع الغيورين على دينهم وأعراضهم وقد تسببت في خراب وفساد الكثير من الأسر والمجتمعات من حولنا ، ألا وهي قضية " التحرش الجنسي" والتي بدأت تهدد مجتمعنا نتيجة للتوسع في عمل المرأة في مختلف المجالات وما شاب ذلك من ضعف الضوابط الشرعية المنظمة للعمل . وهي الفتنة التي حذرنا منها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال : ((ما تركت فتنة بعدي أضر على الرجال من النساء)) .

ولا شك أن التوسع غير المنضبط في عمل المرأة يسبب في المجتمع الكثير من المشاكل التي لا تخافكم وتعاني منها الدول الأخرى بأسرها . والمرأة وصية غالية تحتم علينا بأن نرعاها ونحافظ على خصوصيتها وكيانها وعدم السماح لأي كائن من كان أن يخدش حيائها الذي يمثل زينتها الجوهرية وكرامتها وشرفها فأي تهاون في هذا الأمر يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه وتكون نتيجته التحرش والامتهان وذل المرأة وانكسارها ، فمن يريد هذا لأمه وأخته وخالته وعمته وزوجه وابنته ونساء المسلمين ؟ .

مساعدات مالية للمطلقات

قدم عدد من المواطنين مجموعة من العرائض لمجلس الشورى لدراستها والاستفادة منها وطلبوا فيها تعديل بعض الأنظمة أو إقرار أنظمة جديدة.

حيث رفعت سماسم النعومي عريضة وصفت فيها وضعها بإنها مطلقة وتمر بظروف مالية غير مستقرة وتطلب النظر في إصدار نظام لمنح المطلقة مساعدات مالية خاصة من طلقت قبل مرور سنة على زواجها كما طلبت النظر ودراسة إقرار ضوابط معينة على تطليق المرأة دون علمها.

انا يتيمة 30سنه لوالدي العسكري المريض بالسكر والقلب وضاعت احد مواريثه لضياع الصك

وانخطبت 7سنوات لعدم قدرةالعريس على المهر 20 الف
وبعد ان تزوجنا لم نسافر بعثة ولم نفتح شقة وتطلقت في شهور قلائل لعدم قدرته لضعف راتبه

,حتى بعد طلاقي لم يصرف لي الضمان وليس لي بيت ولا سيارة ولا وظيفة ولا طفل

و 4 سنوات وانا انتظر من صندوق المؤيد قرض وليس هبه وقدرها 150 الف من اجل ان افتح مشغل لأعمل واكسب الرزق
ولكن اقف مكتوفة الايدي لأن لايوجد لدي كفيل يكفلني , من يقف بجانب امثالي
وصرنا بمجتمع يضع المطلقة تحت قدمه وكأنها مرض معدي يجب الحذر منها وإلا سنتسرق رجال النسوة .
اريد ان تساعدوا ماديا كل مطلقه لم تتجاوز سنة على زواجها فقط
ونرجوكم أن تضعوا عقوبات على الطلاق بدون علم الزوجه

والطلاق بدون سبب بمجرد الاستغلال والنسلية من الزوجه لعدة شهور

وارجوكم , أن تصرفوا إعانة للمطلقات اللاتي لم تتجاوز فترة زواجهن سنة واحدة فأقل فكثير منا مظلومات ومقهورات ,

حتى تساعدهن هذه الإعانة وتخفف عنهن مرارة المجتمع والحياة القاسية.

العمري يقترح دمج شباب الوطن في منظومة العمل والإنتاج

رفع المواطن عبدالله العمري عريضة لمجلس الشورى عرض فيها عدة اقتراحات لحل مشكلة البطالة وإنشاء قنوات تعليمية للطلاب والاستفادة من طاقة الشباب ومن خبرات المتقاعدين وغيرها من الاقتراحات التي رأى أنها ستكون ذات نفع عام للوطن والمواطنين.

وتساءل العمري: هل يستطيع رجال الأعمال الغيورين على البلد استقدام خبراء أجانب من الدول الصديقة في مجال التدريب ونقل التقنية والصناعة واستغلال الثروة العاطلة المحتاجة إلى التدريب والعمل بديلة عن بعض فئات العمالة الوافدة؟. وهل بالإمكان ايجاد قنوات تعليمية تدرس المواد الصعبة للطلاب مثل الرياضيات والانجليزي والعلوم والكيمياء والفيزياء وتكون قنوات بديلة عن بعض القنوات التي تعرض مواداً لا تناسب مجتمعاتنا، على أن تنظم مهرجانات للموهوبين والمخترعين لتشجيعهم، والعمل على تأسيس شركات في مجال الخياطة للمرأة المعيلة، والاستفادة من خبرات المتقاعدين في دول الخليج، وطلب الاستفادة من تجربة ماليزيا وكوريا وألمانيا للنهوض بالشعوب، ونقل التقنية من الدول الصديقة إلينا، وصناعة ما تحتاجه بلادنا.

ولفت العمري إلى الحاجة إلى وجود معهد يخدم وزارات البلدية والتجارة ومصلحة الجمارك لما لهذه الوزارات من دور في مكافحة الغش التجاري ومراقبة الأسواق وغير ذلك. وأشار كذلك إلى ضرورة أن تتولى شركة النقل الجماعي تقديم خدمة النقل المدرسي. واختتم مقترحاً إشراك طلبة كليات التقنية والمعاهد المهنية والتدريب المهني العسكري في العمل في المدن الصناعية والاقتصادية.

- هل بستطاعة المواطن الصالح الغيور على وطنه وشباب وطنه" اعني رجال المال والأعمال" استقدام خبراء من الدول الصديقة المتقدمة في مجال التدريب ونقل التقنية والصناعة واستغلال الثروة العاطلة المحتاجه إلى التدريب والعمل بديلاً عن بعض العمالة الوافدة التي تذهب بالخبرات والخيرات إلى أوطانهم، وشبابنا أغلبهم عاطل وبنام نهاراً ويفحط ليلاً ويحصل حوادث ينتج عنها الإعاقات والوفيات ونرى إن يتم استغلال طاقاتهم فيما ينفعهم وينفع الوطن الخليجي حتى يكون منتج لا مستهلك عاملاً لا عاطل.
- هل بالإمكان إيجاد قنوات تعليمية تدرس المواد الصعبة مثل الرياضيات والانجليزي والعلوم والكيمياء والفيزياء وتكون قنوات مفيدة بديلاً للقنوات الفاسدة ويكون فيه مهرجانات للموهوبين والمخترعين والموهوبات والمخترعات والاستفادة من الطفرة الشبابية في دول الخليج العربية والقيام بالإنشاءات والصيانة مستقبلا حتى تحصل على أيدي عاملة وطنية مدربه ومؤهله واذا تم دمج الطلبة الموجودين بالكليات والمعاهد المهنية في الشركات القائمة بالانشاءات الكبرى.
- هل بالإمكان الاستفادة من طاقة الشباب والجيوش الخليجية في بناء واستكمال البنية التحتية مثل سكك الحديد والجامعات والأسواق المشتركة وكليات التقنية وجامعة الموهوبين والمخترعين من الجنسين وإيجاد شركات في مجال التفصيل والخياطة وصناعة الأثاث وفن الطبخ وصناعة الغذاء للفتاة والمرأة الخليجية والاستفادة من تجربة دولة عُمان الخليجية في استغلال الثروات الشبابية والسمكية والبترولية والثروات الاخرى.
- هل بالإمكان الاستفادة من خبرات المتقاعدين في دول الخليج العربية واستغلال الانهيار العالمي وجلب التقنية في جميع المجلات الخاصة بالتدريب ونقل التقنية والصناعة واستغلال أوقات الشباب العاطل.
- هل حان الوقت على رجال المال والإعمال تدريب احتياجهم من الشباب الخليجي العاطل في الدول الخليجية والاستفادة من تجربة الدول الصديقة مثل ماليزيا وكوريا والمانيا ومن تجربة المهندس محمد عبداللطيف جميل.
- هل حان النزول إلى ميادين العمل والإنتاج ونقل التقنية من الدول الصديقة إلى الدول الخليجية وصناعة احتياج الوطن الخليجي وتشغيل الشباب من الجنسين كل في مجال خصوصيته قبل ذهاب الثروات البترولية وغيرها من الثروات.
- هل يرى أعضاء المجلس إيجاد معهد يخدم وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة التجارة ومصلحة الجمارك لان أعمالهم متجانسة ويحتاجون لعشرات آلاف من الموظفين المؤهلين لحماية المملكة من الغش التجاري والمخدرات ومراقبة الأسواق وغير ذلك حيث إن المملكة أصبحت شبه قارة مع توسع المدن والزيادة في عدد السكان.
- وهل ترون تكليف شركة النقل الجماعي بإنشاء معهد يخدم الشركة ويجلب له من حملة الثانوية والجماعيين لتطوير خدماتها داخل المدن وخارجها وبعد حصولها على النقل المدرسي وتوسع أعمالها داخلين وخارجين و توفير السلامة لمستخدمي هذه الوسيلة والقضاء على الحوادث الرهيبة التي تحصل يوماً بعد يوم من جراء السائق الأجنبي الذي لا

إستراتيجية لتعزيز العلاقة مع المواطن

قدم عبدالعزيز عسيري عريضة لمجلس الشورى يقترح من خلالها وضع آلية لزيادة التواصل بين المواطن والجهات الحكومية ودعماً للاستجابة لطلبات المواطنين وخدمتهم وقال: إن هناك أهمية للاستماع لصوت المواطن، وحيث إن التواصل الإلكتروني الحكومي غير مفعل بالشكل الأمثل والذي تسعى الحكومة له وصرفت المليارات عليه. اود الاقتراح ان يكون هناك استراتيجية واضحة لتعزيز العلاقة والمشاركة الشعبية وتعزيز قنوات التواصل بكافة اشكالها إلزام الوزارات والهيئات بان يكون هناك صالات تليق بالجمهور وهواتف خدمة عملاء وتواصل إلكتروني يتم مراقبته زمن الاستجابة وإقفال الطلب وغير ذلك من مؤشرات قياس الاداء

معالي رئيس مجلس الشورى. سلمه الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تعلمون معاليكم اهمية الاستماع لصوت المواطن، وحيث ان التواصل الالكتروني غير مفعل بالشكل الامثل وبالذي تسعى الحكومة له وصرفت المليارات عليه. اود الاقتراح ان يكون هناك استراتيجية واضحة لتعزيز العلاقة والمشاركة الشعبية وتفعيل قنوات التواصل بكافة اشكالها والزام الوزارات والهيئات بأن يكون هناك صالات للجمهور تليق بالمواطنين وهواتف خدمة عملاء وتواصل الكتروني يتم مراقبة زمن الاستجابة واقفال الطلب وغير ذلك من مؤشرات قياس للاداء.
عليه آمل طرح الموضوع بمجلسكم الموقر والرفع بالتوصية بتفعيل قنوات التواصل بين الوزارات والمواطنين.
Regards،

تعديل نسبة الرسوم على الدلالين

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء بعدد ٩٢٦ في ١٣٥٢/٢/٩هـ والمشتملة على موضوع شكاية أهل الهدا من دلالي الحلقات وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وبعد الفحص والتدقيق وإمعان النظر في قرار المجلس البلدي ومجلس الإدارة بجدة في هذا الشأن ظهر ما يأتي:

١- قد اتضح بقرار المجلس البلدي أساس التعامل الجاري بين الجلابة والدلالين فظهر أنه وقع اتفاق في مدة الحكومة السابقة على خصم عشرة بالمائة من محصول البيع؛ في العشرة اثنين ونصف مقابل رسم البلدية وخمسة للدلال مصلحة له مقابل خدمته واثنين ونصف مقابل سداد الديون القديمة الواقعة من قبل الحرب العامة وأن الأمر مستمر حتى الآن على تلك الحالة، ثم أنه لدى محاسبة الشاكين والمشتكين تصادقوا على صحة الحساب.

٢- جاء بقرار مجلس الإدارة المنوه عنه أعلاه أنه يوافق على خصم بالمائة اثنين ونصف من قيمته المباع رسماً للبلدية وبالمائة خمسة مصلحة للدلالين مقابل خدمتهم وأما الزيادة التي هي بالمائة اثنين ونصف مقابل الديون القديمة فإنه لا يوافق على استيفائها. وعليه فقد قرر المجلس بجميع الآراء الموافقة على قرار مجلس الإدارة بجدة عدد ٧ في ١٣٥٢/١/٢٣هـ بأن يخصم بالمائة اثنين ونصف من قيمة المباع رسماً للبلدية وبالمائة خمسة مصلحة للدلالين مقابل خدمته في كون جملة ما يستوفى للبلدية والدلال في المائة سبعة ونصف وأن يكون هذا العمل جاريا بين الجلابة إلى جدة ودلاليها. وعلى هذا حصل التوقيع.

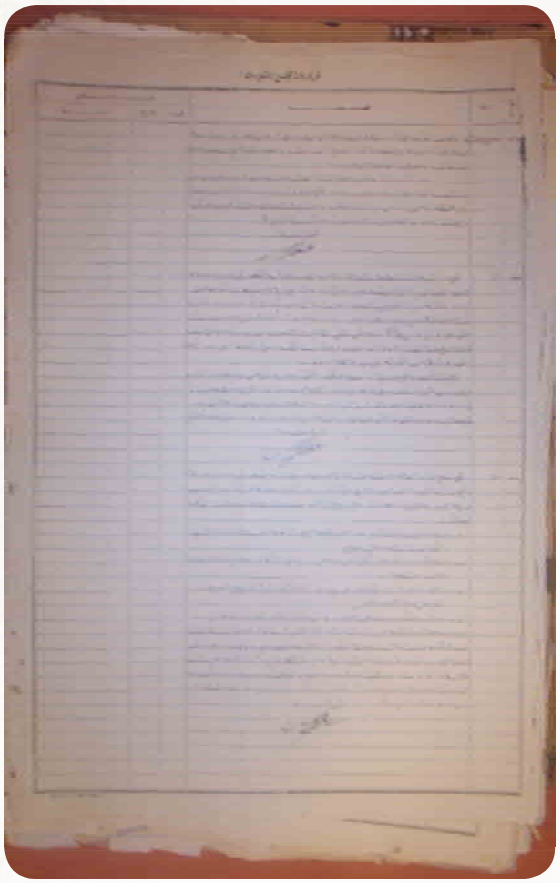

إحالة شكوى ضد مدير الصحة إلى لجنة الترقية والتأديب

اطلع مجلس الشورى على أوراق المعاملة المرفقة الواردة من مقام النيابة العامة بعدد ٤٤٥ في ١٣٥٢/١/٢١هـ المشتملة على شكوى السيد محمد كامل من إدارة الصحة العامة وبيانات الصحة في شأن هذه الشكوى: ومن حيث أنه قد ظهر من الأوراق المرفقة أن المدعي السيد محمد كامل يشكو من مدير الصحة العامة بأنه تعدى وتجاوز عليه بصفة غير قانونية ولا مشروعة وبما أن المشتكى منه هو من موظفي الدرجة الأولى الذين تجري محاسبتهم في لجنة الترقية والتأديب العليا بمقتضى الفقرة (ج) من المادة (٩٥) من نظام المأمورين العام فإن المجلس يرى أن تحويل المعاملة إلى لجنة الترقية والتأديب المذكورة لإجراء المعاملة حسب النظام. ولما ذكر جرى التوقيع.

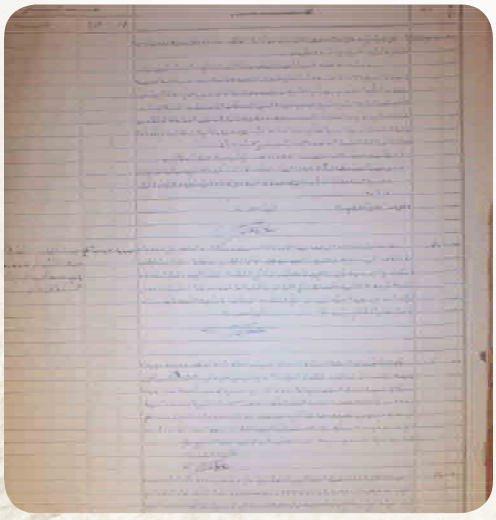

تشكيل لجنة لفحص صندوق المعارف مالياً

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء برقم ٦٤٣ في ٤٥٢/١/٢٦هـ المشتملة على موضوع حسابات صندوق المعارف وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وبعد الفحص والتدقيق وإمعان النظر في قرار المجلس المالي ومجلس المعارف المتخذ بهذا الموضوع وفي إفادات القائم بإدارة صندوق المعارف وإدارات المعارف في الموضوع ظهر أن البت فيها يتوقف على إتمام التحقيقات من جهة بيان المسكوكات التي كانت بالصندوق وما ورد إليه من التبرعات وإيجارات المدارس وما تحصل من البقالين والأوامر التي خولت صرف المبالغ نوه عنها في قرار المجلس المالي وفي إفادة القائم بإدارة الصندوق ولذلك قرر المجلس بالإجماع ما يأتي:

١- تشكل لجنة خاصة مؤلفة من (١) عضو من مجلس الشورى (٢) محاسب قدير من وزارة المالية (٣) عضو في مجلس المعارف (٤) مندوب من وزارة الداخلية.

٢- وأن يعهد إلى هذه اللجنة أمر درس هذه المعاملة وتدقيق الحسابات وبيان أصل المبلغ الذي سلم من مدير المعارف الأسبق إلى مدير المعارف الشيخ حافظ وهبة وما سلم إلى الشيخ محمد علي خوقير القائم بإدارة صندوق المعارف مع بيان المسكوكات وما ورد إلى الصندوق بعدئذ من التبرعات وإيجارات المدارس وما تحصل من البقالين وغير ذلك وما صرف من الصندوق بمقتضى أوامر عالية وما صرف بأمر من مديرية المعارف وما صرف من قبل الشيخ محمد علي خوقير فقط وإعطاء قرار واضح مفصل في الموضوع مع بيان ما كان يجب إجراؤه في كل موضوع من المواضيع طبق التعليمات والأنظمة المختصة بذلك.

٣- ثم تعاد المعاملة إلى المجلس لإعطاء القرار النهائي في ذلك وعلى هذا حصل التوقيع.

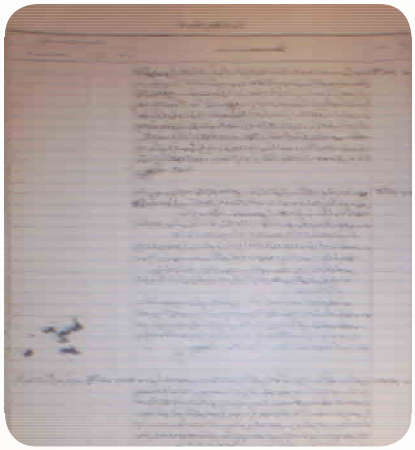

الإبقاء على مأمور احتسابية أملج

اطلع مجلس الشورى على أوراق المعاملة المرفقة المحالة إليه من مقام رئاسة الوكلاء برقم ٨١١ في ١٣٥٢/٢/٢هـ المختصة براتب مأمور احتسابية أملج وإفادة رئيس بلديتها بمذكرته المرفقة أنه قد صدر أمر عالي بتسليم رسوم الاحتسابية إلى البلدية وأن المأمور الذي كان مكلفاً من قبل المالية باستلام رسوم الاحتسابية مقتدر ومجتهد في وظيفته ويسترحم رئيس البلدية المذكور بقاؤه بدائرته ليقوم بعمله براتب ٢٥٠ قرشاً أي بنقص خمسين قرشاً أميرياً عن راتبه الأصلي وبعد البحث والمناقشة فيما ذكر قرر المجلس بإجماع آرائه ما يأتي:

١- الموافقة على بقاء الموظف في وظيفته براتب مائتين وخمسين قرشاً أميرياً.

٢- أن يكون من جملة موظفي البلدية وأن يكون واردات هذه المصلحة من ضمن واردات البلدية.

٣- أن يصرف راتبه من تاريخ مباشرته للعمل.

٤- وعلى بلدية أملج أن تدرج الرواتب اللازمة له في موازنتها. ولما ذكر جرى التوقيع.

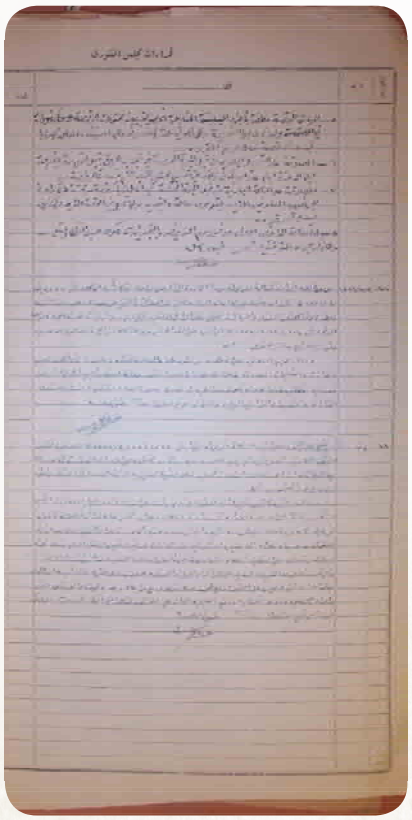

رجال من الشورى

محمد العامودي

(١٣٢٣هـ - ١٤١١هـ)

ولد محمد بن سعيد بن عبدالرحمن العامودي بمكة المكرمة عام ١٣٢٣هـ. وتلقى تعليمه الإبتدائي بمدرسة الفلاح بمكة، كما درس على يد علماء عصره بالمسجد الحرام من أمثال الشيخ محمد أمين فوده والشيخ احمد ناضرين. وكان يرحمه الله كثير الاطلاع والقراءة واجتمعت لديه مكتبة حافلة بشتى فنون العلم والمعرفة وخاصة كتب الدين والأدب والتاريخ.

عمل محمد العامودي في التجارة مع أبيه، والتحق بعد ذلك بالعمل الحكومي حيث عمل لفترة قصيرة بإدارة عين زبيده، ثم عمل بإدارة الطبع والنشر عام ١٣٤٧هـ وبعدها عُين سكرتيراً لهيئة التحقيق والتفتيش.

وتولى محمد العامودي رئاسة ديوان التحرير بمصلحة البريد والبرق العامة بمكة المكرمة عام ١٣٥٠هـ. وأشرف على رئاسة تحرير جريدة صوت الحجاز حين صدورها عام ١٣٥٢هـ، ومجلة الحج من عام ١٣٦٩هـ إلى عام ١٣٩١هـ.

وعين محمد العامودي عضوًا في مجلس الشورى عام ١٣٧٢هـ وحتى عام ١٣٧٤هـ.

وللعامودي العديد من المؤلفات منها: من تاريخنا (مجموعة أبحاث)، من حديث الكتب، أعلام المكيين منذ العصر الإسلامي حتى العصر الحديث، رؤوس أقلام، ورباعياتي (شعر).

توفي يرحمه الله بمكة المكرمة في الثاني من شعبان ١٤١١هـ.

شوريات

مستقبل مجلس الشورى

د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

ظهرت أحاديث سابقة في حلقات "شوريات" التي تنشر منجمة في مجلة الشورى. تحدثت عن معنى الشورى وتاريخ الشورى، والصفات التي تجمعها أو تفرقها عن الديمقراطية الغربية، وتطرقت لبعض قضايا برلمانية تختص بها الشورى. وسأكمل إن شاء الله تداعيات الفكر وبنات الخاطر عن هذا الموضوع الحيوي. لكنني في حديث هذا الشهر، رأيت أن أقول رأياً يتعلق بمستقبل مجلس الشورى الحالي.

قابلتُ عدداً غير قليل من مثقفي العرب وغير العرب، ودار الحديث عن مكانة مجلس الشورى في العملية السياسية السعودية، لكن أكثر ما أثار انتباهي هو تشكك البعض في مستقبل مجلس الشورى. وأكثر ما يردده البعض في هذا الشأن هو أن المجلس منذ أن تأسس منذ عقدين وهو في مكانة، لم يتطور، ولم يُغير من أنظمته، ولم تطرأ عليه تحسينات تطال المفهوم البرلماني لمجلس تشريعي. ويجادل آخرون بأن من حق المجلس بعد هذا العمر المديد أن ينتقل من كونه مجلساً شورياً وحسب إلى مجلس تشريعي.

وحيث أثار هؤلاء النفر مسألتين هما: التغيير والتطور، وصفة المجلس التشريعي. رأيت أن أقيد ما يحضرني عن هاتين المسألتين.

أما التغيير والتطور فهما كلمتان لا مقيد لهما. على أنهما ليستا من صفات المجالس النيابية عند إطلاقهما. فهذا مجلس العموم البريطاني لا تكاد تجد تطوراً أو تغييراً يُذكر في أنظمته وفلسفته وقواعد عمله، بل هو هو منذ مئات السنين. ولو قسنا مقدار التغيير الذي أصاب جسمه النيابي أو القانوني لوجدناه متواضعاً مع عمره الطويل. ومثل هذا يُقال عن الفكر النيابي الهندي، والفكر السائد في أعظم برلمانات أوروبا. فالتغيير ليست صفة لازمة، وهي ليست محمودة لمجرد التغيير. ومع هذا فمجلس الشورى السعودي شهد تغييرات مذكرة، وشهد تطوراً ملموساً. وأكاد أقول أن كل دورة نيابية تشهد تطوراً مدروساً.

أما مسألة الشورى والتشريع فهذا باب يحتاج إلى توسع قد تضيق به هذه المساحة. ولنبدأ بالفكر التشريعي. في المملكة ينقسم التشريع إلى قسمين رئيسيين: الأول التشريع الديني، وهذا لا يتدخل فيه المجلس. فهو تشريع محكوم بأمر الله، وهو تشريع يغطي مساحة واسعة من الحياة والعمل والعيش وسواها. وبالتالي فلسنا في حاجة إلى تشريعات تطال ما تعرض له التشريع الإلهي، بعكس البرلمانات العالمية التي يضطر الأعضاء واللجان لصرف الأوقات والجهود العريضة لرسم الحياة والعمل والعيش وما يتفرق وما يجد عندهم.

أما القسم الآخر فهو ما يتعلق بأنظمة ونوازل جديدة فمجلس الشورى يشترك مع مجلس الوزراء في مناقشة الأنظمة: اقتراحاً ومراجعة وإلغاءً، وتسمية آليات التنفيذ وسواها كثير. وكون مجلس الشورى يشترك مع مجلس الوزراء في هذا القسم لا يضيره ولا ينتقص من دوره ومكانته البرلمانية. فكل مجالس الوزراء والحكومات في الدول البرلمانية الحديثة هي التي تقترح معظم الأنظمة والتشريعات. ويشاركها في ذلك دوائر عديدة مثل المحاكم ووزراء السيادة. أما السياسة الخارجية فتكاد تكون عندهم من اختصاص الرئيس ووزارة الخارجية. وكان الرئيس الأمريكي ترومان يقول: أنا من يصنع السياسة الخارجية، معرضاً بدور متواضع جداً لوزارة الخارجية ومجلس الكونجرس، وما عارضه أحد.

وإذ عرفنا هذا الشأن بالصورة التي عرضناها، نجد أن ملحوظات المشككين لا تقوم على ساقها. وليس هذا دفاعاً عن مجلس الشورى، بل هو ما تقره الحقيقة، ويقول به الواقع. ومجلس الشورى السعودي عضواً فاعلاً في اتحادات برلمانية إقليمية ودولية، ولم أسمع أو أقرأ أنهم (أي الاتحادات) قالوا بمثل قول المتشككين. وليس قول المتشككين من قواعد ولوازم المجالس النيابية. على أن التطور سنة من سنن الكون. أما التشريع فلنا فيه موقف لا يحيد. نحن مع تقنين التشريعات، ونحن مع سن أنظمة جديدة تعالج النوازل، ولكن لدينا تشريعات باقية. ولعل ما يجعل بعض المنتقدين يرون بقاءنا مصرين على تشريعات الله هي من نوع عدم التطور وعدم التغيير. فإن كان هذا، فلا حاجة لنا في تطور وتغيير.

وأمر آخر أختم به هذا الحديث وهو: لدى مجلس الشورى السعودي طموحات، ولديه خطط مدروسة، ولديه استشراف للمستقبل. ونحن لا نشك أن صانع القرار السياسي في هذه البلاد، حرسها الله يسعى ما وسعه السعي، ليكون مجلس الشورى مفخرة لهذه البلاد، التي تعتز بدينها، وتعتز بسياسيها المنضبطة، وتعتز بفلسفة الحكم والإدارة فيها. والله أعلم

عضو مجلس الشورى

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

للتبرع أو الاستفسار يرجى الاتصال على الرقم الموحد ٩٢٠٠٠١١٣٣

www.ensan.org.sa

مصرف الراجحي ١٦٤٦٠٨٠١٠٠٠٠١٩٠	بنك الرياض ٢٠١١٦٩٣٠٤٩٩٠١	البنك الأهلي التجاري ٢٢٣١٩٠٠٠٠٠٠٢٠٠
مصرف الإنماء ٦٨٢٢٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	بنك ساب ٠٢٠٠٩٩٩٩٠٤٧٢	البنك السعودي الفرنسي ٧٧٩٦٤٠٠٠١٦٣
مجموعة سامبا المالية ٩٩٠٧٠٠٤٧٥٨	بنك البلاد ٩٩٩٣٣٣٣١١١٠٠٠٥	البنك العربي الوطني ٠١٠٠٨١١٧٤٠٠٠٠٠

تؤجّلي

تصل نسبة الشفاء من سرطان الثدي إلى ٩٥٪ إذا اكتشف مبكراً

يقدم مركز عبداللطيف للكشف المبكر بالرياض التابع للجمعية الخدمات التالية:

- الفحص بأشعة الماموجرام.
- الفحص بالموجات فوق الصوتية.
- الكشف السريري.
- التثقيف الصحي وشرح طريقة الفحص الذاتي.

للحجز: 01 2935945 - 01 2935942

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

أنتم أملي بعد الله

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريالاً للجمعية أرسل (١) إلى الرقم 5070 وللكشف المبكر أرسل (٢)